جـامـعـة الـجـزائـر
كـلـيـة العلـوم السيـاسية والإعـلام
قسـم علـوم الإعـلام والاتصـال

دور التلفزيون الجزائري في التنمية لاقتصادية

دراسة وصفية تحليلية لحصة المؤشر

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

للطالبة:
لويزة- كريمة عباد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عزة عجان

السنة الجامعية 2003 / 2004

جـامـعـة الـجـزائـر
كـلـيـة العلـوم السيـاسية والإعـلام
قسـم علـوم الإعـلام والاتصـال

دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية

دراسة وصفية تحليلية لحصة المؤشر

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

للطالبة:
لويزة- كريمة عباد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عزة عجان

السنة الجامعية 2003 / 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من جعل كل شيء أمامي مدادا..... إلى من قال لي ذات يوم ادرسي ثم ادرسي إلى ما لا نهاية وعلي تقع نفقتك .

...إلى من سكنت صورته افؤاد ،وتصحو بعنفوان لا يقاوم ،مع كل بسمة .....ومع كل دمعة

....إلى روح أبي سعيد الطاهرة رحمه الله وطيب ثراه

إلى عنوان الحنان ،ومرادف العطاء .

...إلى التي يفيض قلبي بحبها ويعزف أحلى السمفونيات عند ذكرها أمي .....إليك ثم إليك

...إلى من اختطفته الغربة من أحضاننا ولم تخطفه من قلوبنا، فكان الشوق إليه بمثابة الدفلة التي تجعل طعم الأفراح مرا وتضاعف آلام الأحزان .

... إلى أخي العزيز عبد سلام هاهو عربون محبتي

إلى من فتحت عيني على رؤيا هم سندي في الشدائد ، بلسم حياتي إخوتي ...وأخواتي حميد ،حورية، رشيد، عز الدين ،مصطفى ، ونورة

...إلى أزهار الأقحوان أبناء أخي: إيمان ،فريال، نهاد ، سعيد ورمزي

إلى كل هؤلاء وإلى كل من نحت في قلبي كلمة طيبة هاكم ثمرة عملي...

كريمة

﴿ كلمة شكر ﴾

أتقدم بأسمى عبارات الشكر وآيات العرفان والامتنان لكل من كان له في تحصيلي إسهام من قريب أو بعيد...، وأول الأوائل أستاذي المشرف الدكتور * عزة عجان * على توجيهاته وإرشاداته القيمة دون أن أستثني كل من منً علي بكلمة تشجيع تشـــد أزري وتشكل وقودي لإتمام هدا العـــمل وأخص بالذكر الأستاذ حمران حسان ، والسيد محفوظ قرباج و سمير الذي ساهم بوقتـــه وأناملـه في إخراج هده المذكرة .

خـطــة الـدراســة

المقدمة

الإطار المنهجي

- **أهمية الدراسة وأهدافها.**
- **إشكالية الدراسة .**
- **منهج الدراسة وأدواتها.**
- **مفاهيم الدراسة.**
- **الدراسات السابقة.**

الإطار النظري :

- **تمهيد**
- **الفصل الأول** : الإعلام والتنمية .
- المبحث الأول : متطلبات ومهام الإعلام التنموي .
- المبحث الثاني : دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية.
- **الفصل الثاني** : الإعلام وتجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- المبحث الثاني : السياسات الإعلامية الاقتصادية في الجزائر.
- المبحث الثالث : دور وسائل الإعلام الجزائرية في التنمية الاقتصادية.

الإطار التطبيقي:

- **تمهيد**
- **الفصل الأول** : التنمية الاقتصادية في حصة المؤشر .
- المبحث الأول : التحليل الكمي للمواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر .
- المبحث الثاني : التحليل الكيفي للمواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر
- المبحث الثالث : التحليل الكمي للأنواع الصحفية المستخدمة في حصة المؤشر
- المبحث الرابع : التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في حصة المؤشر
- المبحث الخامس : التحليل الزمني لمضمون حصة المؤشر

- **نتائج الدراسة .**
- **الخاتمة.**
- **الملاحق.**
- **قائمة المراجع .**
- **الفهرس .**

المقـدمــة

إذا كانت التنمية هي عملية بناء حضارة الإنسان و سعادته، و إذا كانت ترمي إلى إحداث تغييرات في بنية و إمكانيات و مستويات إنجاز مختلف النشاط في المجتمع، وإذا كانت هي عملية التطوير الدائم نحو الأصلح الذي يصيب بنية المجتمع و علاقاته، فلا بد إذن من أن يصيب هذا التغيير وجدان الفرد و سلوكه ليفجر الحركة في القوى الاجتماعية من أجل التغيير الإرادي الشامل و المستمر و الهادف إلى تحقيق أهداف التنمية و قيم المجتمع و مثله و عملية التنمية هذه تحتاج إلى توفر أقصى درجات الوعي و المسؤولية والالتزام بها، فهم الفرد لدوره الاجتماعي و استيعاب أهداف التنمية و برامجها و بنيتها و الاقتناع بضرورتها ومعرفة مراحل تنفيذها و المشاركة في عملية التنفيذ.

و يشير الواقع التاريخي المعاصر، إلى أن المشكلة الكبرى التي تواجهها بلدان العالم الثالث، مازالت هي قضية التخلف، و كيف يمكن لهذه البلاد أن تواصل طريق التنمية بمعناها الشامل، الاقتصادي السياسي و الاجتماعي، و أن تتخلص من حالة التخلف التي تعيشها.

ومن ثم ينبغي التشديد على أن جوهر عملية التنمية هو شمولها و تعدد أبعادها و جوانبها بتناولها لكافة أبنية المجتمع، و يشمل جوانبه المادية و المعنوية، ويترتب على ذلك أن أية نظرية في التنمية لا بد أن تنبثق عنه، و ترتبط بنظرية عامة في تطور المجتمعات، و أن الحاجة ماسة إلى نظرة و سياسات تتناول قضية التنمية في تكاملها المجتمعي.

لتحقيق هذه الأهداف الشمولية، تبدو وسائل الإعلام و الاتصال الوسيلة الأساسية لإحداث هذا التغيير.

منذ أن دخل الإعلام حلبة الاستثمارات الضخمة و الشركات المتعددة الجنسيات، لم يعكس حقائق الواقع كما هي عليه فحسب، بل انه يتدخل اليوم في صناعة الأحداث الكبرى و الرأي العام، والمشاهير و النجوم، و يهندس السلوك و يتدخل في كل شيء مضخما قضايا و مغيبا أخرى، و يمارس سلطته الحقيقية في جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، بعبارة أخرى دخل الإعلام عصر الاحتكارات الكبرى.[1]

على هذا الأساس، يبقى مشروع بناء مجتمع الإعلام بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث هو المشروع الجاد، و النهج الصحيح للانعتاق من ربقة التخلف و التبعية.

ولن نبالغ إذا قلنا أن وسائل الإعلام و الاتصال هي وسيلة إدارة و إقناع و بناء و ترتيب و قيادة المجتمع سياسيا و اقتصاديا و فكريا.

لقد أجريت عدة دراسات مقارنة عن دور الإعلام في تنمية المجتمع، و ثبتت صحة الفرضية القائلة أن الإعلام خادم حليف للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فهما مرتبطان و متفاعلان و لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

و كلما ازداد التطور التقني تقدما، كلما ازدادت مساهمة الإعلام و الاتصال في عملية التنمية رسوخا فهو الآن أحد القطاعات الصناعية الرائدة و هو أيضا أحد قطاعات الخدمات الأكثر أهمية.

و نحن عندما ندرس دور وسائل الإعلام في التنمية فإننا لا نعني بذلك دراسة الأشياء التي تؤثر في المجتمع، و إنما نعني دراسة المجتمع نفسه، و هو يقوم بمباشرة أنشطته الأساسية.

---

[1] جريدة العالم السياسي ، أسبوعية جزائرية ،3387 ، من 23 إلى 29 نوفمبر 1996. ،ص6

و يجب أن نوضح أن تأثير الاتصال الجماهيري يعتمد في كل وقت على ظروف الطبقات المختلفة للمجتمع و حاجاتها و أهدافها.
كما أن وسائل الإعلام بإمكانها أن تساعدنا على تحسين المجتمع أو تدميره إلى أبعد الحدود، و في إمكانها أن تساعدنا على رفع مستواه أو الخفض من شأنه، كما يمكنها أن تجعلنا نشارك في التعليم أو المعلومات المفيدة، أو العزوف عن الإقبال عن مثل هذا التقدم، غير أن وسائل الإعلام بوصفها مجرد أدوات توصيل حسنة، لا يمكنها القيام بهذه المهمة و حدها، لذلك يقع على عاتقنا التفكير بتمعن في كيفيات و أهداف استعمالها.
يقول شرام أن استعمالنا لكلمة ثورة عند الحديث عن التفاعل الاجتماعي مع الاتصال الجماهيري لم تكن من محض الصدفة، و منذ وجود وسائل الإعلام و هي تشارك في كل تغيير اجتماعي ذي أهمية مثل الثورات الفكرية السياسية و الصناعية و الثورات التي تحدث في الذوق و القيم.
لقد علمنا الإعلام القاعدة الأساسية التالية:
حيث أن الاتصال هو العملية الاجتماعية الجوهرية، و حيث أن الإنسان يقوم قبل كل شيء بخلق المعلومات فإنه عادة يصاحب التغيير الاجتماعي الرئيسي تغيير في نوعية المعلومات مع استخدام أساسي و رئيسي لوسائل الاتصال.[2]
و من هنا تبرز ووسائل الإعلام كإحدى الأدوات التي بإمكانها دفع عمليات التنمية، و في نفس السياق، أعطيت مكانة خاصة للتلفزيون بسبب مميزات ينفرد بها، كجمعة بين الصوت و الصورة.
و انطلاقا من هذا الاعتقاد راحت معظم بلدان العالم الثالث تنشئ محطات التلفزيون بغية دفع عجلة التنمية.
إلا أنه بعد مرور عقدين من الزمن اتضح أن وسائل الإعلام بصفة عامة لم تؤد دورها كما ينبغي،و أن التلفزيون أصبح وسيلة لنقل قيم و أفكار و مواقف
و سلوكات و أنماط استهلاكية منافية لجهود التنمية.
فأينما حللنا ببلدان العالم الثالث، نجد محطات تلفزيونية تبث برامج أجنبية،و هذا دليل على الفرق الشاسع الموجود بين الطموحات و الممارسات العملية .
من جهة أخرى يدلل جون كوندليف على أهمية الإعلام و دوره في إحداث التحولات الاجتماعية التي تقتضيها ظروف التنمية الوطنية في الأقطار النامية قائلا أن ثورة الآمال الناهضة لكي تصبح قوة فعالة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لابد أن تترجم بقدر كبير من التشويق الاقتصادي يتضمن تبديلا في القيم، فلن يكون من الممكن إنجاز قدر كبير من التنمية، إلا حين تبلغ رغبة الرجال، والنساء في الأقطار النامية درجة تجعلهم يقدمون التضحيات اللازمة في هذا السبيل....[3]
يتضح إذن أن حاجة الأقطار النامية إلى إعلام تنموي يبنى على أسس و منطلقات جديدة تلائم حركة التنمية و أهدافها الطموحة في التغيير و التقدم الاجتماعي هو عمل ضروري و أساسي.

---

[2] شاهيناز محمد طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ط1 ،القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،1984، ص 108.
[3] وجيه الشيخ،الإعلام و الدعاية، دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، 1987 ، ص 118.

علاوة على ذلك فان مصطلح " الإعلام التنموي " الذي تبنته دول العالم الثالث كثيرا ما وظفته الطبقات الحاكمة، فقد أورد، " جون لانت" أن مفهوم الصحافة التنموية في بلدان العالم الثالث قد تحول من مفهوم تجسيد لتطور الاقتصاد بمختلف أبعاده إلى مفهوم خدمة سياسات النخب السياسية الحاكمة بالتركيز على القائمين بهذه السياسات بدلا من السياسات نفسها.[4]

ففي أوائل السبعينات مثلا حلل"برغوتي"محتوى وسائل الإعلام المطبوعة و الإلكترونية في الأردن و وجد أن أخبار الزراعة احتلت مرتبة تافهة بين المحتويات الأخرى في وسائل الإعلام، إذا ما قورنت بالأنباء السياسية.[5]

انطلاقا من هذه المرجعية النظرية للتنمية و اعتبارا لخصوصية المجتمع الجزائري الذي لم يتملص بعد و بصفة كلية من براثين التخلف، حاولت إسقاط هذه المرجعية على الجزائر في جانبها الاقتصادي، و بمنظار وسيلة إعلامية جد حساسة هي التلفزيون.

فالتنمية كما أسلفنا و إن كان لا يمكن اختزالها في جانب دون آخر، إلا أن الدقة في الطرح و المعالجة قادتنا إلى إفراد الدراسة لدور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية من خلال نموذج حصة المؤشر الأسبوعية.

وفق ذلك تضمنت دراستنا بالإضافة إلى المقدمة ثلاث فصول.

أولها الفصل المنهجي و فيه تم طرح الإشكالية تحديد أهداف الدراسة، مفاهيمها و الدراسات السابقة التي تصب في نفس المنحى، إضافة إلى تحديد منهج الدراسة و مجتمع البحث.

فيما تضمن القسم النظري فصلا تمهيديا خصص لعرض مختلف نماذج و نظريات التنمية.

أما الفصل الأول الذي عنون ب "الإعلام و التنمية الاقتصادية" فتضمن مبحثين:

أولهما تعرض بالتفصيل لخصائص و متطلبات الإعلام التنموي.

أما المبحث الثاني فعني بدراسة دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية.

في الفصل الثاني المعنون بـ "وسائل الإعلام الجزائرية و التنمية الاقتصادية" أدرجت سياسية التنمية الاقتصادية في المبحث الأول.

تلاها عرض لمختلف السياسات الإعلامية في مجال التنمية الاقتصادية في المبحث الثاني.

لننتهي عند دور وسائل الإعلام الجزائرية في التنمية الاقتصادية في المبحث الثالث.

القسم التطبيقي تضمن فصلين:

فصلا أولا لتحليل دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية.

و فصلا ثانيا يتناول الدراسة لتحليلية بمختلف جزئياتها.

---

[4] شاهيناز محمد طلعت ، مرجع سبق ذكره،ص110.

[5] المرجع نفسه،ص115.

الإطار المنهجي

I: أهمية الدراسة و أهدافها -

تنبع مبررات اختيار هذا الموضوع من ثلاثة اعتبارات:

- أولها طبيعة الانتماء إلى مجتمع مازال بهذه الطريقة أو تلك يعيش درجة من التأخر حتى لا نقول التخلف، و يسعى للفكاك منه.
- ثانيها تعقد موضوع التنمية و تشابك جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و تداخل العوامل الداخلية و الخارجية.
- و ثالثها أننا مازلنا نبحث عن طريق التنمية، و صيغ للتنظيم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي.
- فهلا استطاع التلفزيون الجزائري تنوير هذا الطريق و الوقوف على نموذج التنمية الاقتصادية الذي تنشده الجزائر في ظل تيار العولمة و اقتصاد السوق.

و كما يتوقع العديد من المختصين في مجال اقتصاديات الإعلام أن قطاع خدمات الاتصال و الإعلام أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد مستقبلا.

II إشكالية الدراسة:

لا يمكن طرح نموذج إعلامي لكيفية أداء وسائل الإعلام لدورها في تحقيق تنمية حقيقية، إلا بعد إجابات محددة عن نمط و نموذج التنمية المطلوب، و مدى إسهام هذه التنمية في توازن القطاعات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.
على أساس ذلك يتحدد نمط التنمية المطلوب دعمه و بالتالي ملامح تصور عام للأداء الكيفي لوسائل الإعلام في هذا المجال.
و لا شك أن مدى تأثير التلفزيون على المشاهد يرتبط بنوعية البرامج التي يبثها، توقيتها.... الخ.
فاستعراض مشاريع المؤسسات التنموية أو التعليق على زيارات وفودها ضمن النشرة الإخبارية أو بعدها مباشرة يكون له وقع كبير في تعريف المواطن على هذه المؤسسات.
دراستنا تنبني على محاولة معرفة مدى إسهام التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية خلال مرحلة التسعينات من خلال نموذج حصة المؤشر الأسبوعية.
من خلال عشرة أعداد وزعت على امتداد عمر الحصة (ثلاث سنوات) حاولت الدراسة تقييم دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية، و رغم أهمية الفروض العلمية في البحوث الإعلامية و الاجتماعية إلا أننا استعضنا عنها في دراستنا بطرح مجموعة من التساؤلات التي تحقق أهدافنا البحثية:

1- ما هي مكانة الحصص الاقتصادية في التلفزيون الجزائري؟
2- ما هي المواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر؟
3- ما هو مضمون هذه المواضيع؟
4- في أي قوالب صحفية تم معالجة مواضيع التنمية الاقتصادية؟
5- ما هي المدة التي استغرقتها الحصة ضمن حجم البث الإجمالي للتلفزيون ؟

III –: منهجية الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة يخضع كل بحث علمي لمنهج محدد وأدوات دقيقة يتم اختبارها حسب طبيعة الموضوع.
و طبقا لمتطلبات الدراسة استعملت منهج المسح الذي يعتمد عليه بكثرة في البحوث الكشفية و الوصفية و التحليلية، حيث يعتمد على الأسلوب العلمي في أجوائه بقياسه لمتغيرات معينة.

و يذهب "مورس" إلى اعتبار المسح منهجا لتحليل و دراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور باستخدام طريقة علمية منظمة، من أجل تحقيق أهداف معينة.[6]

في هذا البحث سيتم تحليل و تصوير و تقديم خصائص الظاهرة المراد دراستها عن طريق أسلوب المسح الذي يعتبر جهدا علميا منظما للحصول على بيانات و معلومات و أوصاف عن الظاهرة موضوع البحث.

والمسح هو محاولة منظمة للحصول على المعلومات من جمهور معين، أو عينة منه و ذلك عن طريق استخدام استمارات البحث أو المقابلات، إذن فالوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات حول موقف، أو مجموعة أو جماعة، و بذلك فالمسح يدرس المتغيرات في وضعها الطبيعي و دون تدخل من الباحث (ظروف طبيعية).[7]

اعتمدت الدراسة على المسح الوصفي الذي يحاول أن يصور أو يوثق الظروف أو الاتجاهات الحالية، بعبارة أخرى وصف ما هو موجود في هذه اللحظة، حيث تم جرد الحصص الاقتصادية التي أنجزها التلفزيون منذ نهاية الستينات.

في إطار منهج المسح سوف أستخدم أسلوب تحليل المضمون، للكشف عن مضمون الرسائل التي يبثها التلفزيون ضمن إطار حصة المؤشر الاقتصادية، هل هي فعلا رسائل تنموية. ما هي الأهداف المراد تحقيقها... ، و غيرها من الأسئلة.

و يعتبر تحليل المضمون أداة بحث متميزة في الدراسات الإعلامية ماضيا

و حاضرا، حيث يعرفه "برنارد بيرلسون" بأنه أسلوب بحثي للوصف الموضوعي والنسقي و الكمي للمضمون الظاهر لعملية الاتصال.[8] و قد قدم "هولستاي" السمات الخاصة بهذا الموضوع و هي: الموضوعية، التنظيم و العمومية.

و يعرف "ابراهام مول" تحليل المضمون بأنه تحليل القالب أي وصف المضمون و خصائصه من خلال تقسيمه إلى مجموعة من العناصر الأقل تعقيدا أو الأكثر تبسيطا ثم تصنيفها و قياسها و تكميمها أو ترتيبها حسب أهميتها النسبية.[9]

تحليل المضمون هو أيضا أداة من أدوات البحث التي يمكن تطبيقها على وسائل الاتصال الجمعي التي تأخذ صورا متعددة، كالجرائد، المجلات و الكتب و البرامج الإذاعية و الخطب السياسية، تتميز بأن موادها عادة ما تكون جاهزة أمام البحث العلمي.[10]

تحليل المضمون يهدف أيضا إلى التعرف بطريقة علمية منظمة على اتجاهات المادة التي يتم تحليلها و كذا الوقوف عند خصائصها، ويتم ذلك بعيدا عن الذاتية و المعالجات العشوائية، و يسمح أيضا بوصف المعاني و النوايا الخفية للمضمون من جهة ثانية.

---

[6] زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، دار المعارف، 1974، ص 189.

[7] نوال محمد عمر، مناهج البحث الاجتماعية و الإعلامية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1986 ، ص110.

[8] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص79.

[9] عواطف عبد الرحمن ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، غير محدد مكان وسنة النشر ، ص90.

[10] سيد ياسين و آخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985ص45

و تحليل المضمون لا يقتصر فقط على المواد المكتوبة بل أيضا على غير المكتوبة (الشفهي) الذي يمكن أن يخضع إلى استعمال هذه الأداة، كما هو الحال في هذه الدراسة التي تتناول بالتحليل حصة تلفزيونية (المؤشر).
و قد جاء في كتاب البحث العلمي: مفهومه ، أدواته و أساليبه أن أسلوب تحليل المضمون يستخدم لدراسة المواد اللفظية و المواد غير اللفظية على حد سواء، و لكن الأمر الشائع هو استخدامه في دراسة المواد اللفظية .[11]
و جاء في كتاب (رشدي طعيمة) تعريف "ترافرز" بأنه مصطلح يشير إلى مجموعة من الأساليب المناسبة لتحليل مجموعة كبيرة من هذه المواد اللفظية للاتصال ، و هذه الأساليب و الإجراءات الفنية التي صممت من أجل تحليل المواد اللفظية.[12]

VI:عينــة الدراسة

تعتبر مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الإعلامية، فهي لا تدرس جميع و حدات مجتمع البحث، بل تدرس جزءا صغيرا من مجتمع البحث، بعد اختياره اختيارا منتظما أو عشوائيا.[13]
بعبارة أخرى، تمثل العينة مجموعة فرعية أو شريحة فرعية من السكان أخذت كي تكون ممثلة لأفراد المجتمع، و تصميم العينات يتطلب الانتباه إلى عدة نقاط نظامية تتعلق بأطرها و وحداتها و أنواعها، و المنطقة أو المناطق الجغرافية التي تنتقى منها، إضافة إلى تحديد درجة تمثيلها لمجتمع البحث الذي اختيرت منه، كما تعتمد على درجة دقة المعلومات التي يروم الباحث تحقيقها في بحثه، مع الأخذ في الحسبان طبيعة السكان المبحوثين أي كون مجتمع البحث متجانسا أو غير متجانس في الصفات الديمغرافية و الاجتماعية و المادية و الحضارية التي يهتم بها البحث أو كونه كبير أو صغير الحجم. [14]
يعرف "محمد عبد الحميد" العينة على أنها جزء من المجتمع الكلي المراد تحيد سماته ممثلة بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية و طبيعة مشكلة البحث و مصادر بيانية.[15]
حصة تلفزيونية و هي حصة المؤشر 29في هذه الدراسة، يتكون المجتمع الأصلي من و إلى 1998أكتوبر07الأسبوعية الاقتصادية، و هو إجمالي عدد الحصص التي انطلقت في 2001جوان 12غاية.
اختيار حصة المؤشر ينبع من عدة اعتبارات:

---

[11] ذوقان عبيدات ،عبد الرحمن عدس، عبد الحق كايد، البحث العلمي: مفهومة،و أدواته، و أساليبه، ط 5 ، عمان:دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،1996،ص 173.
[12] المرجع نفسه ، ص 174.
[13] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ،بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1986، ص 49.
[14] المرجع نفسه ،ص 50.
[15] المرجع نفسه ،ص 103.

1- تم استحداث حصة المؤشر كحصة اقتصادية وحيدة تعنى بمختلف 1998ابتدءا من سنة القضايا و الملفات الاقتصادية و ينضوي تحتها مختلف المواضيع الفلاحية التي لم تعد مستقلة في حصة فلاحية قائمة بذاتها، الغرض الأساسي معرفة كيفية معالجة الحصة للقضايا المتصلة بالتنمية بعد سنوات من الشروع في تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة.

2 - الانتظام النسبي للحصة التي كانت تبث مرة كل أسبوع، مما يوسع من مجالات معالجتها لمختلف القضايا الاقتصادية.

♦ الإطار الزمني للعينة:

انطلقت حصة المؤشر الاقتصادية كامتداد لمجموعة من الحصص الاقتصادية التي تعاقب بثها في التلفزيون الجزائري تحت تسميات مختلفة (ملفات اقتصادية، الواقع الاقتصادي، آفاق اقتصادية.. الخ.

، و ما دام الإطار الزمني للحصة هو ثلاث 1998أكتوبر 07الانطلاقة الرسمية كانت في سنوات فقط، تقرر دراسة و تحليل الحصة على مدى كل هذه الفترة، أي ثلاث سنوات، بالاعتماد على العينة القصدية، و ذلك للأسباب التالية:

1 - رغم أن الحصة اقتصادية أصلا و ترتبط مواضيعها عموما و بالضرورة بالتنمية، إلا أنني تعمدت اختيار مواضيع عن أخرى لكثرة ارتباطها بالتنمية.

2- حرصا على مبدأ تمثيل كل السنوات تم اختيار عينات من كل سنة.

و تعرف العينة القصدية بكونها العينة التي تختار فيها الوحدات أو المفردات بطريقة عمدية و ذلك تبعا لما يراه الباحث من سمات و خصائص تتوفر لهذه الوحدات أو المفردات التي تخدم أهداف الدراسة.[16]

و يتم اختيار العينة القصدية مع معرفة بأنها ليست ممثلة للسكان جميعا بل تحاول أن تمثل جزءا محددا من السكان، فالعينة القصدية لا تعطي جميع و حدات مجتمع البحث فرصة للاختيار، و الباحث هنا يحدد حجم العينة بالطريقة أو الأسلوب الذي يلائمه، إذ يكون الاختيار فيها على أساس حر من قبل الباحث بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة المطلوبة.[17]

في نفس السياق يقول "محمد عبد الحميد"أن العينة القصدية التي يختارها الباحث اختيارا مقصودا من بين وحدات المجتمع الأصلي أو خصائص تتوفر بهذه الوحدات أو المفردات و

---

[16] - روجيرويم، مناهج البحث الإعلامي، ترجمة: صالح أبو إصبع ،دبي :دار الطباعة والنشر، 1989، ص 90 .

[17] - محمد علي محمد، علم الاجتماع و المنهج العلمي ، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية ،1986، ص59.

تخدم أهداف البحث بحيث تكون هذه الوحدات قريبة الشبه من المجتمع و يترك للباحث في الميدان حرية اختيار و حداتها.[18]

و نظرا لطبيعة هذه الدراسة فقد استقر الاختيار على عينة تتكون من عشر حصص للأسباب دقيقة و تعالج في مجملها مواضيع 52السالفة الذكر، و باعتبار أن مدة كل حصة على الأقل اقتصادية، فإن الأمر سيستغرق وقتا أطول مما لو تم اختيار عينة من نشرة الثامنة مثلا تعالج موضوعا اقتصاديا أو موضوعين لا تتجاوز مدته ثلاث دقائق على أكثر تقدير.

وفق ذلك تتكون عنيتنا من الأعداد التالية لحصة المؤشر:

جدول رقم (1) يبين أعداد حصة المؤشر التي شملتها العينة .

العدد	تاريخ البث	المدة
العدد (01)	1998/10/07	د53ثا 42
العدد (15)	1999/02/03	د46 ثا04
العدد (30)	1999/06/09	د ساعة17ثا 10
العدد (45)	2000/01/16	د ساعة09.
العدد (60)	2000/04/07	د ساعة11ثا 55
العدد (63)	2000/05/29	د ساعة02.
العدد (64)	2000/05/28	د ساعة02.
العدد (65)	2000/06/04	د ساعة03 ثا 04
العدد (75)	2001/01/08	د ساعة02 ثا 20
العدد (87)	2001/04/23	د ساعة06 ثا 06

[18] - محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، القاهرة :عالم الكتب ،1993، ص134.

♦ تحديد فئات التحليل:

تمثل فئات التحليل في الواقع متغيرات البحث التي ترتبط بالإطار النظري و الفروض الرئيسية للبحث،و من ثم فان تحليل المضمون يقوم أو يسقط حسب فئاته بمعنى أن تصنيف المضمون في فئات مناسبة يعد من الشروط الأساسية لنجاح بحوث تحليل المضمون.

و انطلاقا من الإطار النظري لبحثنا و التساؤلات المطروحة و النتائج المستهدفة قمنا باختيار الفئات التالية:

أ- فئات المضمون: التي تجيب على السؤال "ماذا قيل؟" و ضمناها الفئات التالية:

- فئة الموضوع: لمعرفة علام يدور موضوع المحتوى و الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى.
- فئة الهدف: لمعرفة إذا ما كانت أهداف الحصة تصب في إطار تنموي.
- فئة التمثيلات الجغرافية: لمعرفة مدى اهتمام الحصة بالمواضيع الاقتصادية في مختلف المناطق.

فئات الشكل: التي تجيب على السؤال "كيف قيل؟" و تشمل كل من:-ب

- فئة الأنواع الصحفية المستخدمة.
- فئة الزمن.
- فئة وسيلة الإقناع.
- طريقة المناقشة.

♦ تحديد وحدات التحليل:

في كثير من البحوث التي تستهدف رصد تكرار فئات المحتوى أو وحدات التحليل يصعب التفرقة بين الفئات و وحدات التحليل و وحدات العد و القياس، حيث أن رصد و عد هذه الوحدات للدلالة على سمات معينة في المحتوى تتفق مع أهداف الدراسة، فعندما تتم تجزئة المحتوى خلال الإطار الزمني للدراسة إلى فئات ذات خصائص أو موصفات أو أوزان مشتركة بناءا على محددات متفق عليها و رصد هذه الفئات و عدها، فان النتيجة النهائية للعد تميز بموصوف الفئات المختارة، و في هذه الحالة فان وحدة العد و القياس سوف تكون هي

نفس الفئات المختارة و التي تم تصنيف المحتوى على أساسها، فعندما قمنا بتصنيف المحتوى إلى موضوعات اقتصادية اجتماعية و ثقافية فإننا سوف نقوم بعدها برصد كل هذه الفئات في جداول، ثم عد تكرار الرصد لكل فئة، و تكون النتيجة الأولية هي تكرار ظهور كل فئة بعدد معين تتتبعا لمستويات الاهتمام و يميز هذا العد بمسمى الفئة المختارة التي تم رصدها،[19] لذا سنكتفي في استمارة التحليل بفئات التحليل فقط و التي تعتبر أيضا وحدات دون إضافة وحدات أخرى للعد و سنكتفي برصد هذه الفئات كدليل للظهور في المحتوى ثم عد مرات الرصد في الجداول التفريغية و تفسير النتائج على هذا الأساس.

V- تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الإعلام:

إن تعاريف الإعلام على قدر كبير من التنوع، فهناك المدرسة اللبرالية للإعلام التي رسمت التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للغرب، وهناك المدرسة الاشتراكية التي تكوّن لنفسها مفهوما خاصاً للإعلام و وظيفته.

رغم هذا التعدد في المحاولات التعريفية للإعلام، إلا أنه يمكننا (اهتداءا بملاحظات (إدوارد كوين) في الإعلام) تعريف الإعلام بأنه عملية استطلاع
و تفاعل مع البيئة المحيطة عبر الوسائل المتاحة للاتصال و التي تشكل عيوننا و آذاننا لمعرفة ما يدور حولنا.[20]

أما " ريد فيلد " فقد عرّف الإعلام بأنه المجال الواسع لتبادل الوقائع و الآراء بين البشر.[21]

الإعلام إذن وأيا كانت وسائله و وظائفه عملية اتصالية بين طرفين، إنه أخذ و عطاء و تأثر و تأثير يحدثان تفاعلا من خلال تبادل الرأي و المعلومات
و الأفكـار في الوسط الإنساني على امتداده الجغرافي محليا أو إقليميا أو دوليا، ولكي تأخذ العملية الإعلامية هذه مداها، لابد من مشاركة الجمهور فيها كطرف أساسي، تماما كما هو الشأن بالنسبة للعملية التنموية، فكلاهما ظاهرة اجتماعية تخدم المصلحة العليا للجماعة الإنسانية.

أما الدكتور" *عبد الرحمان عزي"* فيعرف الإعلام في كتاب " دراسات إعلامية " بكونه سيرورة انتقال المعلومات من مصدر إلي آخر،[22] ويرمز إلى مـا تبثـه وسائـل الاتصال من صحافة مكتوبـة أو مسموعة-بصرية (إذاعة - تلفزيون) من محتويات

---

[19] المرجع نفسه، ص 173 -174.

[20] محمد الرميحي ،البعد الإنساني والقيم في الإعلام : ندوة الإعلام من اجل التنمية في الوطن العربي،الرياض: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المركز الوطني للمعلومات المالية و الاقتصادية، 1984،ص122.

[21] المرجع نفسه، ص 123 .

[22] عبد الرحمان عزي، دراسات إ علامية، الجزائر:مركز الطباعة لجامعة الجزائر، 1992-1993 ،ص 139.

إخبارية ثقافية، اجتماعية و ترفيهية إلى قطاع واسع من المجتمع، ويتضمن هذا التعريف عدّة مكونات مترابطة تشكل ما يسمى بالإعلام، وهذه المكونات هي:

1- المرسل، أو القائم بعملية النقل أو التوصيل.
2- الرسالة و تمثل محتوى الإعلام.
3- الوسيلة أي القناة التي يتم بواسطتها نقل الرسالة.
4- الجمهور، أو المتلقي.
5- الفاعل القائم بين هذه المكونات.

من جهته عرّف الباحث " أوجروت" الإعلام بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير و لروحها وميولها و اتجاهاتها في نفس الوقت .[23]

هذا التعدد و التنوع في تعاريف الإعلام، جعل خبراء الإعلام يتوصلون إلى مجموعة من الأسس التي تساعدهم على نجاح خططهم الإعلامية و من أهم هذه المبادئ:

- الاهتمام بالإنسان باعتباره الهدف الأول للبرنامج الإعلامي، إمّا لتغيير تصحيح أفكاره أو تكوين اتجاهات جديدة. و اتجاهاته، تعديلها أ
- مناسبة الوسائل الإعلامية المستخدمة للجماهير.
- اختيار الوقت المناسب لنشر المادة الإعلامية.
- وضوح و دقة المادة الإعلامية بانتهاج أسلوب البساطة.
- توجيه المادة الإعلامية إلى الجمهور أولاً.

مفهوم التنمية: 2-

لمح "ليستر بيرسون" إلى تعذر تحديد مفهوم دقيق للتنمية و بالتالي للدولة النامية، مشيراً إلى أن المحاولات العديدة التي بذلت في هذا السبيل أدت في أحيان كثيرة إلى قدر من الخلط و سوء الفهم في المصطلحات المتداولة و مجالات إطلاقها.[24]

و تفسير ذلك أن التنمية عملية مركبة تتداخل فيها العناصر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية...الخ، ثم إلى كون تطبيقاتها في العالم ككل و العالم الثالث بوجه خاص قد أفرزت تجارب متنوعة، إضافة إلى ظهور مصطلحات عديدة استخدمت كبديل أو مرادف للتنمية رغم اختلافها عنها، كتعبيرات: النمو – التحديث – التغيير...الخ.

و يعرف الدكتور " أشرف حسونة " التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة للتدخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع و عوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء و النمو.[25]

و تكاد التعريفات التي وضعت للتنمية تلتقي على مايلي:

---

[23] محي محمود حسن ، حسن منصور . العلاقات العامة و الإعلام في الدول النامية . المكتب الجامعي الحديث، 1985 ، ص 163.

[24] محمد الرميحي ،مرجع سبق دكره ص118.

[25] محي محمود ،حسن سمير، حسن منصور،مرجع سبق ذكره ص 127.

- أن التنمية قيمة *Value*، فهي حركة لغد أفضل للمجتمع.
- التنمية تتضمن التخطيط *Planing* أي تهيئة شروط معينة لتحقيقها.
- التنمية عملية شاملة تتصل بكافة الأنشطة الإنسانية في النسق الاجتماعي الواحد. [26]

أمّا و نحن نعالج في بحثنا هذا موضوع التنمية الاقتصادية، فيقصد بها إحداث نمو في النسق الاقتصادي و ذلك عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن لتوفير متطلبات أفراد المجتمع مع التركيز على زيادة الدخل القومي خلال فترة زمنية محددة، حيث تعمل التنمية على زيادة القوى الإنتاجية، و استخدام موارد المجتمع بكفاية لإنتاج الاحتياجات الضرورية للأفراد. [27]

و قد أوضح العلماء المهتمون بشؤون التنمية على تقسيم نماذجها إلى ثلاث:

أ- النموذج الرأسمالي: و هو الطريق المألوف عالميا حتى عام 1917، و قد طبقته و ما تزال دول أوروبا الغربية و أمريكا و اليابان، و كان دعاته ودارسوه يقولون بأنه النموذج الوحيد الذي يجب أن يؤخذ به إذ أراد أن يحقق التقدم الاقتصادي، و طابع هذا النموذج هو تراكم و تجميع رأس المال و استغلاله في مشاريع إنتاجية.

ب- النموذج الاشتراكي: و قد ظهر بوقوع الثورة الاشتراكية بروسيا عام 1917، و امتد ليشمل أوروبا الشرقية و الصين و بعض البلدان الآسيوية و الإفريقية و أمريكا اللاتينية، و يقوم على تأميم وسائل الإنتاج و تطبيق الإصلاح الزراعي و تقسيم الأرض على الفلاحين و تشجيع الحركة التعاونية.

و مصدر التراكم هو التأميم و توجيه ذلك إلى التنمية و الإنتاج.

النموذج القومي: و هو النموذج السائد في معظم تجارب دول العالم التي تحررت من ربقة الاستعمار و التبعية، طابع هذا النموذج الاعتماد على الاستثمار و اعتباره العامل الموجه و الديناميكي للتنمية.

3-مفهوم الإعلام التنموي:

ظهر هذا المفهوم حديثا في قاموس المصطلحات العلمية المتعلقة بالإعلام و علاقته بالتنمية، و هو كما يتضح من تركيبه يعبر عن صلة متغيرين هامين، و يتعلق بجانب من الوظائف الرئيسية للإعلام في الجماعة الوطنية.

---

[26] وجيه الشيخ. مرجع سبق ذكره ،ص 118.

[27] المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر، المديونية و الأمن الغذائي في الوطن العربي ،ط 1 ،1997 ،ص136.

وقد انشغل حشد من الباحثين و الدراسيين الإنجلوساكسون على وجه الخصوص بظاهرة التنمية و تجاربها في الدول النامية و دور الإعلام الجماهيري و الاتصال في تحريكها أو تعطيلها تأسيا على طبيعة الوضعية التي تتخذها العملية الإعلامية في النظام الاجتماعي القائم.

لقد انبثق مفهوم الصحافة التنموية في آسيا خاصة من الفلبين و ذلك من خلال جهود بعض الصحفيين أمثال" جوان ماركادو" و " آلآن شاكلي "، و كذا بعض المنظمات كمعهد الصحافة بالفلبين(فترة 1963) و مؤسسة الصحافة بآسيا (1967) المتواجد بمانيلا.[28]

وأصبح المفهوم يتضمن كل جوانب الاتصالات كما هو واضح في التعريف التالي:

الصحافة التنموية هي فن و علم الاتصال الإنساني المستخدم في عملية التحول السريع للبلد و ذلك من حالة الفقر إلى حالة ديناميكية من التطور الاقتصادي و التي توفر (أي الحالة) إمكانية تحقيق عدالة اجتماعية و اقتصادية أكثر تلبية للمقدرة الإنسانية.[29]

إن النظريات العلمية التي تناولت العوامل المؤثرة على التنمية لم تغفل أثر الإعلام و دوره في هذه العمليات، و قسمت هذه العوامل إلى:

أ. <u>عوامل مادية:</u>

كالجغرافيا و المواد الطبيعية و التكنولوجية و الأبنية التحتية و رأس المال.

<u>عوامل إنسانية:</u>

كالمعتقدات الدينية، و النظام السياسي، نمو وسائل الإعلام و الاتصال و العلاقات الاجتماعية.....الخ

و يوضح الشكل التالي تظافر هذه العوامل في صنع عملية التنمية:

شكل رقم (أ) يبين أهمية العوامل المادية و الإنسانية في عملية التنمية.[30]

<u>عوامل مادية</u> <u>عوامل إنسانية</u>

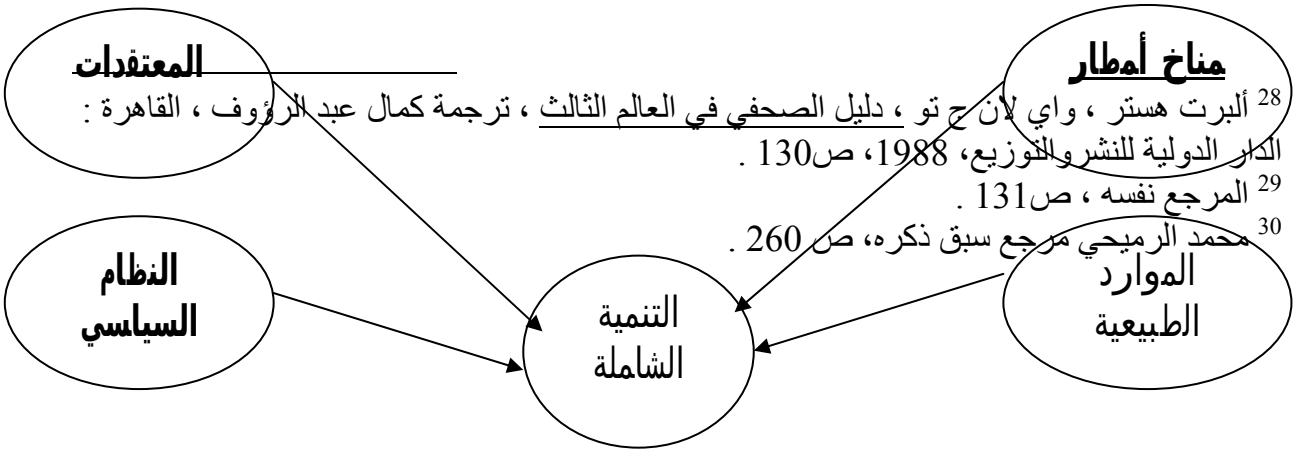

[28] ألبرت هستر ، واي لان ج تو ، <u>دليل الصحفي في العالم الثالث</u> ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988، ص130 .

[29] المرجع نفسه ، ص131 .

[30] محمد الرميحي مرجع سبق ذكره، ص 260 .

من خلال التوضيح الذي قدمناه لمفهوم الإعلام التنموي يمكن تحديد أهم خصائصه بالنقاط التالية:

1-الإعلام التنموي هو نشاط إعلامي هادف يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف و غايات اجتماعية معينة مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية و مصالحه الجوهرية.

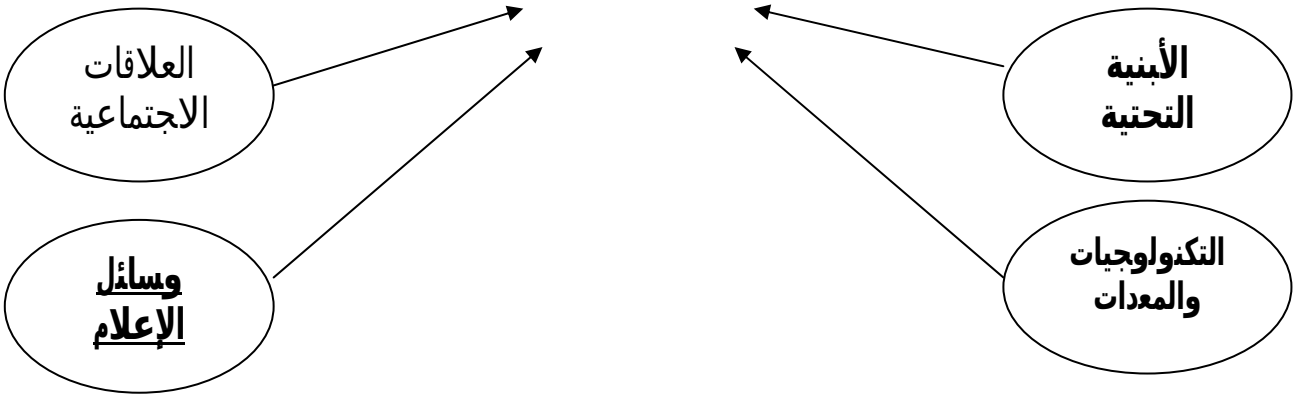

2-يتسم الإعلام التنموي بالتخطيط و البرمجة، و هو بهذا المعنى يندرج في إطار الخطة الوطنية أو القومية الشاملة للبلد المعني بالتنمية.

3-يتصف الإعلام التنموي بالشمولية، فهو كنشاط اتصالي الهدف منه مخاطبة الرأي العام و إقناعه بضرورة التغيير الاجتماعي الذي تقتضيه التنمية، يجب أن يكون متعدد الأبعاد بحيث يشمل جوانب الحياة الإنسانية بكامل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التربوية.

4-الواقعية، لأن طبيعة المهمات التي يفترض أن يؤديها الإعلام التنموي على الصعيد الاجتماعي تفرض عليه الواقعية في الأسلوب و الطرح. فمن حيث الأسلوب نجد أن أكثر الطرق تأثيراً و فاعلية التي يسلكها الإعلام التنموي في تعامله مع جمهوره هي الطرق التي تتسم بالموضوع و تستند على تقديم المعلومات و الحجج و البراهين المنطقية في إقناع الناس بفكرة التحول الاجتماعي و فائدته، كما أن الطرح الذي يمثل عمليا مضمون رسالة الإعلام التنموي يحظى بالقبول و الاستحسان من قبل الجمهور بقدر ما يلامس الواقع، و يعبر عن هموم الناس و مشاكلهم و طموحاتهم الفعلية.

5-أن نظام الاتصالات هو جزء لا يتجزأ من الحكومة الوطنية، فمعظم دول العالم الثالث تمارس فلسفات سلطوية فيما يتعلق بوسائل الإعلام، مما يجعل توظيف مفهوم وسائل الإعلام لدعم التنمية الوطنية يتحول إلى مجرد تقنية دعائية أساسية للعديد من الدول النامية.

و فد كان" هارولد لاسكي " من الأوائل الذين أوضحوا شدة ارتباط الإعلام بالسلطة، لأن السلطة في المجتمع هي التي تقرر مسار المجتمع و أهدافه، و على شكل هذه السلطة و

تركيبها و مدخلات المجتمع الذي تعيشه تعتمد الخطوط الرئيسية للتنمية و بالتالي الرسالة الإعلامية.[31]

و يرى" لوسيان باي " أن وسائل الإعلام أداة أساسية في عملية التنمية نظراً لقدرتها على ربط الحكّام بالمحكومين،فتسهل مهمة الحكّام ليحكموا، و تساعد المحكومين على المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية[32]، فأصبح التركيز على الإعلام السياسي سمة من سمات الإعلام في البلدان النامية. كما تنبهت حكومات العالم الثالث إلى أن تجسيد استراتيجيات التنمية الوطنية يتطلب منها مراقبة هذه الوسائل. فكانت النتيجة توظيف مزيد من التوجيهات في حق الصحافة.

4- مفهوم الإعلام الاقتصادي:

يتضح من البداية أن الإعلام الاقتصادي يرتبط بعلم الاقتصاد أكثر من ارتباطه بالإعلام في مفهومه العام، مرتكزا على عناصر وثيقة الصلة مع النشاط الاقتصادي.

فإذا كان الإعلام يعني نقل الخبر من جهة إلى أخرى، فإن الإعلام الاقتصادي يختلف عن ذلك من حيث معالجته للخبر في تخزينه و نشره و في استغلاله، و في ميادين أخرى لها علاقة عضوية بالاقتصاد.[33]

و بالرغم من أن مصطلح الإعلام الاقتصادي طغى في السنوات الأخيرة على مفهوم الإعلام التنموي، و بالتالي تعاظم دور الإعلام الاقتصادي إلاّ أن الملاحظة الأولية التي يمكن تسجيلها أثناء محاولة تحديد هذا المفهوم، هو عدم وجود تعريف مطرد

و موحد للإعلام الاقتصادي. و يذهب بعض المختصين في هذا المجال إلى القول بأن الإعلام الاقتصادي يختلف عن الإعلام السياسي أو الإعلام العام، مما يحيلنا إلى القول بأن الإعلام الاقتصادي هو كل خبر ليس له اتصال بالسياسة، و ينطوي على خصائص مغايرة للإعلام العام و يمكن تحديدها في الآتي:

1. الإعلام الاقتصادي لا يشمل على أخبار فقط و لكنه يتضمن معلومات ومعطيات يمكن تخزينها.
2. أمّا من حيث وسائله فالإعلام الاقتصادي يستعمل وسائل الإعلام المعروفة، لكنّه قد يستخدم وسائل أخرى مرتبطة بوظيفته.
3. ومن ثم فإن وظيفة الإعلام الاقتصادي ليست بالدرجة الأولى النشر، و لكن التخزين ثم النشر عند الضرورة.

و لعل أبرز خاصية قد تفرق أيضا بين الإعلام العام و الإعلام الاقتصادي، هو أن المعطيات و المعلومات التي ينقلها هذا الأخير لا تقتضي السرعة في نشرها دوما كما هو الشأن بالنسبة للإعلام العام.

---

[31] محمد الرميحي ،مرجع سبق ذكره ، ص27 .

[32] وجيه الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص94 .

[33] زهير إحدادن ، الصحافة المكتوبة في الجزائر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون سنة ، ص147 .

فخاصية التخزين و الحفظ لوقت الحاجة المتزايدة من أهم ميزات الإعلام الاقتصادي. فقبل الإعلان عن أي قرار أو موقف على الصعيد الاقتصادي تكون الضرورة ملحة للرجوع إلى المعلومة الاقتصادية أيًا كانت و مهما كانت المدّة الزمنية التي مرت على حدوثها.
فالمعلومات الاقتصادية التي تجمع مثلا حول مؤسسة اقتصادية عمومية أو خاصة، محلية أو أجنبية هي ضرورية بالنسبة لهذه المؤسسة التي تحتفظ بها بغرض استغلالها على المستوى الداخلي للمؤسسة، و تبقى محفوظة لديها لمدة معنية
و يمكنها استغلالها من جديد عندما تكون هذه المؤسسة نفسها موضوع دراسة من طرف جهات خارجية إمّا بغرض التعريف و التشهير بالمؤسسة أو التعامل معها.
أمّا من حيث الوسائل التي يستعملها الإعلام الاقتصادي، فإن التطور الهائل الذي شهده العالم خلال العشريات الأخيرة والذي قاد إلى مجتمع معلوماتي معقد، مكّن الإعلام الاقتصادي من تجاوز استعمال وسائل الإعلام المعروفة من إذاعة
و تلفزيون و صحف إلى وسائل تكنولوجية أرقى لجمع و تخزين المعلومة مثل الكمبيوتر و الانترنيت، لاستخراجها و استخدامها إذا ما استدعت الضرورة ذلك.

الدراسات السابقة :

لقد حضي موضوع علاقة وسائل الإعلام بالتنمية بوجه عام بالكثير من الاهتمام من جانب الباحثين و الدارسين، و أفردوا له دراسات خاصة تتناوله من زوايا متعددة، سنحاول حصر البعض منها فيما يلي:
أولا :
وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية **(دراسات نظرية مقارنة و وميدانية في المجتمع الريفي)** رسالة دكتوراه، نشرت على شكل كتاب: القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية . 1986 للدكتورة شاهيناز محمد طلعت.
انطلقت الباحثة في طرحها من كون كل دولة من دول العالم تسعى إلى مضاعفة معدلات التنمية فيها التي تشترك في الإنتاج الزراعي، و على الأخص دراسة الفلاح و الأرض، مع العمل على زيادة كفاءة هذه العناصر.
و التنمية ترتبط بالتغيير، بمعنى أنه كلما استطعنا تغيير سلوك و اتجاهات الأفراد التقليدين إلى أسلوب عصري في الحياة كلما كانت عملية التنمية ممكنة، و لا بد أن يقتنع الناس بهذا التغيير و يتقبلوه، و هنا يكمن دور وسائل الإعلام، لهذا ارتكزت الدراسة على دراسة حياة المجتمع القروي كأمر طبيعي يحسن الخوض فيه عندما نتكلم عن دور وسائل الإعلام، و فيها تم التعرض لمشكلتين أساسيتين تواجهانهما مصرهما مشكلتي التضخم السكاني و الأمية، و ذلك من خلال دراسة ميدانية لنتائج حملتي تنظيم الأسرة و محو الأمية في قرية "قها" و انطلاقا من كون ووسائل الإعلام تستطيع القيام بمهام عديدة في مجال التنمية الاجتماعية، وضعت الباحثة الافتراضات التالية:

1. أن مدى تعرض الفرد لوسائل الإعلام يتحدد جزئيا بطريقة الاستقبال كما يتحدد جزئيا ببعض الخصائص الخلفية.

2. أ – قد تكون هناك علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام من ناحية و معرفة المسائل المحلية و القومية من ناحية أخرى.

ب – قد يتصل التعرض لوسائل الإعلام بمعرفة مشكلات محددة عن التنمية كالادخار و إعادة فتح قناة السويس.

ج – قد يتصل التعرض لوسائل الإعلام بطموح الفرد تجاه نفسه و تجاه أولاده.

3 - في عملية اتخاذ القرارات بشأن الأفكار المستحدثة تكون وسائل الإعلام أهم نسبيا في وظيفة المعرفة بينما تكون قنوات الاتصال أهم نسبيا في وظيفة الإقناع.

4 - تستطيع وسائل الإعلام أن تلعب دورا مساعدا أو رئيسيا في حملة محو الأمية، و يتوقف ذلك كثيرا على متطلبات الفرد.

و قد كان منهج الباحثة في الدراسة هو المسح، و أدواتها في ذلك كانت المقابلة الشخصية، حيث تم الاستعانة بجامعي البيانات بعد خضوعهم لتدريب أولي.

و كانت الأداة الثانية هي صحيفة الاستبيان، و ما يلاحظ هنا هو إجراء الباحثة لاختبارات الصدق و الثبات على الاستمارة علما أن هذين الاختبارين يرتبطان بتحليل المضمون.

ونظرا لاتساع مجال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإننا نكتفي بالإشارة إليها بصفة عامة:

- فعن وظيفة الإعلام تبين أن وسائل الإعلام تستطيع تناولها مباشرة بشكل جيد أكثر من الاتصال المباشر، وذلك أن رسائل وسائل الإعلام وصلت والى غالبية جماهير "قها" مباشرة و بفاعلية و أدى التعرض لوسائل الإعلام إلى رفع مستوى الإدراك الاجتماعي و السياسي لدى القرويين في "قها" الذين يتلقونها في وسائل الإعلام ثم يناقشونها جماعيا.

- و كلما ازداد التعرض لوسائل الإعلام كلما أدى ذلك إلى الإسراع بعملية التنمية.

- وعن الوظيفة الثانية، اتخاذ القرارات، وجدت أن أقصى ما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام هو القيام بأدوار المساعدة، ذلك أن هذه الوظيفة تتطلب تغيير الاتجاهات الراسخة و المعتقدات و العادات الاجتماعية، و هو ما يمكن أن يقوم به الاتصال المباشر، كما وجدت أن هناك علاقة بين الفكرة المستحدثة و التعرض لوسائل الإعلام و معرفة القراءة و الكتابة و المهنة.

- وأخيرا حللت الوظيفة الثالثة و هي التعليم و اختيرت حملة محو الأمية لاختبار دور وسائل الإعلام ذلك أن الأمية تعتبر مشكلة أساسية في طريق التنمية، فوجدت أن وسائل الإعلام منهم لا يتتبعون الحملة، و من ثم 4 %تلعب دورا هاما في مراحل محو الأمية، بل إن حوالي فان هناك معوقات تقف في طريقها.

- و تبين أن العمال يتتبعون برامج محو الأمية بدرجة أكبر من تتبع الفلاحين لها، و كان الدافع الأساسي لذلك هو تحسين مكانة الفرد.

و الملاحظ على هذه الدراسة أنها استوفت العناصر الضرورية للموضوع انطلاقا من تحديد المفاهيم التي تخدم الدراسة كالتغيير و التنمية، إلى دراسة خصوصيات المجتمع الذي تتعامل معه، مما جعلها تتحكم في نتائج بحثها بما يتماشى مع النظريات المطروحة.

ثانيا :

-1988دور وسائل الإعلام في التنمية في العالم الثالث دراسة لتجربة الجزائر في الفترة أطروحة ماجستير، من إعداد محمد شطاح إشراف الدكتور محمد سيد محمد و **1984** الدكتورة مريم أحمد مصطفى – قسم الاجتماع شعبة الإعلام
1990و الاتصال جامعة الإسكندرية.

في هذه الدراسة صاغ الطالب إشكاليته في أربعة أسئلة، من منطلق الدراسات و الأبحاث التي كشفت عن أهمية وسائل الإعلام في دفع التغيير و تحقيق أهداف التنمية في مجتمعات العالم الثالث، إلا أن الواقع التاريخي المتميز لهذه البلدان يتطلب منها المزيد من الجهود التنموية من خلال مشاركة متميزة لوسائل الإعلام نابعة من ظروف وواقع هذه البلدان، وفق ذلك طرح الباحث الأسئلة التالية:

1- ما هي أهم ملامح هذا الواقع؟ و ما هي متطلباته الإعلامية ؟

2- كيف كانت مشاركة وسائل الإعلام في التنمية؟ و ما النتائج التي كشفت عنها؟ و ما هي التصورات و البدائل الكفيلة بتحسين نوعية المشاركة و رفع مستوى الأداء لوسائل الإعلام في مجال التنمية.

3- هل اشتملت مخططات العالم الثالث على النواحي الإعلامية ؟ و هل سعت إلى دمج سياسات الإعلام في استراتيجيات التنمية بقصد تحقيق ترابط بين خطة التنمية و خطة الإعلام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

4- وظفت الجزائر وسائل الإعلام ضمن مختلف مخططات التنمية، فما الدور الذي أدته وسائل الإعلام في مختلف هذه المخططات؟ و ما هي أهم ملامح هذه المساهمة؟ و ما النتائج التي كشفت عنها التجربة؟

و الغريب في الأمر أن الأطروحة تخلو من أية افتراضات تذكر، و أن الموضوع الأساسي الذي يتمحور حوله الموضوع و المتمثل في دراسة تجربة الجزائر في مجال وسائل الإعلام و التنمية لم تحدد بشأنه الإشكالية لاسيما فيما يتعلق بتحليل مضمون جريدة "الشعب". إلى ماذا يريد أن يتوصل الطالب من خلال هذا التحليل؟

لأن استخدامات هذا المنهج تتعدد بحسب اهتمامات الباحث و توظيفه لها من هذا الاعتبار. اعتمد الطالب في دراسته المزاوجة بين مناهج متعددة و أدوات بحث مختلفة بدءا من المنهج التاريخي في معالجة ظروف تراكم التخلف في البلدان النامية و في الجزائر، عبر استعراض الأدوار التاريخية للاستعمار، و دورها في تخلف هذه البلدان.

من جملة النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنها كشفت على أن بلدان العالم الثالث على الرغم من التفاوت الحاصل فيما بينها من حيث درجات التطور و التقدم على الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية، فإنها تشترك في العديد من الخصائص تتطلب أداءا إعلاميا متميزا يتماشى و ظروفها إلى جانب الواقع السياسي الذي يتسم بعدم كفاءة العديد من أجهزة الحكم.

و النتيجة الأخرى تتمثل في أن توظيف و سائل الإعلام في الدول النامية قد تفاوت من بلد إلى آخر، و توقف ذلك في غالب الأحيان على مدى جدية نظام الحكم في التغيير، هكذا كانت تجارب مختلف هذه البلدان تجارب متقطعة حققت نتائج متفاوتة من منطقة إلى أخرى، و قد كان وراء ذلك العديد من المعوقات و المشاكل، و ظلت الرسالة الإعلامية بعيدة عن خدمة مختلف فئات المجتمع و اتجهت نحو خدمة قطاعات اجتماعية بذاتها، مما حولها إلى وسائل إعلامية نخبوية.

و عموما فان توظيف وسائل الإعلام لخدمة التنمية في هذه البلدان اتسمت بغياب سياسات إعلامية عملية مرتبطة باستراتيجيات التنمية الشاملة، و طغت على معظمها البرامج القصيرة المدى.

أما فيما يخص سياسة استخدام وسائل الإعلام و الدور الذي أدته في خدمة أهداف التنمية في الجزائر فقد كشفت الدراسة النظرية و تحليل المضمون عن النتائج التالية:

- مسايرة وسائل الإعلام لمختلف التوجهات التي ميزت كل مرحلة من مراحل التنمية.
- تفاوت نجاح وسائل الإعلام في خدمة التنمية الوطنية فإذا كانت قد ساهمت في تطوير التعليم و مكافحة الأمية و مختلف خطط التنمية الزراعية و الصناعية، فقد فشلت في معالجة بعض المجالات الأخرى و منها التعريب.
- تميزت معالجة مختلف وسائل الإعلام سواء السمعية البصرية أو المكتوبة لمختلف موضوعات التنمية بالتركيز على المتابعة الإخبارية لمسيرة التنمية دون المعايشة الميدانية لمشروعات التغيير عن طريق القيام بدراسات و تحقيقات ميدانية.
- ، حيث 1986- تركز الاهتمام على الجوانب الإيجابية و التغاضي عن السلبيات حتى سنة أدت المصادقة على الميثاق الوطني و المصادقة على مشروع ملف السياسة الإعلامية إلى الاتجاه نحو اتساع دائرة النقد.
- عدم وجود تنسيق بين وسائل الإعلام و مخططي مشروعات التنمية.

- رغم تطور الخدمات الإعلامية إلا أن نسبة كبيرة ظلت محرومة منها إلى جانب اهتمام الوسائل المتاحة ببعض الشرائح الاجتماعية دون الأخرى.

ثالثا :

وسائل الاتصال في العالم بعض الاعتبارات الأخلاقية (دراسات في مجتمعات العالم الثالث) 1979.لـ"جون لانت" فيرجينيا

بالطبع هذه الدراسة لا يتيسر لنا الحصول عليها لكن ذلك لا يمنع من تضمينها كدراسة سابقة أسهمت في إثراء الموضوع.

و عموما فهي مهيكلة حسبما جاء في ترجمة لها قام بها" الدكتور عبد الرحمن عزي"[34] في إطار خمسة محاور:

1. إقحام أنظمة اقتصادية تجارية كبرى ذات تكنولوجية محنكة على وسائل الاتصال في البلدان النامية، هذه الأنظمة التي تشجع القفز على المراحل الانتقالية من التطور.
2. معاملة وسائل الاتصال كمجرد مقتنيات النخب المدنية، و ذلك بتوفير وسائل مكلفة لأسباب شكلية في معظم الأحيان، و في نفس الوقت تجاهل احتياجات الفئات الريفية التي تشكل أغلبية السكان.
3. ترقية محتويات ذات أصل أجنبي من طرف وسائل الاتصال ي العالم الثالث لدرجة أن هذه المجتمعات بدأت تشعر الآن بأنها أضحت متلقية ساكنة لمعلومات غير وافية منحازة و مشوهة.

---

[34] مجلة عالم الاتصال، سلسلة الدراسات الإعلامية ، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص64.

4. إعادة تعريف مفهوم الصحافة التنموية من طرف هياكل تتعدى الإطار الوطني كاليونسكو، و من طرف النخب الحاكمة الحديثة ليعني صحافة الحكومة ،

و النتيجة تمثلت في أن معظم العالم الثالث، يمارس فلسفات سلطوية فيما يتعلق بوسائل الاتصال.

5. إجراء التعريب و التعليم و البحث في مجال وسائل الاتصال ضمن الأطر المدنية الحضرية الكبرى، عوض النظر إلى الاحتياجات و المشاكل الأهلية الأصلية.

رابعا :

).1979**المنظور الإعلامي و التنمية** – مراجعة نقدية- (سلطانة كريبنوورف-فرجينيا

في إطار هذه الدراسة لمجتمعات العالم الثالث، و من المنطلق الذي يقدمه المنظور الإعلامي حول التقدم السريع المنتظر في العالم الثالث نتيجة إدخال الوسائل الحديثة الاتصال أسس الباحث نقده.

فمع تضاعف الوسائل الحديثة للاتصال و اتساعها، لم يتحقق التطور المنشود، و هنا يكمن فشل المنظور الإعلامي الخاص بالتنمية، فقد أعطى المنظور الانطباع بأن هناك معرفة كافية حول كيفيات التغيير الاجتماعي و حول الدول المتخلفة، بحيث أن البحث و الاستقصاء الميداني أصبح حاجة زائدة، و تبعا لذلك شجع المنظور النظرة التي مفادها أن التنمية هي في المتناول السهل لهذه الدول، و أن الأمر لا يتطلب سوى إقحام وسائل الاتصال التي انبثقت جذريا من التكنولوجيا العلمية الغربية في المجتمعات المتخلفة و تصبح العصرنة بذلك حتمية.

الإطار النظري

تمهيد: (نظريات التنمية)

تعود بداية الجدل حول إسهام الإعلام في عملية التنمية إلى عام 1958، عندما نشر " دانيال ليرنر " كتابه "زوال المجتمع التقليدي، تحديث الشرق الأوسط "، و فيه شرح مراحل التطور في المجتمعات الغربية و دور وسائل الإعلام في مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

وفق ذلك نشأ منظور التحديث من محاولة الإجابة على السؤال المتعلق بسبب تواجد تناقض بين خبرة التنمية التي مرت بها الأقطار الأوروبية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، و خبرة التنمية التي مرّت بها المجتمعات المتخلفة.

وكان التأكيد في سياق نظرية التحديث على أن تحقيق الدول لعصرية القرن العشرين لا يمكن أن يتأتى إلاّ إذا حذت هذه الدول حذو الدول الغربية و اتبعت نموذجها التحديثي.

و اتصفت نظريات التنمية و التحديث بضعف تركيزها على العنصر الاقتصادي في التنمية و بإهمالها لتأثير الأبعاد الدولية على ظروف التخلف في الدول النامية،

و بنظرتها التفصيلية لمعالم الحضارة الغربية و نموذج التنمية السياسية و الاقتصادية المطبق في الغرب، و المتمثل في الرأسمالية و الديمقراطية في ظل الدول القومية.[35]

و وفقا لهذه الرؤية لتحديث العالم الثالث، كان للإعلام مكان الصدارة، فقد رأى " ليرنر " أن الاتصال أي وسائل الإعلام بالتحديد كانت مطالبة نبشر صور حية للأسباب الحديثة بين الجماهير العريضة.

كما رأى" ولبر شرام " أن الاتصال الكافي المؤثر هو الذي يستطيع فقط الإسراع بتحديث الدول النامية من الناحيتين الاجتماعية و الاقتصادية.[36]

و تتمثل المتغيرات الرئيسية في نموذج " ليرنر " للتحديث في التحضر، التعليم، مشاركة وسائل الإعلام و التقمص الوجداني، حيث أثبت أن الإقامة في المدن (التحضر) مرتبطة إيجابيا بالتعليم و بوسائل الإعلام، وأنه بازدياد التحضر و التعليم و فرص التعرض لوسائل الإعلام في الدول النامية يكون التحديث، و تحدث التنمية الاقتصادية و السياسية.

لكن و بعد مرور عقدين على تجارب التنمية في دول العالم الثالث النامية، كانت النتيجة مخيبة لآمال منظري التحديث، فبدل ظهور المؤسّسات السياسية

و الاقتصادية الضرورية لإنجاح عملية التنمية ظهرت مشاكل كثيرة.

فظروف العالم الثالث تختلف عن ظروف المجتمع الأوروبي و الأمريكي،

و بالتالي لا يمكن لمجتمعات العالم الثالث أن تسير بالضرورة في نفس خط التطور الأوروبي و الأمريكي، مما جعل نظرية التحديث عرضة لانتقادات شديدة، فالمظاهر التقليدية و الحديثة يمكن أن تتزامن و تتعايش في المجتمع في نفس الوقت، و لا يلغي أحدهما الآخر بالضرورة.

" ليرنر " الذي كان أول من روّج لنموذج التحديث انتقده قائلا أن الناتج عن تكنولوجية الاتصال التي تميز القرن العشرين زادت من تطلعات الأفراد إلى الحد الذي جعل مجتمعاتهم تعجز عن إرضائهم وفق ما أسماه ثورة الاحباطات المتزايدة.[37]

و جاء سقوط نموذج التحديث موازيا لصعود نموذج آخر للتنمية و هو نظرية التبعية التي تعود جذورها إلى الخمسينيات، و من أشهر مؤيديها: " بول باران "، " أندري قاندارفرانك "، " أرموند ماتلار ".....

---

[35] ألفت حسن أغا ، الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث: تحليل لدور نماذج الاتصال الجماهيري و التنمية، مجلة السياسة الدولية ،106،(أكتوبر 1991) ،مطابع الأهرام، ص38.

[36] نفس المرجع السابق، ص 40 .

[37] ألفت حسن آغا ، المرجع نفسه، ص 42.

ولقد عرّف " سانتوسن " التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفاً على التطور و التوسع لاقتصاد آخر يكون خاضعا له.[38]

و خلاصة هذه النظرية أن طبيعة النظام الرأسمالي الدولي تؤدي إلى التطور الاقتصادي في بعض أجزاءه (المركز) و إحداث التخلف في أجزاءه الأخرى (الهامش).

و مع بداية الثمانينات، ظهر صوت جديد من الجدل المثار حول الدور الأمثل للإعلام في التنمية، و جاء ذلك من الباحثين في الدول الإفريقية بالأساس.

و ترى هذه المدرسة أن مفتاح التنمية في دول العالم الثالث يكمن في الثقافات التقليدية لهذه الدول، و بالتالي تدعو إلى التكامل المتعمد و المتأني بين أنماط الاتصال التقليدية و الحديثة لضمان النجاح الأكبر للرسائل التنموية.

وقد انتقد أنصار نموذج الثقافة أنصار التحديث بكونهم اعتمدوا على الزيادة في عدد الأجهزة الإعلامية في استخدامهم لوسائل الإعلام كمؤشر للتنمية أكثر من اهتمامهم بمضمون هذه الوسائل و هو البعد الأكثر أهمية.

بعد ذلك ظهر اتجاه جديد في مجال التنمية سمّي بـالتنمية البديلة، و يدور حول الملامح الأساسية التالية:

1- ليس هناك في الواقع نموذج موحد للتنمية، فالدول تختلف عن بعضها البعض من حيث التنوع الثقافي.... و لذا على كل دولة أن تسلك طريق التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الخاصة.
2- قد لا يؤدي التغيير بالضرورة إلى نتائج إيجابية، بل أحيانا إلى نتائج عكسية.
3- باعتبار تعدد أبعاد التنمية، يجب مراعاة الجوانب السياسية –الاقتصادية -الاجتماعية و الثقافية عند كل تخطيط تنموي.
4- تحتاج كل دولة أن تتفاعل مع غيرها من الدول على مختلف المستويات دون السقوط في بؤرة التبعية.
5- ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية العظمى للشعب.

إضافة إلى ذلك يدعوا أنصار هذا النموذج إلى عدم اكتفاء الإعلام بتعليم المهارات الحديثة فقط، بل يجب أن يروج أيضاً للمهارات التي تشجع الاعتماد على الذات،

و يتم ذلك بمشاركة الوسائل الشخصية التقليدية لحث أهالي الريف على المشاركة في التنمية.

و نظرا لاتساع مجال النظريات التي تفسر علاقة وسائل الإعلام بالتنمية، فإننا ركّزنا على إبراز أهمها، دون إغفال أهمية دراسات أخرى كثيرة أسهمت بقسط كبير في هذا المجال و لا سيما دراسة" شرام " : " أجهزة الإعلام و التنمية الوطنية، دور الإعلام في الدول النامية".

يقول" شرام " أن الوسائل الجماهيرية في خدمة التنمية الوطنية وكلاء للتغيير الاجتماعي.[39] هذا النوع من التغيير الذي ينتظر منها أن تعاون على تحقيقه هو الانتقال إلى عادات و ممارسات جديدة و في بعض الأحيان إلى علائق اجتماعية مختلفة.

---

[38] ديفيد ويفر ،كريستين أوغان ، من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس : نظرة عامة في الإعلام والتنمية، ترجمة منى الطاهر ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1985 ،ص 5 .

[39] ولبر شرام ، أجهزة الإعلام الوطنية: دور الإعلام في البلدان النامية، ترجمة: محمد فتحي، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، ، 1970 ، ص 120.

عملية التغيير في جوهرها عملية بسيطة، أولا ينبغي أن تدرك الجماهير حاجة لا تشبعها العادات القديمة، ثم عليها أن تخترع أو تقتبس السلوك الذي يقترب من مواجهة الحاجة.
الدولة التي تريد أن تعجل بهذه العملية ستحاول توعية جماهيرها على أوسع نطاق.
و ركز عدد من الدراسات خاصة تلك التي أجراها " إيفريت روجرز " على الإعلام و نشر الابتكار و التجديد على المستوى المحلي أو الفردي.
أمّا في الثمانينات فقد وضعت المدرسة الفليبينية مفهوماً جديداً للإعلام التنموي الذي لا يعني الإعلام الذي هو بيد السلطة و الذي يمارس الإعلام العمودي من القمة إلى القاعدة، إنما الإعلام التنموي هو الإعلام الذي عليه أن ينقد، أن يقوم بتحقيقات
و تحريات تغوص في المشاكل الاجتماعية للمجتمع، و ذلك لكشف السلبيات
و القضاء عليها.[40]
و إزّاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظرية للإعلام لكل من العالم الرأسمالي و الاشتراكي في تفسير الواقع الإعلامي في الوطن العربي، فقد كان من المتوقع أن يكون هناك إسهام عربي في هذا الصدد، خصوصا و أن النظريات القائمة عجزة عن الفهم الحقيقي للمجتمعات النامية.
و لكن يلاحظ خلو الميدان الأكاديمي في مجال الدراسات الإعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع الإعلامي العربي ككل، و ذلك برصد أهم الظواهر المؤثرة في نشأته و تطوره
و حركته الراهنة و تفسير طبيعة الضغوط العديدة التي يخضع لها.
و رغم حداثة الدراسات الإعلامية في الوطن العربي إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تحول بين هذه المؤسسات و بين القيام بدورها الفكري و الأكاديمي المتوقع، و أخطر هذه المشكلات هو خضوع البرامج العلمية في تلك المعاهد للمؤثرات الغربية و ذلك بدرجات متفاوتة، فهناك مدرستان تسيطران على الدراسات الإعلامية العربية هما المدرسة الأمريكية
و المدرسة الفرنسية.
إذن و في ضوء ما سبق لا يسعنا التوصل إلى إطار نظري لتفسير الأوضاع الإعلامية في الوطن العربي و علاقة هذه الأوضاع بالتنمية، إلاّ في ضوء الاجتهادات التي قدمتها مدرسة التبعية عن الاستعمار الثقافي و التبعية الإعلامية
و الثقافية المذكورة آنفاً.

---

[40] ألبرت ل هستر، واي لان ج تو، مرجع سبق ذكره، ص 18

الإعلام والتنمية : الفصل الأول

المبحث الأول: متطلبات ومهام الإعلام التنموي

ترتبط مهمة الإعلام التنموي من حيث الأساس بمهمات التنمية و مستلزماتها، لذا فإن وضع وسائل الإعلام في خدمة التنمية تقتضي منها تحقيق المهمات الثلاث الرئيسية التالية:

1. مهمة توفير المعلومات لدى السكان عن التنمية و شروط نجاحها، و يتم ذلك عمليا من خلال الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام على الصعيد الاقتصادي
و الاجتماعي و فائدته بالنسبة لهم، و العمل على إثارة طموحاتهم الشخصية الوطنية و إرشادهم إلى الطرق التي يجب استعمالها لإنجاز عملية التحويل الاجتماعي.

إن مهمة توفير المعلومات تقتضي من العاملين في حقل الإعلام خاصة في الأقطار النامية، السعي المتواصل لمعرفة مصادر المعلومات و اختيار دقيق يسمح لهم بالتأثير و الفاعلية على الصعيد الجماهيري، و بما يخدم أهداف التنمية و مخططاتها، و يتلخص دور وسائل الإعلام في هذه الحالة بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:

أ- تنشيط الحوار بين أفراد الشعب.

ب- إتاحة الفرص أمام السكان للتعبير عن آرائهم و أفكارهم بخصوص المواضيع و المسائل التي تطرحها مشاريع التنمية.

ج- تحديد المشكلات التي تثيرها عملية التحويل الاجتماعي أمام الناس لمناقشتها و تقديم الحلول المناسبة بشأنها.

د- نقل توجيهات القيادة السياسية لوسائل الإعلام و العمل على توضيحها.

2 . مهمة تعليم الناس، و تهيئتهم للقبول بفكرة التنمية و توعيتهم بالأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التنمية. و بما أن نجاح التنمية في أي مجتمع يتطلب توافر العديد من المتطلبات، منها ما هو موضوعي يتمثل في توافر الموارد المادية اللازمة لعملية التنمية، و منها ما هو ذاتي يتمثل في العنصر البشري
و مستوى وعيه و إدراكه و طموحه.
و من أهم المتطلبات الموضوعية:
أ - توفير وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيري، فلكي يسهم الإعلام التنموي في إحداث التحولات التي تقتضيها عملية التنمية، لابد أن تكون له أدواته و وسائله الخاصة به، لنقل مشاكل المواطنين و طموحاتهم وكذا تعليمهم الأساليب و المهارات العصرية التي تساعدهم على إرواء حاجاتهم بالشكل الأفضل و الأسرع.
ب - توزيع الإعلام المتعلق بالتنمية، فإضافة إلى ضرورة توفر وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة لتقوم بمهمتها في مجال التنمية، لابد أيضا من مراعاة التوزيع الجغرافي الذي يتناسب مع حجم المساحة للبلد المعين و كثافته السكانية، و الملاحظ في معظم الدول النامية حصر دور النشر و مصادر الطباعة و دور السينما... حتى يتسنى لكافة المواطنين التعرف على قضايا المجتمع و مشاكله.
هما "راو"فمما لا شك فيه أن كمية المعلومات المتوفرة و توزيعها توزيعا متكافئا، كما يقول عاملان أساسيان في سرعة التنمية و سهولتها.[41]
3. تأمين الكادر الإعلامي : أي إيجاد الكادر الإعلامي المتخصص القادر على استخدام سلاح الإعلام بالشكل الأمثل و الذي تقتضيه مصلحة التطور الاجتماعي يعد عملا ضروريا و أساسيا بالنسبة للأقطار النامية.
أما المتطلبات الذاتية فيتعلق معظمها بفهم خصائص الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية و اتجاهاته، و يأتي في مقدمة هذه المتطلبات:
i. ضرورة معرفة الثقافة المحلية السائدة عند الجمهور، و لكي تتمكن وسائل الإعلام من المساهمة الفعالة في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها أغلب الأقطار النامية، لابد لها أن تكون محلية إلى أبعد حد ممكن، بمعنى أن تعد برامجها بشكل جيد و يشرف على إدارتها أناس متخصصون في الإعلام و يفهمون الثقافات المحلية للجمهور الذي يتوجهون إليه برسائلهم.
وفق هذا المطلب ستتحقق استجابة المستقبل للرسالة الإعلامية للأساليب العصرية التي تتطلبها عملية التجديد و التحديث الاجتماعي.
2. أي تغيير اجتماعي لا يمكن أن يتحقق بصورة سهلة ما لم يتفق مع معايير الجماعة و قيمها التي يستهدفها التحويل، و على هذا الأساس تعد عملية البحث
والكشف عن أفضل الطرق الإعلامية لإقناع الأفراد في المجتمعات النامية بضرورة التخلي عن الموروثات القديمة البالية التي تجافي مسيرة التقدم، فهناك طريقة المناقشة و هي تقوم على إثارة مشكلة ما في وسط اجتماعي معين و السماح للجمهور بمناقشتها من جميع الأوجه، و من ثم إيصاله من خلال النقاش إلى الاقتناع بموقف مناسب يساعد على حل هذه المشكلة.

---

[41] وجيه الشيخ، مرجع سبق ذكره ، ص95

[42]، حيث قام بتجارب رائدة 1940 عام "كورث لوين"و كان أول من نوُه بأهمية هذه الطريقة في هذا المجال تهدف إلى إقناع الناس بالقيام بأعمال لم يكونوا يقبلون القيام بها من قبل.
و من أهم الأدوات للتعجيل بفكرة التحويل الاجتماعي في الأماكن التي تقف فيها المعايير الاجتماعية في وجه التحول هي طريقة المشاركة في اتخاذ القرارات.
ومن هذه الزاوية فإنّ الطريقة المثلى التي يمكن بواسطتها إقناع الناس بفكرة التنمية و التطور الاجتماعي، لا تقتصر فقط على السماح لهم بمناقشة خططها و برامجها و قراراتها من خلال أجهزة الإعلام بل على هذه الأجهزة أيضا أن تحاول إقناعهم بأنّ لهم دورا أساسيا في صياغة قراراتها، و بأنهم هم هدف التنمية و غايتها و وسيلتها في آن واحد.

3. فهم العادات الاجتماعية، حيث أن هذه العادات كثيرة و من بينها ما هي مستبدة و التي لا يمكن التخلص منها بسهولة.

وعلى هذا الأساس سيكون من الصعوبة بما كان على الإعلام التنموي أن يحقق غايته دون إلمام تام بطبيعة العادات و التقاليد التي تسود في مجتمع معين، و الإعلام التنموي حين يأخذ على عاتقه مهمة تعديل قناعات الناس و استبدالها بقناعات و أفكار جديدة تخدم غاية التطور و التقدم عليه قبل أن يوجه نشاطه إلى الجمهور أن يكون على بيّنة من أمره و أن يعرف من يخاطب؟ و ما هي أفكاره و تصوراته؟

المبحث الثاني: دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية

يعرّف الدكتور" الجوهري " في كتابه "علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث" التنمية بأنها عملية تنطوي على تغيير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية و النشاط الإنساني(مجالات روحيّة، فكرية، تكنولوجية، اقتصادية و اجتماعية،) و هي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل خاصة تلك القطاعات و الفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو و التقدم.[43]

و من ثم ينبغي التشديد على أن جوهر عملية التنمية هو شمولها و تعدد أبعادها و جوانبها، التنمية هي تغيير حضاري يتناول كافة أبنية المجتمع، و يشمل جوانبه المادية و المعنوية.

و هكذا فإن التنمية ليست مجرد رفع مستوى الدخل و ليست مجرد تحقيق أهداف إنتاجية اقتصادية فحسب، بل أنّ النجاح في رفع مستوى الدخل يرتبط أيضا بظروف اجتماعية عامة تتعلق بالقيم و التعليم و النظام السياسي و العلاقات الاجتماعية و الإطار الدولي و غيرها من الاعتبارات.

---

[42] المرجع نفسه ص 100

[43] محمود عبد المولى، العالم الثالث و نمو التخلف، ليبيا-تونس : الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية 1990، ص 85.

و عموماً فاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الجغرافية، يولد بالضرورة اختلافاً في الوظائف و المهام التي يوكل تحقيقها إلى و سائل الإعلام.

وسائل الإعلام التي تشكل حسب" **ولبر شرام** " أدوات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و لاسيما في بلدان العالم الثالث، إذ يبدو دورها في حركة التنمية أمراً ضرورياً و أكثر إلحاحاً.[44]

و بما أن المطلب الأساسي لأي تطور كما يقول "**بلاكمر** " هو تطوير الناس أنفسهم، فإن وسائل الإعلام تعتبر بمثابة حجر الزاوية التي تستند إليها أي عملية تطوير اجتماعي، فمن خلالها يمكن نشر الآراء و المعلومات و الأفكار و المعتقدات التي تخدم قضايا التطور، و بواسطتها يمكن إطلاع الناس على أساليب الحياة العصرية، و تعريفهم بمشاكل التخلف في المجتمع الذي ينتمون إليه، وأسبابه و نتائجه.[45]

و دون الإغراق في دور وسائل الإعلام في مجال التنمية في مختلف المجالات: السياسية، الثقافية الاجتماعية، و اعتباراً لطبيعة بحثنا الذي يتمحور حول التنمية الاقتصادية، سوف نفصل في الدور الاقتصادي الذي تضطلع به وسائل الإعلام في مجال التنمية.

اختلف الباحثون في إيجاد تعريف موحد للتنمية الاقتصادية.

فقد عرّف" **مبير** " و" **بلدوين** " التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية من الزمن.....

فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإنّ الدخل الفردي يزداد في هذه الحالة، و يقصد بكلمة " عملية التنمية " ذلك التفاعل القوي الذي يعتمل في فترة طويلة من الكيان الاقتصادي للدولة، و يشمل على تحولات في الأشياء و الكميات، و تفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان و المكان، لكن هنالك بعض المظاهر الأساسية المشتركة فيما بينها، و النتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج القومي للنظام الاقتصادي و هي في حد ذاتها تغيير معين طويل الأمد.[46]

و التنمية الاقتصادية في البلدان النامية و في ظل الظروف التي تعيشها، يمكننا القول أنها العملية التي تستخدمها الدول غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة في دخلها القومي الحقيقي، و بالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل.[47]

لقد برهنت البحوث التي قام بها خبراء الإعلام و علماء الاجتماع على و جود ارتباط بين التطور الإعلامي في الدولة و بين التنمية الاقتصادية.

فأثبتت الدراسة التي قام بها " **ولبر شرام** " على مائة دولة أن معامل الارتباط بين التنمية الاقتصادية و تطور وسائل الإعلام هو" 0.73"، كما أنّ الدراسة التي قامت بها اليونيسكو على الدول النامية لتقدير معامل الارتباط بين وسائل الإعلام و بين متغيرات مختلفة مثل

---

[44] Encyclopédie du monde actuel, Les médias,paris :édition Charles favor,1982, p 101.

[45] محمد عودة ، أساليب الإتصال والتغير الإجتماعي ،القاهرة : دار المعارف ،1971 ، ص35.

[46] د. طلال البابا ، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث، في المنهج، ط 2 ، بيروت : دار الطليعة للطباعة و انشر،1983 ، ص 73.

[47] د .محمود عبد العزيز عجيمة و آخرون، مقدمة في التنمية التخطيط ، بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر. 1983 ، ص 49.

الدخل الفردي و إجادة القراءة و الكتابة و التحضر و التصنيع أسفرت على النتائج التالية:[48]

جدول رقم (2) يبين نصيب الفرد من الورق المطبوع.

الدخل الفردي	إجادة القراءة و الكتابة	التحضر	التصنيع
83،	79،	69،	68،

جدول رقم (3) يبين نصيب كل 100 فرد من الصحف اليومية.

الدخل الفردي	إجادة القراءة و الكتابة	التحضر	التصنيع
83،	79،	69،	51،

جدول رقم (4) يبين عد مقاعد السينما لكل 100 شخص.

الدخل الفردي	إجادة القراءة و الكتابة	التحضر	التصنيع
80،	68،	86،	86،

و يتّضح من هذا أنّ هناك ارتباطاً قوياً بين تطور وسائل الإعلام و بين التنمية الاقتصادية و بوجه خاص الدخل.

و تبرز أهمية البحث الذي أجراه" **شرام** " من حيث أنه أوضح التفاعل بين الإعلام و أوجه النشاط الاقتصادي، و لتحديد هذه العلاقة قام باحث هندي يدعى" راو " بإجراء بحث ميداني على قريتين هنديتين، كانت إحداهما في بداية البحث قد أخذت تتطور بالفعل و تتخلى عن طابعها التقليدي إذ كانت تضم عددا من الوحدات الصناعية الصغيرة أتاحت فرصا من العمل لعدد من السكان، أما الثانية فكانت في المرحلة التقليدية تعتمد على نظام المقايضة و يعمل أهلها في مزارع الإقطاعيين ...

و لم يكن بين القريتين اختلاف يذكر من حيث الحجم و الموقع و التركيب الاجتماعي، إلا في درجة التحضر.

---

[48] شاكر إبراهيم، الإعلام و دوره في التنمية . منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلانات ، 1980 ، ص 173.

و بدراسة القريتين كشف" **راو** " عن سر هذا الاختلاف حين اكتشف طريقا كان قد امتد بين القرية الأولى و مدينة صغيرة مجاورة و عبر هذا الطريق وفد زائر إلى القرية و نقلت الأفلام و النشرات و انتقل أهل القرية إلى المدينة لأول مرة في حياتهم. و لما أقيم مصنع صغير في القرية كانت الناس مهيأة لذلك.[49]

و لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث لابد من توفر مجموعة من الأدوات و الآليات لتحريك عجلة الاقتصاد، من خطط واضحة المعالم و أجهزة إدارية و مالية متماسكة، و من كوادر علمية و فنية و مهنية مؤهلة، و من وسائل إعلام تواكب خطة التنمية الاقتصادية.

و يتعاظم دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية حينما نعلم أنها هي نفسها مؤسسات اقتصادية، كما أن وسائل الإعلام تمارس تأثيرها على الإنتاج من خلال المعلومات التي تبثها و توزعها، ضمن إطار ما يطلق عليه اليوم في الدراسات الإعلامية اسم الإعلام الاقتصادي[50]، و هو الإعلام الموجه أساسا لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.[51]

غير أن التجارب أثبتت في العديد من الأحيان فشل أهداف التنمية الاقتصادية المسطرة في بعض بلدان العالم الثالث، إما بسبب إهمال وسائل الإعلام لمشروعات التنمية و عدم مشاركتها في مختلف مراحلها، أو لسوء استخدامها من طرف الجهات المسؤولة.

كما أن أهم أسباب هذا الفشل تختصر في محاكاة النموذج التنموي الغربي، كما أشارت إليه لجنة شؤون **ماكبريد**[52].

هذا النموذج الذي نقلته وسائل الإعلام و القائل بأن الثروات الجديدة ستعم نتائجها على الجميع، استفادت منه القطاعات الأكثر تقدما في المجتمع، و بقيت القطاعات الهامشية رهينة فقرها.

و إن كان للثورة التكنولوجية المتسارعة في مجال وسائل الإعلام دفعا إيجابيا لحركة التنمية الاقتصادية، إلاّ أن الأهم يبقى في ضبط و تدقيق مضامين الرسائل الإعلامية حتى لا تحيد عن أهدافها.

فالتنمية الاقتصادية ليست هدفا في حد ذاته، و لكنها أسلوب و وسيلة لتحقيق رفاهية الإنسان، و من ثم فإنّ القضية ليست مجرد رفع متوسط الدخل، بغضّ النظر عن الثمن الاجتماعي لذلك،بل ينبغي أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان.

يقول" **شوارتزبزج** " في كتابه " **علم الاجتماع السياسي** " أن التنمية الاقتصادية التي انبثقت في دول العالم الثالث لم تسفر عن القضاء على الانقسامات الاجتماعية و المحلية و الثقافية، بل إنها بالعكس أدّت إلى ظهور المزيد من التفكك و التنوع، فقد انقسم المجتمع بفعل التنمية إلى قطاعين: أحدهما القطاع التقليدي ذو السمات الريفية و الزراعية و الثقافية القديمة، و الآخر القطاع العصري الصناعي الذي يأخذ بأنماط الحياة في المجتمعات العصرية....[53]

---

[49] شاهيناز محمد طلعت، مرجع سبق ذكره ، ص 174.

[50] جريدة المستقبل الإقتصادي ، 1366 ، 6 أوت 2002، ص 10 .

[51] المرجع ، ص 12.

[52] سيد رحيم و آخرون، الإعلام و تحديات التنمية، ترجمة و مراجعة محمد حسن، تونس : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1984، ص 27.

[53] ملف السياسية الدولية، ص 59.

لهذا ينبغي دراسة الواقع بإحكام قبل الإقدام و الترويج لأي مشروع تنموي.

الفصل الثاني : الإعلام وتجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في الجزائر

منهكة القوى من حرب أتت على بنيتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، سطرت الجزائر لنفسها برنامجا تنمويا يتماشى و طموحات الجماهير و يتعارض مع الرؤى اللبرالية الاستعمارية،بإرساء النموذج الاشتراكي وفق أسس الثورة
و المواثيق الوطنية، مثل ميثاق طرابلس 1961 و ميثاق الجزائر 1964.[54]
وقد أخذت معالم التوجه تتحدد بوضوح بعد التصحيح الثوري لعام 1965 الذي أكّد على ضرورة إقامة دولة جديدة أساسها البناء و التطور، و تنظيم اقتصاد البلاد على أسس اشتراكية. وجاء الميثاق الوطني سنة 1976 ليحسم خيار الاشتراكية و يرسم الخطوط العريضة لهذا الخيار، خطوطا كانت الغلبة فيها للاقتصاد، و هي:
الثورة الصناعية، الثورة الزراعية والثورة الثقافية، وكانت تلك منطلقات تجربة التنمية في الجزائر.
هذه التجربة التي أحدثت تغيرات متفاوتة الحدّة في مختلف البنى الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، بدءاً بالتأميم و مرورا ببناء قاعدة صناعية و تحقيق مكاسب على الصعيد الاجتماعي و الثقافي كالتعليم المجاني و الصحة المجانية.....ألخ.
و قد كانت التنمية الاقتصادية المحور الرئيسي في خطط التنمية الوطنية، حيث ساهم في بلورة النموذج الجزائري في التنمية مجموعة من الاقتصاديين أمثال
" دي برنيس "، " ابن أشنهو "، " و بوبروسكي ".
و قد قام هذا النموذج على فكرة "الصناعات المحركة" أي الصناعات التي من شأنها أن تمارس تأثيرا من شأنه أن يؤثر على حجم وهيكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، و يتحقق ذلك عبر فكرة الصناعات المصنّعة، التي تجسدت في إقامة المركبات الضخمة(مركب الحجار للحديد و الصلب، مركب رويبة لصناعة الشاحنات و العربات، و مركب قسنطينة لصناعة العتاد الفلاحي) و الاعتماد على كثافة رأس المال و استعمال التكنولوجيات المعقدة.
ويذهب أنصار هذا النموذج إلى نتيجة مؤداها أن الزراعة ستكون المستفيد الأول من تطوير الصناعات المصنعة من خلال توفيرها للأسمدة و الأدوات الفلاحية.....الخ.
ولهذا، يتعين حسب هؤلاء المنظرين إبقاء الدولة قبضتها على مختلف المشاريع الصناعية، التخطيط المركزي لهذه المشاريع و مساهمة التجارة الخارجية بعائداتها في تمويل هذه المشاريع.[55]فكان من الطبيعي أن يهيمن موضوع الصناعة على الخطاب السياسي للنظام في

---

[54] محمد شطاح ، دور وسائل الإعلام في تنمية العالم الثالث. دراسة لتجربة الجزائر في الفترة ما بين 1984-1988 ، أطروحة ماجستير قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة، 1990 ، ص 171.

[55] Marc écrèment, Indépendance politique et libération économique, un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962 – 1985, Grenoble : édition P. U .G, 1986,P.50.

النصف الثاني من الستينات و السبعينات سواء في الخطب الرسمية أو وسائل الإعلام لحشد الجماهير و تعبئتها لتبني مختلف بنود هذه السياسة.

و مع نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات، خفّت حدة تدعيم الصناعات المصنعة و التي كانت لها آثار على الأجور و غيرها، فتم إغراق السوق الوطنية وقتذاك بمختلف المواد الاستهلاكية خاصة بعد انتعاش أسعار النفط (بداية الثمانينات) لامتصاص بعض الآثار السلبية لسياسة التصنيع (البطالة – ازدياد الهجرة نحو المدن ...) استدراكا للوضع.

إن تقييم تجربة التصنيع في الجزائر ، كانت ناجحة نسبيا بالنظر إلى القاعدة الصناعية التي تم إرساؤها، لكنها كرست منحى التبعية بعض الشيء ، حيث وضعتنا في بوتقة التبعية للتكنولوجيات الغربية ، ويضاف إلى الثمن الاجتماعي الباهظ الذي دفعه المواطن لهذا المشروع ، غياب وسائل الإعلام على مستوى المؤسسات الاقتصادية (الإعلام المؤسساتي) قصد تجنيد العمال ومعالجة قضاياهم.

في ثاني مرتبة جاء الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي الذي كان لقمة سائغة للاستعمار الفرنسي ، لتشرع الدولة منذ الاستقلال في مجموعة من الإصلاحات ابتداء من سنة 1963 بإصدار قوا نين التسيير الذاتي متبوعة بقوانين الثورة الزراعية سنة 1971 ، لتحسين ظروف الفلاح وتوزيع وسائل الإنتاج بكيفية ملائمة،وترتب عن ذلك إجراءات تشجيعية فرعية أخرى كإنشاء القرى الفلاحية وغيرها.[56]

لكن مع نهاية السبعينات كانت التوقعات والأهداف اكبر من النتائج والإحصائيات ، إذ فشلت الثورة الزراعية في تحسين أوضاع الفلاح والزراعة بالجزائر أمام سيطرة البرجوازية الزراعية ، وهيمنة البيروقراطية التي شجعت الهجرة نحو المدن[57] .

أمام هذه المعطيات ، يمكننا القول أن الفشل النسبي لمشروع التنمية الاقتصادية بالجزائر يعزى أولا وأخيرا إلى اعتبار التنمية الصناعية أو الزراعية منفصلة عن باقي القطاعات ، لهذا عجزت هذه التنمية القطاعية عن تحقيق أهدافها كلية ،لأن جوهر التنمية كما أسلفنا في الفصل الأول هو شمولها وتعدد جوانبها وأبعادها ،باعتبارها تغير حضاري يتناول كافة أبنية المجتمع ويشمل جوانبه المادية والمعنوية.

في أواخر الثمانينات تم الاصطلاح سياسيا على الفترة التي لم تؤت أكلها في مجال التنمية الاقتصادية بالعشرية السوداء .

ودون الإغراق في تفاصيل أحداث أكتوبر 1988 ، وما أعقبها من تحولات على المستوى السياسي ، تغيرت اللهجة وأصبح حديث العام والخاص عن ضرورة الخوض في إصلاحات اقتصادية لمحو آثار الخيبة الاقتصادية للسنوات الفارطة ، إصلاحات تكون جزءا لا يتجزأ من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية بغية إرساء ديمقراطية حقيقية أساس دولة القانون .

وقد جاء في الدستور الجديد لسنة 1989 ،كمبدأ أساسي لا رجعة فيه ،السير نحو اقتصاد السوق ، وبدأ يحل محل التسيير المخطط المركزي السابق المتميز باعازات إدارية ،السعر

---

[56] الجزائر بعد عشر سنوات من الاستقلال ، منشورات المحافظة السياسية للجيش ،الجزائر ،1972، ص 79 –80 .

[57] Bernard cubertafond ,L'Algérie contemporaine ,Paris :édition P.U.F,1881,p.64.

كموجه مركزي لتخصص الموارد النادرة و العقد الذي أساسه الحوار و تشاور دائم بين مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.[58]

فالتحولات السريعة على المستوى العالمي (إخفاق القطب الشيوعي وعولمة الاقتصاد عبر الأقطاب الكبرى : أمريكا، آسيا، أوروبا) ، والداخلي (التحولات السياسية) عملت على أن يجد النظام الاحتكاري حدوده الطبيعية.

لهذا تحتم إيجاد حلول ملائمة عن طريق وضع ميكانيزمات أساسية لاقتصاد السوق في الميدان النظامي –الاقتصادي والاجتماعي مرتبط بتغير بالمقارنة مع الطرق القديمة مساهمة في التنمية المتعددة الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية.

وهكذا شرع منذ سنة 1993 في إصلاحات اقتصادية بعد الأزمة الاقتصادية التي هزت البلاد و جعلت النسيج الاقتصادي يعيش مرحلة صعبة عصفت بالمؤسسات الوطنية و جعلت العديد منها تغلق أبوابها ، لتدخل الجزائر مرحلة إعادة الهيكلة بغية إعادة التوازنات على جميع المستويات، على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث أن التحكم في التوازنات الكبرى يمر حتما بتكيفات المتغيرات الاقتصادية: السعر، سعر الصرف، معدل الفائدة، الميزانية ...الخ أما على مستوى الاقتصاد الجزئي أي على مستوى المؤسسة فيجب على المؤسسة أن تتكيف وفق ميكانيزمات السوق التي تفرض الارتقاء إلى مستوى الشركات العالمية الحديثة التي دخلت بفضل التقدم التقني إلى عصر تخصيص الوظائف و نشر المعلومات وتنقلها عبر هياكل الشركة من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، استنادا إلى أجهزة معلوماتية متطورة، وهكذا تنتقل من مرحلة تنظيم مرتكزة على سلطة هرمية إلى نظام مؤسس على المعلومات بكفاءاته المهنية المتخصصة...[59]

إضافة إلى ضرورة دعم ومتابعة المؤسسات ماليا، ففي إجراءات التقويم و التصحيح، تكمن هذه الإجراءات في عملية رفع المستوى التكنولوجي للمؤسسات إدخال أدوات تسيير أكثر تكيفا، إعادة تنشيط الشركات العاجزة لتصبح أكثر مردودية، كبس عدد العمال، إزالة وترك النشاطات غير المجدية ...الخ. بصفة عامة، فإن الأهداف المتوخاة من إعادة الهيكلة تستهدف النقاط التالية :[60]

1 – استبعاد الخزينة الجزائرية من تمويل المؤسسات، وإدخال قواعد تدبريه فيما يخص التمويلات المصرفية .

2 – اكتفاء الدولة في ظل اقتصاد السوق بدور تنظمي كمنشطة لحركة الاقتصاد

3- و كحامية له و تتخلى عن دورها كمنتجة .

تشجيع بروز اقتصاد حر، حيث تكون الأولوية للمبادرات الحرة (مرونة، سوق مالية حقيقية). ولتحقيق هذه الأهداف شرع في تعديل الأنظمة القانونية بما يتماشى مع تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات ،من أهم هذه القوانين :

---

[58] جريدة المساء ، يومية جزائرية ، 830 ، 8 أوت 96 ، ص 9 .

[59] Lakhdar ben hassine , « la crise économique et l’entreprise industrielle algérienne » ,revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n°3, 1994 , p614.

[60] Kouider ben taleb, «la nature et l"éfficience de la politique d"ajustement et du fonds monétaire international », opcit, p626.

1- قانون النقد والائتمان المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي يكرس حرية الاستثمار بالجزائر سواء كان استثمارا مباشرا أو ضمن شراكة إذ يسمح بدخول كل أشكال إسهامات الرأسمال الخاص .

2- قانون الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار من خلال مجموعة من المزايا والضمانات جلبا للاستثمارات الأجنبية .

هذا القانون يسمح بإنشاء المناطق الحرة بالجزائر مثل منطقة بلارة الحرة الصناعية بولاية جيجل بالإضافة إلى القانون المتعلق بالمنافسة الذي يكرس حرية تحديد الأسعار .

تحرير التجارة بالجزائر، ألغى احتكار الدولة على التجارة الخارجية، في نفس السياق أقرت الجزائر بالتحكيم الدولي في مجال التجارة الدولية وانضمت إلى المنظمات الدولية، لتخوض بالموازاة مع ذلك إصلاحات ضريبية وتبني أنظمة ضريبية جديدة مثل الرسم على القيمة المضافة (الضريبة على أرباح الشركات (IRG)، الضريبة على الدخل الإجمالي (SBI).

- إصلاح النظام الجمركي لجعله يواكب نظام اقتصاد السوق وتحرير التجارة .
- السير نحو تحقيق قابلية صرف الدينار الجزائري من الناحية التجارية .
- إصدار القوانين حول علاقات العمل .
- إصدار القوانين الاجتماعية الخاصة بحماية الأجراء وضمان الشغل والتقاعد المبكر ...
- القانون المتعلق ببورصة القيم المنقولة والذي أفضى إلى إنشائها فيما بعد .
- النصوص الخاصة بالتأمينات وتنصيب هيئات تأمين الصادرات .
- إصدار القانون المتعلق بإدارة أسهم الدولة التجارية التي تخضع المؤسسات العامة للقواعد التجارية والتي تميز بصفة واضحة بين الدولة المالكة والدولة كسلطة عمومية.
- إصدار القانون الخاص بالخوصصة في أوت 1995 .
- إصدار القوانين المتعلقة بالتأجير .
- إصدار القوانين الخاصة بشركات الاستثمارات ذات الرأسمال المتغير SICAV على الصعيد التنظيمي .P.C.Fوبالصناديق المشتركة للاستثمار

لقد أخذت الدولة عدة تدابير وأصدرت عدت أدوات من خلال فتح مجالات وسيطية لمتابعة المسار الإصلاحي وهذه الأدوات هي :

واللجان المحلية لمتابعة ودعم الاستثمارات APSIوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات CALPIالمتخصصة في منح قطع أرضية لفائدة المستثمرين .

- بورصة المناولة والمنظمات المهنية الأخرى.
- PROMEX ، إنشاء هيئات لتشجيع وضمان الصادرات ، مثل ديوان ترقية الصادرات CAGEX.والشركة الجزائرية لتأمين الصادرات
- ANSEJ.إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- إنشاء منظمات أخرى كالغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وتشكيل عدة مكاتب مخصصة لقدتم إرساء نظام بالاستثمارات والدراسات والمخابر والوكالات العقارية ...الخ [61]

يعمل على التنسيق بين البنوك والمؤسسات في تدعيم مسار التطهير المالي للمؤسسات .

---

[61] جريدة العالم السياسي، أسبوعية جزائرية، 251، من 22 إلى 28 نوفمبر 1998 ، ص6.

كل هذه الأدوات المذكورة لا تعمل حاليا على النحو المطلوب ولا تسير طبقا للوتيرة والفعالية المطلوبة .

ومع ذلك فقد حقق المسار الإصلاحي الذي انطلق منذ سنوات بالجزائر نتائج اقتصادية مالية .

وأهم حدث اقتصادي عاد بالفائدة على الاقتصاد الجزائري تمثل في ارتفاع أسعار البترول في الثلاثي الأول من سنة 1996، حيث وصل إلى أكثر من 29 دولار للبرميل الواحد، وقد شكل ذلك دفعا قويا لخزينة الدولة بعد السماح للجزائر برفع حصتها التصديرية في الاوبيك وهذا في شهر جوان 1996، إذ أصبحت تصدر 950 ألف برميل يوميا بدلا من 750 ألف برميل سنة 1995 .

وقد مثلت صادرات المحروقات في السداسي الأول لسنة 1996 إنتاجا بـ 5.85 مليار دولار مقابل 4,9 مليار دولار سنة 1995 .[62]

كما أن تحسن الميزان التجاري هو معطى ايجابي ميز السنة الاقتصادية 1996، إذ حققت التجارة الخارجية تحسنا خلال تسعة اشهر من سنة 1996 وهذا بانخفاض حجم الواردات وارتفاع الصادرات محققة فائضا في الميزان التجاري بما قيمته 2,234 مليار دولار مقابل العجز المسجل في نفس الفترة من سنة 1995 والمقدر بـ 1,135 مليار دولار .[63]

هذا المعطى الاقتصاد أدى إلى تحسن القدرات المالية للبلاد بالرغم من أن الاقتصاد الوطني بقي في سنة 1996 يعرف الضعف الكبير بشان الصادرات خارج المحروقات .

كما أن سياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة كشفت أن الاقتصاد الوطني بقي سنة 1996 يعاني من ظاهرة خطيرة جدا هي تراجع الإنتاج الصناعي بـ1,2 %.

وتشير الإحصائيات التي تحصلنا عليها من الديوان الوطني للإحصاء أن أغلب القطاعات الصناعية سجلت نموا سلبيا من حيث الإنتاج، ويرجع نفس المصدر تراجع النمو الصناعي خلافا للثلاثي الأول من سنة 1996 إلى التموين السيئ لجهاز الإنتاج .

لقد بدأت الإصلاحات المالية والنقدية حيز التنفيذ بالجزائر بعد إصدار قانون الائتمان والنقد سنة 1990 والذي منح للبنك المركزي الجزائري استقلاليته وأعطاه صلاحيات واسعة فيما يخص تحديد وتنفيذ السياسة النقدية وصلاحية مراقبة النشاط المصرفي .

وتدخل التدابير التي اتخذتها الجزائر (تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية، تكيف معدل صرف الدينار ...) في سياق التحويل التجاري للدينار .

لقد أجريت هذه التكيفات المتعلقة بالاقتصاد الكلي بالتنسيق وبالتعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وخاصة انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 1991 الذي شهد إبرام اتفاق **ستاندباي** بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والذي تلا اتفاق **ستاندباي** الأول الذي أبرم سنة 1989، والذي كان يرمي إلى تعجيل إصلاح المؤسسات تحت زاوية استقرار الاقتصاد الكلي ، استتبع سنة 1991 بإبرام اتفاق آخر بين الجزائر والبنك العالمي يخص التكيف الهيكلي لتطهير وإعادة هيكلة المؤسسات والبنوك .

---

[62] الديوان الوطني للإحصائيات.

[63] جريدة العالم السياسي، أسبوعية جزائرية، 161، من 22 إلى 28 سبتمبر 1997، ص 2.

وتم اعتماد سياسة جديدة لإدارة الديون، بإعادة جدولة جزء منها من خلال إبرام اتفاق مع العديد من البنوك الغربية تحت قيادة بنك الائتمان الليوني، واتفاق مع البنوك الإيطالية من أجل تسديد الديون المستحقة . [64]وقد أفضى تفاقم الوضع الاقتصادي وعدم نجاح التكيفات الهيكلية التي لم تأت بثمارها بعد اتفاق **ستاندباي** الأول مع صندوق النقد الدولي إلى إبرام اتفاق ثاني في أفريل في سنة 1994 كان في شكل برنامج لتحقيق الاستقرار لمدة سنة كاملة إذ تطلّب قدرا كبيرا من الأموال الخارجية و قد أعقبت الاتفاقيتان اتفاقية تسهيل التمويل الموسع على مدى ثلاثة سنوات من أفريل 1995 إلى مارس 1998 .

وقد سمحت المفاوضات التي باشرتها الجزائر مع نادي باريس و نادي لندن بإعادة جدولة 15 مليار دولار، في حين بلغ مخزون الديون سنة 1997، 31 مليار دولار، في حين تم % من إجمالي إيرادات التصدير، بعد ما بلغت سنة 1993، 80%تخفيض الخدمة إلى 30.3 .%، و في سنة 1995 نسبة 42

سنة % سنة 1997، بعد ما كانت 25%و من جهة أخرى انخفضت نسبة التضخم إلى 5.7 1995، احتياطي الصندوق عرف تحسنا ملحوظاً وصل في نهاية سنة 1997 إلى 9 مليار سنة 1997.[65] % إلى +1 %دولار، غير أن وتيرة النمو الإقتصادي جد ضعيفة -1

لقد تحررت الجزائر من قيود اتفاقيات الصندوق الدولي ابتداءا من ماي 1998، غير أن التكاليف التي دفعتها الجبهة الاجتماعية من جرّاء الشروط القاسية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي كانت باهظة (ارتفاع الأسعار – غلق العشرات من المؤسسات – تسريح عشرات الآلاف من العمال .....).

وتم اختزال تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني في أجزاء منه دون اعتبار للأجزاء الأخرى، فمثلا النقاش حول تنمية الفلاحة انحصر في ملكية العقار و ليس في السياسة الفلاحية والتجارية .

تدل على أن العقار الفلاحي خاضع للخواص في أكثر من 1998الإحصائيات الرسمية لسنة من المساحة الفلاحية الصالحة، لكن لماذا تستورد الجزائر حاجياتها الفلاحية من 70% القمح، سكر، حليب ...الخ .

لأن ليس هناك سياسة فلاحية تساعد على الوصول إلى الأمن الغذائي وتنمية الفلاحة والصناعة الغذائية، ولكن نقاش حول من يملك ماذا .

،والمستشار 1970ويعرف الأستاذ " **صاميلصون** " حامل جائزة نوبل للاقتصاد في سنة السابق للرئيس كنيدي وكذلك **جونسون** ورئيس الجمعية الأمريكية للاقتصاد والهندسة ،التخلف بهذه العبارات :

- كراهية العمل بصفة عامة والعمل اليدوي بصفة خاصة .
- عدم وجود الصدق في معاملات الناس .
- الأولوية للاستهلاك الفوري عوض تكوين مخزون للمستقبل .
- رشوة وعدم نجاح موظفي الإدارة .
- الصراع من اجل تقسيم الخيرات والإيديولوجيات [66]

---

[64] Kouider ben taleb, opcit, p.631 –632.

[65] Ibid, p.638.

[66] جريدة العالم السياسي، أسبوعية جزائرية،305، من 16 إلى 22 أوت 1998، ص 4.

وعندما نطبق هذه الخصوصيات على المجتمع الجزائري نصل إلى خلاصة تؤكد الأولى، أي عدم وجود رأس مال وعجز في وجود ه و وجود فائض في اليد العاملة .

ورغم المداخيل التي حققها الاقتصاد الوطني خلال سنتي 1999 و2000 من مدا خيل المحروقات ، إلا أنه مايزال يبدي مؤشرات تراجع، إذ كيف نفسر انه رغم تحقيق مداخيل تقدر بـ 22 مليار من الدولارات في سنة 2000 وحدها، بقيت المؤشرات أسوأ مما كانت عليه سنة 1998؟ فقد إنخفض الإنتاج الداخلي الخام ، وتقلص الدخل الفردي للسكان مما كان له اثر في تفقير الجزائريين أكثر، وفقد المواطن نصف قدرته الشرائية منذ بداية الثمانينات، إذ انخفض ناتجة الداخلي الخام مرتين اقل من دخل تونس، واقل أكثر من المغرب، مع انه لا أحد من جيراننا يمتلك ثروة طبيعية كتلك التي تمتلكها الجزائر [67] .

الأرقام التي نشرها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2001 تنبئ بخطورة الوضع .

من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر المسموح بها، 10%12 مليون جزائري، أي أكثر من كما تم القضاء على 400.000 منصب شغل خلال عشر سنوات، في حين وصل في الفترة نفسها 3 ملايين شاب إلى سوق العمل أو البطالة [68] .

أمام هذه الأرقام وضعت الحكومة في أفريل 2001 برنامجا لدعم الإنعاش الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط بين سنوات 2001-2004، خاصة أمام عدم تجاور نسبة النمو ويتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي أربعة 3%خلال السنوات الخمس الماضية نسبة محاور هي مكافحة الفقر، خلق مناصب شغل ،التوازن الجهوي، وإحياء الفضاء الجزائري (انظر الجدول رقم 12 في الملحق) وقد خصص لهذا البرنامج ،مبلغ 500 مليار دينار ، إضافة إلى مشروع تطوير المناطق الجنوبية الذي خصص له 20 مليار دينار جزائري .[69]

هكذا وإن لم يجد الحوار و النقاش الوطني الواسع حول إستراتيجية التنمية الذي نظم في أوت 1996 والهادف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني كثيرا بحيث تغلبت الخلافات عليه ،وأعقبته معطيات سلبية كثيرة فصلنا فيها سابقا، تجرنا إلى القول أن كل شيء اليوم مرهون بالرهانات الاقتصادية في الواقع، عصب كل سلطة ،وأن المجتمع الجزائري مدعو إلى معرفة التغيرات الاجتماعية الهامة .

يقول الدكتور" **عبد الرحمان مبتول**" [70]: لا يمكن لاقتصاد سوق حقيقي أن ينحصر في نطاق تجاري وإنما يؤدي إلى تنمية دائمة قائمة على إنتاج الثروات الدائمة مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات التكنولوجية العالمية والتنافس الدولي، إذ أن الدولة المنظمة هي التي تضمن العقد الاجتماعي، يجب أن يتخصص هذا بالكفاح ضد كل احتكار، سواء كان من نوع عمومي أو خاص ...[71]

---

[67] جريدة اليوم، يومية جزائرية،245، 14 أوت 2001، ص 5.

[68] المرجع نفسه، ص 6.

[69] برنامج الإنعاش الاقتصادي في الصحافة .

[70] أستاذ جامعي ومستشار دولي .

[71] جريدة الأحرار، يومية جزائرية، 430، 25 جويلية 1999، ص 11 .

ويضيف هذه السياسة يجب أن يقودها رجال متيقنين لا من باب الانتهازية أو المغامرة، إذ أن الشفافية ولغة الحقيقة تفرض نفسها قصد إدماج كامل للمواطنين في الفلسفة العامة للإصلاحات .

المبحث الثاني: السياسات الإعلامية في الجزائر

حاز الإعلام كباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نصيب من الاهتمام في سياسة الدولة، إقتناعا منها بأن أي سياسة تنموية مصيرها الإجهاض لا محالة، دون معونة وسائل الإعلام، فكان العمل أولا نحو تخليص وسائل الإعلام من أشكال التبعية لفرنسا، والبداية كانت بتأميم الصحف الموجودة بالجزائر وتوقيف الصحف الاستعمارية. فتأسست ، وجريدة النصر في Oran républicainجريد ة "الجمهورية" بمدينة وهران محل جريدة سنة 1963 .[72] la Dépêche de canstantineقسنطينة مكان جريدة
وتم احتلال محطتي الإذاعة و التلفزيون في 28 أكتوبر 1962، وكذا نقل مقر وكالة الأنباء الجزائرية من تونس إلى الجزائر في أواخر سنة 1962 .
ومع ذالك بقيت هذه الفترة والتي امتدت من سنة 1962 إلى سنة 1965 تتميز بالفراغ التشريعي ،بحيث تواصل العمل وفق قوانين ومراسيم فرنسية، مما ساهم في عرقلة العمل الإعلامي الذي تعسر عليه التكيف مع الواقع الجزائري والمستجدات الطارئة.
هذا الفراغ التشريعي كان المنطلق للسياسة الإعلامية الجديدة في المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1965 إلى سنة 1976، حيث تم إصدار مراسيم و قوانين جديدة في مجال الإعلام، ومع ذلك بقي الغموض يميز هذه الفترة، إذ أنه إلى غاية سنة 1976 لم يكن هناك قانونا إعلاميا ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية .
أما الاستثمارات في مجال الإعلام فلم تكن مهمة وما قل منها استفادت منه الوسائل السمعية-البصرية ، وبخاصة الإذاعة على حساب الصحافة المكتوبة، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية المرجوة أمام الأرقام المخيفة الأمية.
في الفترة الثالثة (1976 -1988) اتضحت أكثر معالم السياسة الإعلامية في الجزائر، مع الوعي الرسمي بالدور المتزايد للإعلام في مجال التنمية والذي ترجمته نصوص الميثاق الوطني سنة 1976 .

[72]Bel kacem ahcene djaballah, aspect du nouvel ordre international, études et documents, Alger : O.P.U,1980, p 70.

ليتم مناقشة ملف السياسة الإعلامية بعد ذالك في بداية الثمانينات بتحديد أهداف الإعلام في المجتمع الجزائري : (التربية والتكوين والتوجيه – التوعية والتجنيد – التعبئة – الرقابة الشعبية – التصدي للغزو الثقافي)[73].

وتحددت شروط وسمات الإعلام الوطني ،وحق المواطن في إعلام موضوعي وكامل ،مع صدور أول قانون للإعلام سنة 1982 .

ورغم أن مواد القانون كانت تنص على حرية الممارسة الإعلامية ،إلا أن رجال الإعلام كثيرا ما كبلوا بقيود البيروقراطية، و مع ذلك تعد هذه الخطوة طفرة في تاريخ الإعلام الجزائري الذي عرف قفزة نوعية في هيكلته المادية مع ميلاد مؤسستي "البث الإذاعي والتلفزيوني"، والمؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي -البصري، وصدور عناوين ويوميات جديدة[74].

وانطلاقا من المقولة البراغماتية التي باتت من المسلمات في المجتمعات اللبرالية الحديثة، والتي مفادها أن " السوق الحرة ،مكان للأفكار الحرة "، كان من الطبيعي أن يساير الإعلام التحولات السياسية والاقتصادية الطارئة على الساحة الوطنية بعد سنة 1988، حيث واكب تناسل الزعماء (الأشخاص) من إسلاميين ويساريين

و وطنيين ولائكين وفضوليين ....تناسل عدد الصحف وتعددها .

فحرية الإعلام كما جاء في مقال بعنوان "الإصلاحات والديمقراطية في الجزائر

عبر مناقشة عادلة خلال هذه المرحلة الانتقالية في <<" للدكتور " عبد الرحمان مبتول " الجزائر يجب أن تظل شغلا دائما وأن تكون إعادة تجديد ثقافي لإيصال الطريقة الجديدة للتفكير .

إن الديمقراطية الاقتصادية ليست إلا ترجمة لإرساء اقتصاد سوق تنافسي قائم على التشاور الاجتماعي في إطار البيعة المتعددة الأطراف العالمية >>[75] .

فبعد سنة 1988 ،تعرت عيوب الإعلام الوطني و ظهر انه لم يعد ممكنا توجيه الخطاب صحفيا، وظهر أيضا أن أصل أزمة الإعلام الوطني إنما يكمن في الأسس الإعلامية التي طبعت إعلامنا منذ الاستقلال : إعلام تابع أساسا للسلطة، للحزب الواحد ...، حتى قال" إنني أستطيع أن أتحدى أي واحد <<سيامبي " رئيس نقابة عمال السنميا سنة 1968 : يستطيع أن يتكلم اليوم في الجزائر عن المشاكل الاجتماعية أو قضايا التمييز العنصري وعن الحرب وعن الشرطة وعن الاضرابات أو أية مسألة تتعلق بالسياسة >>[76].

لكن وبعد سنة 1988 بدأت الصحافة الوطنية تعمل من أجل إرساء قواعد إعلامية تتيح لها أسس إعلامية تفك عنها الحصار الذي فرضته السلطة، وتعالت أصوات رجال الإعلام تطالب ببناء منظومة إعلامية متناسقة وتوضح استقلالية المؤسسات الإعلامية، وهكذا أقر دستور 23 فيفري 1989، التعددية الإعلامية مثلما أقر التعددية السياسية، وقرأت فاتحة الكتاب على قانون الإعلام لسنة 1982 ليخلفه قانون 1990 بغية تقنين وتنظيم العملية

---

[73] المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية ،حزب جبهة التحرير الوطني ، لجنة الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر: ،مطبوعات الحزب ،1982. ص 34 .

[74] الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص 312.

[75] جريدة الأحرار، مرجع سبق ذكره، ص 11

[76] محمد نصر مهنا وعبد الله هدية ، تجربة التنمية والتحديث في الجزائر ، دراسة مقارنة ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة ، 1979 ، ص 47 .

الإعلامية ، وكرّس هذا القانون حرية التعبير واستقلالية الصحف وحرية إصدار صحف مستقلة و حزبية .
فكثرت العناوين الحرة والحزبية ومثيلتها من الصحف العمومية، وبالموازاة مع ذلك تم إنشاء العديد من الهيئات التنظيمية في مجال الأعلام ، كالمجلس الأعلى للإعلام – المجلس الأعلى للسمعي – البصري – مجلس أخلاقيات المهنة ...الخ ..
قانون الإعلام الجديد ورغم إقراره للتعددية الإعلامية ،إلا أنه ما فتئ يوصف بقانون العقوبات من طرف رجال المهنة ،وأنه وثيقة معدلة من قانون 1982 .
ودون الولوج بإسهاب في المحطات العديدة التي طبعت الإعلام الوطني في عهد التعددية ،نقول فقط أن الوثيقة الإعلامية لسنة 1990 جاءت متضمنة للعديد من التناقضات مع التشريعات الإعلامية الحديثة أو مع التوجيهات العامة للنظام السياسي خاصة المبادئ التي جاء بها الدستور المعدل في نوفمبر 1996، وهو ما جعل النقاش يطفو من جديد لصياغة قانون إعلام جديد بغية تجاوز الجدل القائم حول كيفية ممارسة المهنة في إطار قانوني واضح، واستقراء للمسار الإعلامي في الجزائر في عهد التعددية نشير إلى تلك العلاقة التصادمية بين الصحافة المستقلة والسلطة .
السلطة التي استعملت سلاح الإشهار لمراقبة الصحف، فطبقا لتعليمية حكومية صادرة سنة 1992 مفادها إلغاء العقود الاشهارية بين المعلنين العوام و وسائل الإعلام، وتم تحديد سقف الإشهار من طرف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار وقتذاك بناء على تعليمة من وزارة الاتصال والثقافة ب 30% من المساحة التحريرية لكل عنوان ...الخ.
كما منح قانون الإعلام الجديد للسلطة صلاحيات وأهلها لاتخاذ عدة إجراءات بوليسية ضد الصحفيين نظرا للعموميات المقصودة التي تضمنتها المواد: أمن الدولة، مقتضيات السياسة الخارجية، ...، وتحت نفس الغطاء تمت مصادرة العديد من الصحف .
من جهتها بعض وسائل الإعلام حرّفت مفهوم الحرية بابتعادها عن الاحترافية وإطلاقها العنان للسب والشتم، حيث حدثت تجاوزات كثيرة جعلت مستوى العلاقة بين هذه الوسائل والسلطة تتعقد، وشهدت الساحة الإعلامية مثلها مثل السياسة عدم الاستقرار .
ورغم ما في هذا المسار من نقائص وثغرات، فقد استطاع الإعلام الجزائري في فترة وجيزة أن يحقق قفزة نوعية ويسعى جاهدا من أجل التكيف مع المستجدات السياسية – الاقتصادية – والاجتماعية .
وإذا قارننا ما تملكه الجزائر من حرية التعبير بالكثير من التجارب ،فإننا نعد متقدمين، حيث يوجد اختلاف في الشكل والمضمون عن الصحافة التي ظهرت في السبعينات .
صحافة 1988 تتبع الحدث ولا تخلقه، أما الصحافة المستقلة فهي تجربة هامة، وبالتالي تبقى التعددية الإعلامية مكسبا هاما يجب الحفاظ عليه .

المبحث الثالث :دور وسائل الإعلام الجزائرية في التنمية الاقتصادية

لقد حكم الفكر التنموي في معظم دول العالم الثالث منذ الخمسينيات مفهوم خاص عن التنمية، يرى أنها مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخي الرأسمالي، وهو مفهوم يغفل تماما

تاريخية تلك الظاهرة، وبعيد كل البعد عن معرفة خصوصية هذه البلدان واحتياجاتها الفعلية، لهذا آلت معظم التجارب التي قامت على المحاكاة والتقليد لمختلف النماذج المستوردة والجاهزة في مجال التنمية في إطار توظيف وسائل الإعلام إلى تعميق الهوة أكثر من تحسين الأوضاع .

لهذا فالوضعية التي أفرزتها الظروف الاستعمارية والحالة التي وجدت فيها بلدان العالم الثالث عامة والجزائر على وجه الخصوص فيها من وضعية اقتصادية متردية وبنية ثقافية وذاتية محطمة و غيرها التي فرضت عليها انتهاج الخط التنموي لإعادة بناء نفسها وتوظيف وسائل الإعلام لتحقيق أهداف هذا الخط .

والأمر كذالك نتساءل في هذا الفصل عن دور وسائل الإعلام في مجال التنمية الاقتصادية .

في بداية معركة التصنيع، كانت مساهمة وسائل الإعلام ضئيلة لم تتعد إطار المتابعة الإخبارية لمختلف الأحداث الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ،لأن الإعلام وقتذاك لم يكتمل نضجه، فلا قاعدة تقنية صلبة، ولا أجهزة استقبال كافية، ولا مستوى ثقافي عالي يشجع الإقبال على هذه الوسائل، وهوما يفسر جزئية أهداف التنمية الاقتصادية في تلك المرحلة .

ومع نهاية السبعينات وهي الفترة التي أتمت فيها الدولة بناء مختلف هياكلها السياسية ،حدث توجه نحو ضرورة توظيف وسائل الإعلام في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهو ما أصبح يطلق عليه الإعلام الاقتصادي .[77]

وتوجه اهتمام وسائل الإعلام نحو دعم سياسة التنمية الاقتصادية عن طريق التعريف بإمكانيات البلاد الاقتصادية ،وتجنيد الطاقات البشرية، ومتابعة مختلف مراحل تنفيذ البرامج التنموية .

فبدأ العمل على مختلف الجبهات : الإذاعة ، التلفزيون ...الخ ،وظهرت الصحف المتخصصة في الاقتصاد مثل: الثورة و العمل ، والفلاح والثورة .

وأخذت البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الصحافة الإخبارية العامة والإذاعة والتلفزيون في الازدياد منذ الثمانينات .

ففي الإذاعة نجد العديد من البرامج الخاصة بالتنمية مثل الأرض والفلاح ، العمل ،الولايات والمخططات الإنمائية ، أضواء على البلديات ، المجلة الاقتصادية، وغيرها .

التلفزيون بدوره لم يحد عن الخط ،وخصص عددا من البرامج ذات طابع اقتصادي ،وكانت أكثرها استمرارية الأرض والفلاح و العمل و منبر العمال لتلقين العمال تقنيات جديدة في مجال الصناعة، ولو أن هذا البرنامج سجل إقبالا عليه من قبل الطبقة العاملة المتواجدة بكثرة في المدن أين تتوفر أجهزة الاستقبال على عكس برنامج الأرض و الفلاح .

إلا أن ما يعاب عليه هو تقزيم انشغالات العمال والاهتمام أكثر بالقضايا التقنية للصناعة واستخدام لغة اقتصادية ابعد عن مستوى العامل البسيط.

ومع المخطط الخماسي 1985- 1989 تم التشديد على دور الإعلام الاقتصادي، وأكد المخطط أن جزءا هاما من الاستثمارات في مجال الإعلام تصرف في هذا الاتجاه بتوسيع

---

[77] نور الدين بليبل، الإعلام وقضايا الساعة، ، قسنطينة – الجزائر: مطبعة البعث، 1984، ص 53-55 .

شبكات الإعلام الاقتصادي، وتم إصدار أول دورية متخصصة في مجال الإعلام الاقتصادي هي مجلة أحداث اقتصادية التي صدرت في 1 فيفري 1986 .[78]

بعد سنة 1988، وهي تدخل مرحلة جديدة انساقت وسائل الإعلام نحو لعب دور آخر حازت الأحداث السياسية المتعاقبة فيه نصيب الأسد، و أصبحت صفحات الجرائد منبرا للتعبير الحر لمختلف الفعاليات والاتجاهات الحزبية .

هكذا وبشكل غير مسبوق انفتحت الإذاعة و بخاصة التلفزيون للحوارات الصريحة والساخنة المناهضة للسلطة في حصص تلفزيونية مباشرة ،مثل حصص : في لقاء الصحافة ، بدائل ...

وبالموازاة مع الحملة الإعلامية التي تناولت الإصلاحات في جانبيها السلبي والإيجابي كانت وسائل الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة في الواجهة، فما من جزئية تخص هذه الإصلاحات إلاّ وفصلت فيها (الخوصصة –إعادة جدولة الديوان- إعادة الهيكلة – صناديق المساهمة ...) .

التلفزيون والإذاعة لم يتخلفا بدورهما عن هذا الحدث الاقتصادي بإنتاج حصص جديدة، وبدأ مصطلح "التنمية " الذي تصدر عناوين وسائل الإعلام في فترة ما قبل سنة 1988 يتراجع شيئا فشيئا أمام هيمنة اللغة الاقتصادية الجديدة (الإصلاحات الاقتصادية).

لكن وإن تغير المنحى (من اشتراكي إلى لبيرالي) فالهدف بقي نفسه : البحث عن أفضل السبل لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة .

في هذا السياق تحدد دور التلفزيون في مجال التنمية الاقتصادية ،حيث كثفت نشرات الأخبار مجهوداتها لشرح فحوي الإصلاحات وإطلاع المواطنين بشأنها ، وتم تخصيص أخبار اقتصادية يومية سنة 1993 تبث مباشرة بعد نشرة الثامنة لتوسيع فضاء المعالجة الاقتصادية، فضلا عن العديد من الحصص الاقتصادية الأسبوعية والشهرية والمناسباتية والخاصة مثل الواقع الاقتصادي ، آفاق اقتصادية ، عالم الزراعة والريف ، المؤشر ...الخ، والتي سنفصل فيها في دراستنا التحليلية .

غير أنه خلافا للصحافة المكتوبة التي سعت إلى تحليل معمق لمختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية الباهظة، كثيرا ما أهمل التلفزيون هذا الجانب،وإن تطرق إليه فبكثير من الغموض، وهو ما يجرنا إلى تأكيد تبعية التلفزيون كوسيلة عمومية للسلطة وبالتالي قلة المصداقية و الموضوعية بالنسبة للمواطن رغم مستوى الشفافية الذي بلغه أحيانا في معالجة القضايا الاقتصادية.

---

[78] تقرير المخطط الخماسي ،الفصل الخامس ، تطوير الإعلام الاقتصادي والاجتماعي . ص 207 .

الإطار التطبيقي

تمهيد :

يقول **ادورد جاليونو** في موضـوع نشره على صفحات جريدة **لوموندديبلوماتيك** في بأن عدد الذين لهم الحق في الاستماع و التفرج يتزايد باستمرار بينما يتناقص 1996جانفي بصورة مدوخة عدد الذين لهم امتياز الإعلام و التعبير و الإبداع[79] و لأن مشروع بناء مجتمع الإعلام بالنسبة للمجتمع الجزائري هو المشروع الجاد و النهج الصحيح للانعتناق من ربقة التخلف و التبعية، كان السؤال حول كيفية تحقيق مشروع خطير كهذا في ظل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية المتدهورة.

و أسرع جواب اختصرته مختلف المواثيق الرسمية تمثل في تكثيف دور الإعلام لخدمة أهداف التنمية، حيث جاء في برنامج طرابلس أنه إذا كان من مهام و سائل الإعلام في

---

[79] جريدة الأحرار، يومية جزائرية،79 ،31 ماي 98، ص 18.

مجموعها أن ثبت الأهداف الثورية، فلا يجب أن تستخدم لبث أفكار من شأنها أن تلحق ضررا بمصالح الشعب و بمجهودات تشييد البلاد.[80]

وفق هذا المنظور يبدو التلفزيون أسرع و أنجع وسيلة لنشر هذه الأفكار، حيث صرح أحد المحاضرين في الملتقى الإعلامي الأول المنعقد سنة 1964 ا، التلفزيون و هو في بلد حديث العهد بالاستقلال يعيش مراحل البناء و التشييد لا ينبغي قطعا أن يكتسب طابع السلعة، فهو رسالة من الرسائل المقدسة.[81]

تقييم دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية يحيلنا الى قياس المكانة التي اختزلتها عناوين الحصص المنجزة خلال هذه الفترة و التي امكننا الحصول عليه، فيما كان مصير العديد من الأشرطة التلف بسبب الرطوبة، و عدم توفر الشروط و المقاييس العلمية للتخزين، أما ما سلم منها فكان يخلو من العناوين و تواريخ البث.

و فيما يلي قائمة بعناوين الحصص التي أنجزها التلفزيون الجزائري من نهاية الستينات إلى غاية عينة الدراسة (**حصة المؤشر**)

جدول رقم (5) يبين عناوين الحصص و الأشرطة الاقتصادية التي أنجزها التلفزيون الجزائري منذ نهاية الستينات و الى غاية سنة 1999

[80] برنامج طرابلس 1962، الباب الثاني، من أجل تحديد جديد للثقافة، ص 77.

[81] مالك بن نابي، الملتقى الإعلامي الأول، جانفي 1964.

عنـوان الحصــة	تاريخ البث
الأرض و الفلاح	1968
مركب الحجار للحديد و الصلب	1969/06/18
الأرض الخصبة	1969/11/25
البترول في الجزائر	1969
أضواء على المدن	1970
عالم الشباب	1970
حصة حول سوناطراك	1970/10/29
المستهلك و الاستهلاك	1971/07/06
التعليم الزراعي	1971/01/25
منبر العمال	1971
مجلة الشرق	1971
مجلة الوسط	1972
عشر سنوات من المناجم	1972
الصناعة في عشر سنوات الاستهلاك	1972/07/03
الصناعة في عشر سنوات المحروقات	1972/07/06

الثورة الصناعية	1974
حصة خاصة حول البترول	1975/02/19

1977/09/19	السد الأخضر
1978/05/11	الري
1979/04/16	سوناكوم
1979	عالم الاقتصاد
1979	النسيج التقليدي
1981/08/21	الصناعة
1982/07/28	الجزائر في كفاح التحرير الاقتصادي
1983/06/06	التعليم التقني الصناعي
1984	عالم الشغل
1985/05/14	المؤسسات الوطنية للنسيج
1985/03/03	الصناعة في الجزائر
1987/12/14	تنمية المناطق القاحلة
1988/04/26	الأرض و الأزمة الاقتصادية
1988/11/28	الزراعة و المياه
1990/03/28	زراعة النخيل

عنوان الحصة	تاريخ البث
الديون الخارجية الجزائرية	1990/06/28
عالم الزراعة	1990/01/16
التغذية و الفلاحة في الجزائر و العالم	1992/08/08
أفاق اقتصادية	1992/01/21
الواقع الاقتصادي	1992/02/25
منبر الزراعة	1992/10/06
البترول و الغاز في الجزائر	1993/09/23
عالم الزراعة و التغذية	1994/12/06
الأشغال الكبرى في قطاع الفلاحة	1994/10/06
النقل في الجزائر	1994/08/31
أسواق	1997/04/06
ملفات اقتصادية	1998/02/24
وضعية جني الزيتون	1999/11/27

و بالإضافة إلى هذه الحصص، توجد مجموعة من الأشرطة الخاصة بالحصص الاقتصادية التي لا تحتوي على تاريخ إنجازها أو بثها و تتمثل هذه الحصص في ما يلي :
الثورة الزراعية الجزائرية ـ صورة الجزائر ـ الحمامات المعدنية ـ **سوناريم** ـ مركز استغلال الرخام ـ القرى الفلاحية ـ الأرض الخصبة ـ المحروقات : انطلاق الأشغال ـ الغاز الجزائري ـ المؤتمر الثامن للبترول ـ الصناعة الثقيلة ـ الكهرباء ـ الاشهار ـ الجزائر غدا ـ شعب في الطريق.

الفصل الأول : التنمية الاقتصادية في حصة المؤشر

في هذا الفصل سنحاول إسقاط بعضا مما تناولناه من أسس التنمية الاقتصادية في الإطار النظري على حصة المؤشر الاقتصادية التي احتلت مكانة هامة في سياق البث الإجمالي للتلفزيون، و هو ما تترجمه إحصائيات الجدول رقم (7).
و بداية سنقوم بتحليل كمي لعينتنا المتكونة من عشرة أعداد حسب الفئات المحددة سالفا و هي : فئة المواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر، فئة الأنواع الصحفية، و فئة الزمن، لنقوم على أساسها بتحايل نوعي أشمل و أدق للأرقام.

جدول رقم (6) يبين مكانة حصة المؤشر في التلفزيون الجزائري

السنة	1998		1999		2000		2001		المجموع
عدد الحصص	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	
	03	10	04	01	04	01	03	01	
	04	11	04	02	04	02	04	02	
	03	12	05	03	03	03	02	03	
			03	04	07	04	04	04	
			02	05	03	05	04	05	
			05	06	02	06	01	06	
			01	07	03	10			
			01	08	65	11			
			04	11					
			04	12					
المجموع	10		33		31		18		
النسبة المئوية	10.86%		35.86%		33.69%		19.56%		100%

المبحث الأول: التحليل الكمي للمواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر

يمكن بلورة لاتجاهات العامة التي كشف عنها التحليل الكمي في النتائج التالية:

جدول رقم (7) يمثل المواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر

الموضوع / العينة	المجموع	النسبة المئوية
التنمية المحلية	05	% 8.19
الصناعات التقليدية	02	% 3.27
المناجم	06	% 9.83
الاستثمار	06	% 9.83
الخوصصة	03	% 4.91
السياحة	03	% 4.91
الزراعة	02	% 3.27
تعويض الأدوية	01	% 1.63
المؤسسات الصناعية	05	% 8.19
الأخبار الوطنية	15	% 24.59
الأخبار الدولية	08	% 13.11
السكن	01	% 1.63
الاشهار	04	% 6.55
المجموع	**61**	**% 100**

في قراءة أولية لمعطيات الجدول قم (7) نلاحظ احتلال الأخبار الوطنية الصدارة ضمن مجموع المواضيع الأساسية التي تناولتها حصة المؤشر، بمجموع خمسة عشرة تكرارا، أي ، فيما احتلت الأخبار الدولية الموقع الثاني بمجموع ثماني تكرارات أي ما 24.59 %ما يعادل 13.11 %يعادل .

احتل قطاع المناجم و الاستثمار المرتبة الثالثة. 9.83 %و بنفس النسبة أي و بنفس 8.19%فيما حاز موضوع التنمية المحلية على مجموع خمس تكرارات أي ما يعادل ، أما 6.55 % النسبة أثير موضوع المؤسسات الوطنية، متبوعة بالإشهار و الترويج بنسبة 3.27 %المواضيع المتعلقة بالصناعات التقليدية و الزراعية، فتراجعت نسبتها حيث مثلت ليحتل موضوعي السكن و تعويض الأدوية نسبة هزيلة)% 1.63. (

من خلال هذا التسلسل نستقرئ الأهمية التي أولتها الحصة لبعض المواضيع كالاستثمار، المناجم و التنمية المحلية.

جدول رقم (8) يبين المواضيع الأساسية المطروحة في العدد الأول من حصة المؤشر

الموضوع / العدد رقم (1)	المجموع	النسبة المئوية
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	2	% 22.22
المناجم	-	-
الاستثمار	-	-
الخوصصة	-	-
السياحة	-	-
الزراعة	1	% 11.11
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسا ت الصناعية	-	-
الأخبار الوطنية	6	% 66.66
الأخبار الدولية	-	-
السكن	-	-
الاشهار	-	-
المجموع	**9**	**% 100**

في قراءة أولية المعطيات الجدول رقم (8) احتلت الأخبار الوطنية الصدارة بست تكرارات فيما لاحظنا غياب الأخبار الدولية في هذا العدد.66.66 %و بنسبة
مواضيع الاستثمار، المناجم ، الخوصصة ، السياحة ، تعويض الأدوية ، المؤسسات الصناعية و كذا السكن والإشهار، لم يتم تناولها أيضا في هذا العدد، مما يعني أن قاعدة تناول نفس المواضيع في كل عدد لا تحكم حصة المؤشر.
بعد الأخبار الوطنية احتل موضوع الصناعات التقليدية الموقع الثاني بموضوعين و بنسبة % 22.22.
11.11 %.أما الزراعة فلم يخصص لها هذه المرة سوى موضوع واحد بنسبة

) من العينة15) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (9جدول رقم (

الموضوع / العدد رقم (15)	المجموع	النسبة المئوية
التنمية المحلية	1	% 9.09
الصناعات التقليدية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	1	% 9.09

الخوصصة	-	-
السياحة	-	-
الزراعة	1	% 9.09
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسات الصناعية	1	%9.09
الأخبار الدولية	3	% 27.27
الأخبار الوطنية	3	% 27.27
السكن	1	% 9.09
الإشهار	-	-
المجموع	**11**	**% 100**

، تقاسمتها معها الأخبار 27.27 %في هذا الجدول، احتلت الأخبار الوطنية أعلى نسبة ب متبوعة بكل من موضوع الاستثمار، التنمية المحلية، 27.27 %الدولية بنفس النسبة و 9.09 %الزراعة، المؤسسات الصناعية و السكن بتكرار واحد لكل موضوع و بنسبة هو التسلسل الذي يشير الى منحي الحصة التي نتناول في ذات العدد عدة مواضيع

) من حصة المؤشر30) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (10جدول قم (

الموضوع / العدد رقم (30)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	4	% 100
الصناعات الثقيلة	-	-
الأخبار الدولية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	-	-
الأخبار الوطنية	-	-

الخوصصة	-	-
السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسات الصناعية	-	-
السكن	-	-
الترويج و الاشهار	-	-
المجموع	**4**	**% 100**

استقراء أرقام الجدول رقم (10) تبني، غياب المواضيع الاقتصادية التي عهدناها في حصة المؤشر بنسبة كبيرة أو ضئيلة على السواء، بتخصيص موضوع هذا العدد كله للتنمية و هو ما يحبلنا الى استنتاج مفاده أن الحصة قد تكون 100 %المحلية التي احتلت نسبة متنوعة تطرح عدة مواضيع في عدد واحد و قد تتناول موضوعا لعينة في حصة منفردة وفق مقتضيات سنفصل فيها في التحليل الكيفي.

) من حصة المؤشر45جدول قم (11) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (

الموضوع / العدد رقم (45)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	-	-
الأخبار الدولية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	-	-
الأخبار الوطنية	-	-
الخوصصة	-	-

السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسات الصناعية	4	% 100
السكن	-	-
الترويج و الإشهار	-	-
المجموع	**4**	**% 100**

في هذا الجدول، أفردت الحصة الحديث عن المؤسسات الصناعية التي استحوذت على نسبة 100 % فيما غاب الحديث عن المواضيع الأخرى، و هي الحصة الثانية في عينة الدراسة بعد (30العدد (التي تناولت مواضيع واحدة (Thématique.).

) من حصة المؤشر60) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (12جدول قم (

الموضوع / العدد رقم (60)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	-	-
المناجم	6	% 100
الاستثمار	-	-
الخوصصة	-	-
السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	-	-

المؤسسا الصناعية	-	-
الأخبار الوطنية	-	-
الأخبار الدولية	-	-
السكن	-	-
الاشهار	-	-
المجموع	**6**	**% 100**

) تبين أن المحور الأساسي لهذا العدد هو المناجم الذي حاز 12قراءة معطيات الجدول رقم ( ) كان لصالح المواضيع 30و يبدو أن توجه الحصة ابتداء من، العدد (100 % على نسبة الأحادية لمحاولة إيفاءها حقها من الشرح و التحليل بدل تمييع الحصة في عدة مواضيع متنوعة، قد تفي الغرض المطلوب و التفسير و التحليل.

) من حصة المؤشر63جدول قم (13) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (

الموضوع **العدد رقم (63)**	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	-	-
الخوصصة	3	100%
السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسات الصناعية	-	-

الأخبار الوطنية	-	-
الأخبار الدولية	-	-
السكن	-	-
الاشهار	-	-
المجموع	**3**	**% 100**

%من خلال مراجعة الجدول رقم (13) نلاحظ انفراد قطاع السياحة بأعلى نسبة و هي حيث خصص هذا العدد بكامله للسياحة بثلاث مواضيع فرعية.100

) من حصة المؤشر64جدول قم (14) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (

الموضوع **العدد رقم (64)**	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	-	-
الخوصصة	3	% 100
السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسات الصناعية	-	-
الأخبار الوطنية	-	-

الأخبار الدولية	-	-
السكن	-	-
الاشهار	-	-
المجموع	**3**	**% 100**

100 %حسب نتائج الجدول رقم (14) سجل موضوع الخوصصة أعلى نسبة على الإطلاق بمجموع ثلاث تكرارات، فكلما تقدمنا في أعداد العينة كلما لاحظنا اتجاها نحو معالجة مواضيع منفردة بإسهاب بدل تناول عدة مواضيع في نفس الحصة.

) من حصة المؤشر65جدول قم (15) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (

الموضوع / العدد رقم (65)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	3	% 100
الخوصصة	-	-
السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسات الصناعية	-	-
الأخبار الوطنية	-	-
الأخبار الدولية	-	-

السكن	-	-
الإشهار	-	-
المجموع	**3**	**% 100**

من خلال بيانات الجدول رقم (15) نلاحظ أهمية موضوع الاستثمار كمحور رئيسي بنسبة و بمجموع ثلاث تكرارات، فالحديث عن اقتصاد السوق في الجزائر كان مشروطا 100 % بجرعات من الاستثمار و الشراكة في شقيها الوطني و الأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي و التخفيف من قبضة الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي، و هو ما عكسته أرقام هذا الجدول.

) من حصة المؤشر75جدول قم (16) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (

الموضوع **العدد رقم (75)**	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	-	-
الخوصصة	-	-
السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	-	-
المؤسسات الصناعية	-	-
الأخبار الوطنية	3	% 33.33
الأخبار الدولية	2	% 22.22
السكن	-	-
الإشهار	4	% 44.44

المجموع	**9**	**% 90**

) احتل موضوع الإشهار المرتبة الأولى بأربع تكرارات و 16من خلال بيانات الجدول رقم (22.22 %فالأخبار الدولية بنسبة 33.33 % متبوعة بالأخبار الوطنية بنسبة 44.44 %بمعدل فمقارنة بالأعداد السابقة لاحظنا تنوعا في هذا العدد.

) من حصة المؤشر87جدول قم (17) يبين أهم المواضيع المطروحة في العدد (

الموضوع / العدد رقم (87)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التنمية المحلية	-	-
الصناعات التقليدية	-	-
المناجم	-	-
الاستثمار	2	% 22.22
الخوصصة	-	-
السياحة	-	-
الزراعة	-	-
تعويض الأدوية	1	11.11%
المؤسسات الصناعية	-	-
الأخبار الوطنية	3	% 33.33
الأخبار الدولية	3	% 33.33
السكن	-	-
الإشهار	-	-
المجموع	**9**	**% 100**

وفق بيانات الجدول رقم (17) لازالت الأخبار الوطنية و الدولية تحتل المرتبة الأولى بنفس النسبة أي 33.33 % فيما جاء الاهتمام بمحور الاستثمار في المرتبة الموالية بتكراريين و نسبة 22.22% ، و هنا نلاحظ عدم توازن الكفة بنين أهمية موضوع الاستثمار بالنسبة للاقتصاد الجزائري و نسبة المعالجة التي لم نتعد (22.22 %).

أما موضوع الأدوية الذي يهم أيضا شريحة واسعة من المواطنين فلم يحظ هو الآخر باهتمام كبير حيث جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة 11.11 %.

المبحث الثاني : **التحليل الكيفي للمواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر**

في محاولة لتجاوز القراءة الكمية للأرقام الواردة في الجدول رقم (7) المتضمن أهم المواضيع المطروحة في أعداد العنية، نلاحظ تقدم الأخبار الوطنية في الترتيب، ضمن مجموع المواضيع المطروحة، و يبدو ذلك أمرا طبيعيا بالنظر إلى ما جاء في تقديم أول عدد من حصة المؤشر من كونها حصة إخبارية بالدرجة الأولى و موجهة للجماهير للعريضة، التي أصبحت تهتم أكثر فأكثر بالأخبار الاقتصادية الوطنية و الدولية و تتبع باهتمام تقلبات الأسواق و اضطرابات البورصة، و حركة الأموال و الاستثمار و الأزمات الاقتصادية، في كل أرجاء المعمورة لما لها من تأثيرات بالإيجاب أو بالسلب على معيشتها و على مسار التنمية في بلادنا خاصة و أن العولمة أصبحت حقيقة اليوم ، و لعل ذلك كان المحرك الأساسي لاستحداث ركن قار يتعلق بالأخبار الاقتصادية المختصرة التي لا يتسع المجال للتفصيل فيها في شكل روبورتاجات أو تحقيقات و لكن لا ينفي بأي حال من الأحوال أهميتها لدى المواطن و ضمن التوجه العام للحصة، الهادف لتحقيق تنمية اقتصادية، و لو كانت الأخبار الاقتصادية الدولية هي الغالبة في بعض الأحيان، فلذلك ما يبرره، حيث جاء في العدد الأول للحصة دائما أن المواطن الجزائري أصبح منشغلا أكثر فأكثر بكل ما يجري من أحداث اقتصادية عبر العالم و يتابعها عن كثب بالاستمرارية خاصة و أن هذه الأوضاع الاقتصادية لها كذلك تأثير على الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري لأن المستفيد أو المتضرر الأول من كل الأوضاع و مهما كانت القطاعات التي مست يريد أن يعرف ويضطلع، و يكون على علم بما يجري هنا و هناك من أحداث.

كان قطاع المناجم و الاستثمار محظوظين، فقطاع المناجم رغم 9.83 %و بنفس النسبة أي أهميته في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، إلا أن الحديث عنه في التلفزيون كان محتشما ولم

يتعد حدود الإشارة أليه في روبورتاجات قصيرة ضمن النشرات الإخبارية، بحكم مناسبات التأميم، أو غيرها ، لهذا حاولت الحصة إيفاء هذا القطاع نصيبه من الأهمية.
و لأن الاستثمارات شكلت في عهد اقتصاد السوق حبل النجاة لإخراج بعض المؤسسات الاقتصادية من ضائقتها المالية و تحقيق نجعتها من جديد، فان التوجه الاقتصادي الجديد ،اعتمد لغة الشراكة و الاستثمارات سبيلا لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية، فكان من الطبيعي أن يحتل موضوع الاستثمارات نسبة لا بأس بها ضمن قافلة المواضيع المطروحة في حصة المؤشر، التي يبقى هدفها الأول و الأخير هو معرفة تأثيرات هذه النشاطات الاقتصادية على المواطن الجزائري، بقياس مختلف المتغيرات التي تحكم عملية التنمية في الميدان، ما حققته و ما لم تحققه،و هو ما تعكسه المرتبة الرابعة التي احتلها محور التنمية المحلية في الجدول رقم (7) و أيضا وضعية المؤسسات الاقتصادية التي استدعت معطيات السوق الجديدة تحسس نبضها، و هي التي تأثرت بشكل محسوس برياح التغيير.
و الى وقت قريب، لم يكن يعترف بأهمية الإشهار في المعادلة الاقتصادية، إلى غاية الجهر باقتصاد السوق و اعتماد قوانينه علنا حيث رأت الحصة ضرورة التعريف بأهمية الإشهار و الترويج لتحقيق الفعالية الاقتصادية .
أما المواضيع الخاصة بالزراعة و الصناعات التقليدية و أيضا السكن و تعويض الأدوية فكانت نسبتها هزيلة.

التحليل الكيفي للجدول (8) الخاص بأهم المواضيع المطروحة في العدد الأول في حصة المؤشر

حينما نأتي لتحليل أهم المواضيع المطروحة في كل حصة على حدة، تختلف نسبة الأهمية) و بين كل جدول ممثل لعدد بعينه، و مرد هذا الاختلاف أولا الى 7بين الجدول العام رقم (طبيعة المواضيع المعالجة، فأحيانا تكون متفرقة و متنوعة، و أحيانا تكون موحدة (Thématique.)
ففي قراءة تحليلية للأرقام الواردة في الجدول رقم (8) تتأكد الأهمية القصوى التي أوليت للصناعات الحديثة باعتبارها المخرج الرئيسي من حالة التخلف، حيث جاء في الوثيقة العامة أن الجزائر حصدت تأخرا في مجال التنمية، الصناعات 1966 / 1969للمخطط الثلاثي الحديثة هي الوحيدة القادرة على إخراج الجزائر من هذا التخلف.
تعاقب السنين، ورز نامة الاصطلاحات الاقتصادية و إن قلصت من نسبة الاهتمام بالصناعات الحديثة باعتبارها الحل الأول و الأخير لتحقيق تنمية مستديمة، و توزيع الاهتمام بين قطاعات أخرى إلا أن القطاع الوحيد الذي كان و لازال مهمشا من الناحية الإعلامية هو الصناعات التقليدية.
1 % من ميزانية التجهيز مقابل 48 %ففي سنوات السبعينات مثلا، حاز قطاع الصناعة على فقط للصناعات التقليدية.
النتيجة الحتمية لذلك هى زوال العديد من الحرف دون أن تخلفها أخرى، و الحال كذلك كان ينتظر من التلفزيون بوصفه من أثقل الوسائل الإعلامية أن ينصف هذا القطاع، لكن و على مدى أربع سنوات (عمر الحصة) لم تحظ الصناعات التقليدية سوى بتحقيقين رغم الوعي

بزحف الصناعات التقليدية ، كما جاء في المناقشة التي أعقبت التحقيق الخاص بالصناعات التقليدية في ولاية غرداية.

و ربما ما يحسب لحصة المؤشر في تشديدها على أهمية الصناعات التقليدية ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية هي توسيع دائرة النقاش في الأستديو و استضافة المسؤول الأول على القطاع و قتذاك كاتب الدولة للصناعات التقليدية، لشرح سياسة الحكومة الجديدة للنهوض بهذا القطاع بالنظر الى ما أفرزته بعض التجارب، حيث يجمع المفكرون على أنه ما من مؤسسة في بلدان العالم الثالث نجحت في التطور على قاعدة المعرفة و التكنولوجيات المشتراة من الغير فقط.

فلعمل أشياء كبيرة و ذات قيمة لا يجب أن نكون فوق الرجال الحرفيين كما قال **مونتسكيو** و لكن معهم، خاصة و أن بعض صناعاتنا التقليدية شكلت واجهة مشرفة للمنتوج الجزائري في عدة عواصم غربية و ذاع صيتها مثل زربية ببار الخنشلية و غيرها.

في هذا السياق كان حري بحصة المؤشر أن تخصص على الأقل الحصة بأكملها لمناقشة هذا الموضوع و إشراك مختلف الأطراف المعنية.

و مع ذلك، يبقى مجرد التفكير في هذا القطاع و شرح أبعاده اعلاميا في ضوء المستجدات الاقتصادية و في أول عدد للحصة، و كأني بها أرادت الانطلاق من إحياء القطاعات المهمشة، نقطة إيجابية لا يجب التغاضي عنها.

أما قطاع الزراعة، و بعد أن شكل في نهاية الستينات و السبعينات المادة الاعلامية الأكثر رواجا في التلفزيون و هو ما تعكسه الحصص الزراعية المستحدثة، باعتبار النموذج الاقتصادي الذي ميز المرحلة، و الذي كانت فيه الزراعة موضة العصر و فعل التنمية من خلال الإصلاح الزراعي لإزالة العلاقات الإنتاجية الإقطاعية، و توسيع قطاع الدولة الزراعي الذي يعمل غير عملية الإنتاج و التبادل و التوزيع، و الاستهلاك على تدعيم المواقع الشغيلة المنتجة.[82]

حينما نلاحظ من مجموع عشر حصص تخصيص موضوعين فقط للزراعة، و هي التي كانت تستأثر بحصص منفصلة، يطرح السؤال أولا عن جدوى التوقف عن بث الحصص الزراعية السابقة عند انطلاق حصة المؤشر التي كان من المفترض أن تتطرق الى مختلف المواضيع : زراعية،صناعية....، لكنها لم تفعل، و الأمر له ما يبرره :

أ) مضمون الإصلاحات الاقتصادية ارتكز على الخوصصة، التعديل الهيكلي، تطهير المؤسسات أكثر منه على الجانب الزراعي، و توجه الحصة كان وفق هذا المعطى.

ب) و مع ذلك فدور الحصة، هو إعادة قولبة أفكار و معلومات الفلاحين في ضوء المستجدات الطارئة في ميدان الفلاحة.

لكننا إذا ما نظرنا إلى فحوى الروبورتاج الفلاحي في هذا العدد نجده اقتصر على تقديم ، و هذا الموضوع رغم 1998 / 1999إحصائيات و أرقام عن حملة الحرث و البذر لموسم أهميته يعتبر ثانويا، عندما نضطلع على مجموع الإجراءات الجديدة التي مست قطاع الزراعة و التي يتحتم على الحصة تعريف الفلاحين بها، و بالرؤية الجديدة للقطاع لتحقيق تنمية اقتصادية.

---

[82] محمد الأخضر بن حسين، دروس في الاقتصاد، ط1 ، دار شريفة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1991، ص87.

هذه التنمية التي لا تتحقق الا عن طريق اقتناع الفلاحين بالإجراءات الجديدة و الخطط و السياسات و مساعدتهم على فهم أغرضها و أشكال تطبيقها، إذ لا يمكن نجاح عملية التنمية اذ قامت بتخطي الإنسان ولم تركز على شحذه بالأسس الإيديولوجية القيمية المناسبة، وعلى تطوير قدراته الاستيعابية
بما يضمن انخراطه الإيجابي التام بها.[83]
أما الأخبار الوطنية التي كانت الغالبة في هذا الجدول ففرضتها طبيعة الحصة التي كانت مسجلة، و لا يتسع المجال للتوسع في بعض المواضيع في شكل روبورتاجات و تحقيقات، فيتم إدراجها في الحصة على شكل أخبار، حفاظا على خاصية الآنية و اعتبارا لأهميتها في السيرورة الاقتصادية و في التنمية الاقتصادية.
الملاحظ أيضا، توجه الحصة نحو إثارة السلبيات المتمخضة عن بعض الاجراءات ان وجدت خلافا لما سبق، حيث كان التركيز على إثارة الإيجابيات مشروع معين دون سلبياته.

<u>) الخاص بالعدد رقم (15) من حصة المؤشر09التحليل الكيفي للجدول رقم (</u>

في هدا الجدول لاحظنا تنوع المواضيع و كانت الأخبار الاقتصادية الوطنية و الدولية هي الغالبة، بحكم أن الجزائر تتحرك في محيط دولي و اقتصادياتها تتأثر بهذا الشكل أو ذاك بما يطرأ على الإقتصاد العالمي.
لكن ما لاحظناه هو أنه رغم أهمية مثل هذه الأخبار في السياق العام للتنمية إلا أنها غالبا ما كانت تقدم في شكل جاف، دون ربط تأثيراتها بالاقتصاد الوطني لكن ذلك لا يجعلنا نستخف بأهميتها خاصة الركن المتعلق بأسعار المواد الأولية و العملات بعد دخول الجزائر عالم البورصة.
حيث أنجز روبورتاج في هذا العدد 9.09 %و نشير الى أن محور الزراعة لم تتعد نسبته عن واقع زراعة الحوامض بمتيجة.
ما لاحظنا أيضا هو تقمص الحصة للزي الاقتصادي الجديد الذي يربط التنمية الاقتصادية بالشراكة و بالتالي تزايد الاهتمام بالمواضيع التي تصب في هذا الاتجاه كمعرض الصناعة للتعريف بالصناعة الجزائرية و ترويجها و تعميق 1999 فيفري 28الجزائرية بدبي في الاحتكاك بين رجال الأعمال الجزائريين و الخليجين لتعريفهم بفرص الاستثمار في الجزائر.
هذا الاستثمار الذي لم نكن نسمع عنه الى وقت قريب و لم يكن القاموس الاقتصادي يحتوي أو يسمع بتداول لفظ القطاع الخاص، لكن بعد رياح الإصلاحات الاقتصادية أصبح حديث العام و الخاص عن الاستثمار : فوائده سلبياته، كيف السبيل إليه...
و هكذا فتحت الأبواب لمختلف الشركاء عموميين كانوا أو خواص لتحقيق التنمية المطلوبة في لباسها الجديد (اقتصاد السوق) و فتحت المؤشر أبوابها للمستثمرين بأن خصصت في هذا العدد موضوعات عن الاستثمار الصناعي لأحد خواص بمنطقة سيق بولاية معسكر.
فالتنمية تقضي بضرورة الاعتماد على الاستثمار العام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية قدما لأن الدولة بما لها من مدخرات تملك توجيه المدخرات القومية نحو القطاعات الإنتاجية ذات

---

[83] علي الجرباوي، <u>العالم العربي بين واقع التحدي و هذف التخطي</u>، جامعة بنزرت، بدون سنة، ص45.

المردود الأفضل، و من الخطورة بما كان ترك هذه المدخرات على ندرتها بيد الأفراد الذين يوجهونها و فق مصالحهم الخاصة.[84]

قطاع السكن و بعدما تكفلت به الدولة منذ الاستقلال في إطار الحظيرة الوطنية المهترئة لسد العجز في إطار سياسة السكن الاجتماعي التي لم تؤت ثمارها المنتظرة أمام العدد الهائل للطلبات

إزاء العرض فأصبح من ضروري تقاسم الأعباء مع الدولة لتدعيم هذا القطاع و إيجاد حلول فورية لأزمة سكن ما فتئت تتجذر يوما بعد يوم، و من ضمن هذه الحلول صيغة السكن التطوري

هذه الصيغة التي لم تفوتها حصة المؤشر لتشرح كيفياتها، إيجابياتها،ومساوئها بولاية تيارت، و تحقق بذلك شرطا من شروط التنمية الاقتصادية، حيث تقتضي المبادئ العامة لهذه التنمية أن تتوجه الاهتمامات ليس فقط إلى النواحي التقنية و الآلية و الخبرات الخارجية، بل أن تتوجه أيضا الى ناحية أخرى لا تقل أهمية عن الأولى إن لم تكن تضاهيها، و هي ضرورة مشاركة الجماهير في وضع مشروعات التنمية المختلفة، و ذلك بإعلامهم بتفاصيلها و أسباب اختيارها و الإنتاج المتوقع منها و احتمالات حدوث مشاكل بسببها و غيرها من المعلومات التي تسهل عملية تنفيذها و تأسيسها و التعاون في حل مشاكلها و المشاركة في مسؤولياتها.

إن المشاركة الاجتماعية و التوعية الجماهيرية ركنان أساسيان في نجاح أية عملية تنموية في البلاد، فالجمهور عادة ليس مستعدا القبول أي تغيير، و خاصة إذا كان تغييرا كبيرا، و من ثم يجب توعيته بالاتجاهات الجديدة و القوانين و الإصلاحات بغية الحصول على تعاونه و تعضيده.[85]

بعدما كانت مواضيع التنمية الاقتصادية في التلفزيون الجزائري تقتصر على الجوانب الإيجابية فقط و عدم التلميح لا من قريب و لا من بعيد هواجس و انشغالات المواطنين التي تعتبر من قبيل المساس بالدولة في قناة تلفزيونية تبسط هذه الدولة سيطرتها عليها.

بعد ذلك، تغيرت الأمور و أصبح مفهوم التنمية يعني ازدواجية الطرح، الإيجابي منه و السلبي، و أصبح الإعلام عموما و التلفزيون خصوصا و هو همزة الوصل بين مشروعات التنمية و مشكلاتها و بين الجمهور والسلطة ، أجود و أصلح جهاز فحص دقيق للتعرف على المجتمع و تركيبته و تطور رأيه العام و مدى تقبله لمشروعات التنمية.[86]

) اهتمام حصة المؤشر بموضوع التنمية من خلال 09و قد لاحظنا من خلال الجدول رقم (إماطة اللثام عما تحقق في بعض البلديات في مجال التنمية المحلية بوصفها جزءا لا يتجزأ من التنمية

---

[84] عبد الكريم طيار، أسس وضع برامج الإعلام التنموية : الإعلام ودوره في التنمية ، وبحوث العمل، الجزائر، 2 ، ماي 1988 ، ص 33 .

[85] المرجع نفسه، ص 21.

[86] المرجع نفسه، ص 15.

الاقتصادية، خاصة بعد مراجعة القوانين التي تسير البلديات و الولايات، و حتى يشعر المواطن أنه فعلا عضو فاعل في حركة التنمية.
من هذا المنظور، و نظرا لثقل الملف الذي عولج في مواضيع متفرقة في بعض الأعداد،) بكامله لمحور التنمية المحلية في أربع بلديات، تم اختيارها على 30خصص هذا العدد (أساس أربعة معايير:

- بلدية عانت من ويلات الإرهاب الذي جعلها تتحول من بلدية تنام على ضجيج آلات المصانع و جرارات الفلاحين إلى بلدية تنام مبكرا هي بلدية سيدي موسى .
- بلدية ذات طابع جبلي هي بلدية قنزات بولاية سطيف.
- بلدية صحرواية هي بلدية ضاية بن ضحوة بولاية غرداية.
- و البلدية النموذج في مجال المدن الجديدة هي مدنية سيدي عبد الله بمعالمه.

بإعطائها الميكروفون للمواطنين و المسؤولين على السواء في مختلف هذه المناطق، ساهمت المؤشر في وضع اليد على الداء لاقتراح الحلول الفورية في الأستديو بحضور مديرة الأعمال اللامركزية و مراقبة القرارات المحلية بوزارة الداخلية، و إثارة المسؤولين لاتخاذ إجراءات أخرى متوسطة و بعيدة الأمد بعد و ضعهم في الصورة.
غير أن مساهمة الحصة حسب استنتاجاتنا كان يمكنها أن تبلغ أقصى مداها لو اعتمدت طريقة المواجهة المباشرة في الأستديو باستضافة عينة من المواطنين وعدم الاكتفاء بالطرف الرسمي (الوزارة) لتوسيع مجال المناقشة، علما أن حضور صحفيتين ممن أنجزتا التحقيقات في الميدان في الأستديو، أضاف إلى النقاش حيوية بإثارة المشاكل الفعلية للبلديات من ناحية تمويل خططها التنموية، مشكل الضرائب، التسيير ..ألخ.

التحليل الكيفي للجدول رقم (11) الخاص بالعدد (45) من حصة المؤشر:

المؤسسات الصناعية التي صنعت مفخرة الجزائر في السبعينات و كانت نموذج الصناعات المصنعة، طريق التنمية المحتوم وقتذاك، كما هللت لذلك مرارا التلفزة الوطنية، أصبح لزاما عليها اليوم التأقلم مع معطيات السوق الحرة و العولمة التي غيرت من لغة التلفزيون اتجاه هذه المؤسسات و أصبح الحديث عن المؤسسات الاقتصادية العمومية التي عرفت منعرجات خطيرة، فمنها من أغلقت أبوابها و سرحت عمالها، و منها من يعاني ضائقة مالية، و منها من نجا بصعوبة.
انطلاقا من عينة من أربع مؤسات، خاضت حصة المؤشر على مدى ساعة و تسع دقائق في حيثيات هذه المؤسسات التي انتقلت من واقع التسيير الاشتراكي للمؤسسات أيام القطبية الثنائية إلى حرية السوق و المنافسة ضمن لبرالية اكتسحت العالم.
و من ضمن خيارات متعددة اختارت كل مؤسسة نموذج التنمية الذي تراه مناسبا، و حضر مسئولوها في مناقشة بالأستديو للإقناع بجدوى نموذج التنمية الذي تبنوه.
) التعليمات NVI Sفمنذ مطلع التسعينات نفذت الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (الحكومية الخاصة بإعادة الهيكلة و إنجاز مخطط النجاعة، بتقليص التكاليف ليصل عدد عامل تقريبا.2000العمال الى

هذه الإصلاحات التي انعكست سلبا على العمال أثارت سخطهم، ورأوا فيها تنافيا مع أهداف التنمية المرجوة، أما الحكومة فرأت فيها الحل الأنجع، و لو كلف ذلك بعض التضحيات و هو ما حالت الحصة مناقشته من خلال هذه المواضيع، بأن نابت عن العمال عن العمال و طرحت
انشغالا تهم نحو تحقيق نفس الأهداف، يسعى مركب الإسمنت بالرايس حميدو إلى التحكم في مختلف الظروف المحلية بعملية الخوصصة لمباشرتها بأقل الأضرار.
حصة المؤشر بدت في هذا الإطار متأخرة بعض الشيء في معالجتها للمواضيع واختيارها الدقيق لها في الوقت المناسب ، حيث أن الحديث عن وضعية هذه المؤسسات الاقتصادية، جاء بعدما تم الترتيب لمختلف التغيرات فيها ليقف العمال هنا موقف المتفرج لا المشارك، و كان حري بها أن تتابع على الأقل نموذج من هذه المؤسسات و كيفية انتقالها من النمط الأحادي للتسيير إلى الليبرالية، بكل ما أفرزه هذا الانتقال من اختلاف في الآراء على المستوى الفوقي و التحتي ، و بذلك تحقق شرطا من شروط التنمية و هو إشراك العمال في تبني هذه المشروعات و تنفيذ خططها أو رفضها.
فالتلفزيون هو بمثابة حارس بوابة القناة التي تربط بين المشروعات و المواطنين، فلا يمر شيء من تلك القناة دون التعرض للاعلام، و بذلك تكون العمليات أكثر فهما و توضيحا و الإنتاج أقرب إلى بلوغ الأهداف.
لكن ذلك لا ينفي أهمية التعرض لهذه المؤسسات فترة بعد تطبيقها لبرنامج الاصطلاحات) التي تعد مثلا حيا للتنمية عن طريق الشراكة مع ENADمثل الشركة الوطنية للمنظفات (المجموعة الألمانية (**هنكل).**
و بشيء هذا الانفتاح الذي عرفه التلفزيون في عهد التعددية، بحيث أصبح يتجرأ على قول ما كان محظورا لكن دون المساس بالسلطة، أطلقت المؤشر العنان لصحفييها لينقلوا الوضعية المتردية لبعض المؤسسات الاقتصادية التي أغلقت أبوابها ووضعت مصير عمالها في الميزان، و هي بذلك تؤكد بأن التنمية الاقتصادية التي أملتها العولمة لا تتم بدون ثمن، و كم هو غال هذا الثمن .

التحليل الكيفي للجدول رقم (12) الخاص بالعدد (60) من حصة المؤشر:

تعاملا بمبدأ إيلاء كل قطاع أهميته في عهد اقتصاد السوق من ناحية التغطية الإعلامية في) بدل الانتقال Thématiqueالتلفزيون، عمدت حصة المؤشر الى معالجة مواضيع موحدة (من موضوع الى آخر في نفس الحصة، و ذلك بغية توسيع دائرة النقاش، و كذلك كان الحال مع موضوع المناجم الذي اقتصرت الإشارة أليه على روبورتاجات قصيرة مناسباتية مثل ذكرى تأميم المحروقات، أو خوصصة القطاع في نشرة الثامنة.
غياب سياسة محكمة في مجال المناجم خلال السنوات الماضية، ترتب عنه تراجع مستمر للقطاع و غياب الجزائر في الخريطة المنجمية العالمية، مما استدعى إرساء استراتيجية جديدة لإحياء القطاع و إعداد سياسة فعلية لتشجيع الاستغلال و البحث المنجمي، وإشراك مواقع صغيرة للاستغلال من 48الخواص في تحمل عبئ القطاع مع الدولة، حيث وجهت طرف الخواص و حتى الأجانب، لهذا تكفلت المؤشر بشرح خطوط هذه السياسة الجديدة، و الكشف عن مواقع الخلل في السياسات السابقة و عن المشاكل الحالية للقطاع باستضافة ممثل

عن الوزارة المعنية، ممثل عن العمال، و ممثل للجانب التقني و الدراسي، في مواجهة مباشرة بالبلاتوه، و هو ما لم نعهده من قبل.

التحليل الكيفي للجدول رقم (13) الخاص بالعدد (63) من حصة المؤشر:

مثل قطاعات أخرى كثيرة، كانت ضحية الاهتمام المتزايد بالصناعات المصنعة، لم ينب قطاع الصناعة من الاهتمام في المخططات الإنمائية سوى النزر اليسير، مع أن إمكانات ولاية، و 48الجزائر من التنوع و الكثرة بما يضمن مدا خيل كبيرة ، فالسياحة في الجزائر هي أيضا أربعة فصول، و الكثير من المناطق مصنفة عالميا مثل بحيرة بني بلعيد بولاية جيجل، و منطقة غرداية المصنفة ضمن التراث الوطني و العالمي ..الخ.
مبادرة حصة المؤشر لتناول موضوع السياحة في حصتين كاملتين على هامش الصالون الذي اتخذ شعارا له (السلم التفتح و التنمية الدائمة).2000الدولي للسياحة و الأسفار سنة خلال الحصة تم تطرق الى كيفية إسهام قطاع السياحة في تحقيق تنمية اقتصادية اذا ما أعيد النظر في الاستراتيجية المتبعة، و بقدر ما لهذا الموضوع من أهمية، بقدر ما يعاب على الحصة التطرق إليه بمناسبة الصالون الدولي للسياحة و الأسفار، مع أن ثقل الملف يتجاوز المناسبات.
في هذا العدد تنقلت المؤشر من سحر و جاذبية منطقة سيدي سليمان بولاية تسمسيلت إلى روعة لوحات بجاية الطبيعية، وقوفا عند أجمل شروق و غروب شمس في العالم بتمنراست كانت الفرصة للحديث عن إمكانيات الجزائر السياحية بين الواقع، العوائق و الآفاق سيما و أن البترول البقرة الحلوب، لم يعد قادرا على التكفل لوحده بمتطلبات التنمية و البحث عن البدائل أخرى أضحى حتمية لا مفر منها.

التحليل الكيفي للجدول رقم (14) الخاص بالعدد (64) من حصة المؤشر:

ملف الخوصصة أثار حفيظة بعض المناوئين و لقي استحسان بعض المؤيدين، و أسال بهذه الطريقة أو تلك الكثير من الحبر.
على هذا الأساس و بشيء من التأخر حاولت (المؤشر) في عددها الرابع و الستين دراسة هذا الملف، لأن القطاع الاقتصادي في الجزائر يعاني من نقص و غياب التشريعات لمناقشة ملف ، و استهدف 1996ثقيل كملف الخوصصة، مع أن تنفيذ أول برنامج لخوصصة بدأ في أفريل شركة من الشركات المحلية الصغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات، و 200حوالي أخذت خطى عملية الخوصصة 1996مع إنشاء الشركات القابضة الإقليمية في نهاية سنة تتسارع.
في هذه الفترة و باستثناء الصحافة المكتوبة التي واكبت الحدث و كانت لها يد كبيرة في ضع و توجيه جزء من الرأي العام بخصوص هذه العملية التي أثارت ردود أفعال سلبية أكثر منها إيجابية على الجبهة الاجتماعية، فان التلفزيون الجزائري تخلف عن الحدث و لم تتعد مساهماته حدود روبورتاجات قصيرة في النشرة الأخبارية لا تفي غرض الشرح المطلوب.
أي مع 2000 ماي 28و هذا ما يجعلنا نجزم بأهمية إثارة موضوع الخوصصة قبل تاريخ بدايات حصة المؤشر سنة1998.

رغم هذا التأخر، فثقل الملف يشد إليه الانتباه سيما و أن رجل الإعلام مسؤول عن جعل كافة الحقائق و المعلومات ذات القيمة الحضارية في متناول أفهام كل الناس، حيث أنه كلما ازداد النمو التقني و الصناعي و العلمي في مجتمع ما، فانه يصبح غاية في التعقيد.[87]

انطلاقا من هذه المعطيات كان الحديث في أول روبورتاج عن البدايات الأولى الخوصصة و المراحل التي مرت بها، مع كل ما أفرزته هذه المراحل من تيارات مناوئة للخوصصة باعتبار التنمية الفعلية لا تتحقق سوى عن طريق القطاع العام حسب هؤلاء.

و اعتمادا على مبدئي الفهم و التفهيم، تقربت الحصة من الخبراء الاقتصاديين و العمال على حد سواء لمعرفة آرائهم من الخوصصة، فالتغيرات التي تحدثها التنمية في حياة المواطن لا يمكن فرضها بالقوة و ألحنا بالقوة و المشاركة الاجتماعية أي التأييد الذي لا يمكن الحصول عليه إلا بالتعاون و هذا الأخير لا يتم الا بفهم القصد و الإلمام بمزاياه و فوائده و مخاطره أي الاعتماد كما أسلفنا على مبدئي الفهم و التفهيم في علم الإعلام، حيث جاء في تصريح السيد مرد ابن أشنهو[88] أن الجزائر اتبعت للأسف طريقة أدت بها الى الثبوت فيما يخص مرونة التلاؤم مع طلبات السوق، و نحن الآن حبيسي القرارات التي اتخذت في نهاية الستينات.[89]

أما موقف العمال فعلى تنوعه كان موحدا، حيث أجمع أغلبه على القطاع العام خيارا يقيهم مخاطر البطالة و القطاع الخاص الذي يتمثل لهم في صفة (إقطاعي).

التحليل الكيفي للجدول رقم (15) الخاص بالعدد (65) من حصة المؤشر:

اقتصاد السوق، العولمة، السوق الحرة،..... مصطلحات طبعت الخطاب السياسي و الشعبوي على السواء خلال العشرية الأخيرة التي عرفت ميكانيزمات و آليات جديدة لم تكن معهودة من قبل.

فإلى وقت قريب لم نكن نشاهد أو نسمع عن الإشهار سوى ما تجود به القنوات الأجنبية علينا، أما اليوم فقد أصبح ملازما للمواطن في كل مكان : في التلفزيون ـ الجرائد ـ الملصقات .. كونه إحدى الأدوات الفعالة في المعادلة الاقتصادية الجديدة ضمانا للتسيير الجديد للمؤسسة لتدخل بثبات السوق الحرة، فإلى متى تعود بدايات الإشهار؟

الإجابة على هذا السؤال تضمنه أول روبورتاج في حصة المؤشر حيث تعود حركة الاشهار في الجزائر الى بداية التسعينات لتحدث تغييرا في نمط استهلاك المواطن بعد ثلاثين سنة من التسيير الاشتراكي، فنجاح أية مؤسسة و قف على معرفة رغبات المستهلك، و هو الخلل الذي تعاني منه معظم المؤسسات، لكن ورغم فتاوة تجربة الجزائر في مجال الإشهار و الترويج الا أن التحسن على مستوى التلفزيون ملموس رغم محدودبة الاحترافية في هذا المجال و غياب قانون محكم لضبط هذه الأمور.

---

[87] شاكر إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

[88] خبير اقتصادي، وزير الصناعة وإعادة الهيكلة سابقا.

[89] الرجع نفسه، ص23

و لمعرفة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالإشهار من خلال الميزانية المخصصة له تم عرض نموذجين: الأول لمؤسسة عمومية تبحث عن مخرج من ضائقتها المالية و مشاكلها المتراكمة و إثبات وجودها في ظل المنافسة الشرسة للقطاع الخاص.
مؤسسة سوكوتيد إحدى المؤسسات العمومية التي تؤمن بالإشهار كأسلوب للتسويق و تخصص له
من رقم أعمالها السنوي المقدر بمليار و ثلاثمائة مليون د.ج، رقم يبدو ضعيفا بالنظر 2% الى حجم المنتوجات المستوردة التي تغزو أذهان المستهلك و الأسواق، خاصة عندما نعلم أن من رقم أعمالها سنويا للترويج و 30%إلى5% الشركات الكبرى العالمية تخصص ما بين الإشهار.
شركة (فلاش) نموذج آخر يعرض في ثالث روبورتاج و من خلاله تبرز أهمية الإشهار في نجاح المؤسسة الاقتصادية.
ومضات اشهارية في بداية الثمانينات كانت كافية للرفع من نسبة نجاح المؤسسة الخاصة بعدما كانت غير معروفة، مما جعلها تخصص 70 % الى 50 %(فلاش) بنسبة تتراوح بين من رقم أعمالها للإشهار.3 %إلى 2 %نسبة
غياب مؤسسات مختصة لاقتناء المعلومات الضرورية بخصوص الزبائن مشكل يعيق تطور الاشهار في الجزائر.
و لغرض إعلامي بحت، بحثت المؤشر في تكلفة إنجاز ومضة إشهارية و خلصت الى صعوبة ضبط تكلفة محددة بسبب تفاوت الأسعار من جهة لأخرى و غياب قوانين صارمة لضبط هذه التكلفة.

<u>التحليل الكيفي للجدول رقم (16) الخاص بالعدد (75) من حصة المؤشر:</u>

الاستثمار قطب آخر مهم في توازن المعادلة الاقتصادية الجديدة في ظل اقتصاد السوق، لكن مفهوم الاستثمار المحقق للتنمية لا يستثني اليوم من مضمونه الأفراد الفاعلين، فالمهم هو كيفية تحقيق هذه التنمية المنشودة سوءا عن طريق الاستثمار العام أو الخاص ، وبدلك تم كسر التعريف الأحادي الاتجاه الذي يوجب الاعتماد على الاستثمار العام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية قدما، لأن الدولة بما لها من مدخرات، تملك توجيه هده المدخرات القومية نحو القطاعات الإنتاجية ذات المردود الأفضل، ومن الخطورة بما كان ترك هده المدخرات على ندرتها بيد الأفراد الدين يوجهونها وفق مصالحهم الخاصة[90] بل على العكس من دلك ينبغي كشرط أساسي من ضمن شروط أخرى كثيرة، إزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق كل الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (فردا كان أو مجموعة) أما الشرط الثاني فهو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها. [91] في هذا السياق قطعت الجزائر شوطا مهما من ناحية صياغة القوانين المشجعة لاستثمار العام و الخاص، الوطني منه و الأجنبي، و على هامش عقد أيام الاستثمار

---

[90] عبد الكريم طيار، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[91] محمود عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص 45.

استغلت المؤشر الفرصة لتحسس نبض الاستثمار 2000بولاية تيزي وزو في جوان بالولاية، و توسيع الحديث عن آفاق التنمية المحلية، عراقيل الاستثمار.....
فولاية تيزي وزو تمنح فضاءا رحبا للاستثمار بمختلف أنواعه و في كافة القطاعات بفضل مؤهلاتها الطبيعية و الجغرافية كقربها من الموانئ و المطارات، معاهدها الجامعية .....الخ و هو الواقع الذي بدأ يترسخ مع الكثير من المشاريع الاستثمارية كمشروع إنجاز أكبر مصنع للأنسولين و الأدوية المضادة للسرطان بواد عيسى في إطار شراكة جزائرية أجنبية، إضافة إلى قطاعات أخرى تجلب اهتمام المتعاملين الاقتصادي كقطاع السياحة،الصناعة،الموارد المائية و غيرها، و هو ما تم تفصيله في أول روبورتاج تم عرضه استتبع بمناقشة تفصيلية لوضع طاقات الولاية تحت الضوء و معرفة إمكانيات الاستثمار الحقيقية في الولاية، و التسهيلات المفترض تقديمها لتحقيق المشاريع التنموية خاصة بعد التراجع الذي سجلته الولاية في السنوات الأخيرة .
هذين اليومين كانا بمثابة استرجاع الثقة بين المستثمرين و المد راء الإداريين لقطع دابر البيروقراطية و تقديم تسهيلات للمستثمرين خاصة في مجال العقار و كذا جلب المستثمرين الأجانب للاستثمار في المنطقة مثل أحد المستثمرين التونسيين الذي ينوي الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية الروبورتاج الثاني هذا اختصر نماذج من المؤسسات المصغرة الناجحة،و تصريحات لمستثمرين شباب أبهرتهم إمكانيات الولاية التي تجمع بين التنوع و الثراء.

<u>التحليل الكيفي للجدول رقم (17) الخاص بالعدد (87) من حصة المؤشر:</u>

من مشكل نقص الأنسولين ذات المائة و حدة بولاية غليزان، إلى احتلال المجموعة الوطنية صدارة البلدان العربية من حيث صادرات و إنتاج المفتوحات الحديدية المسطحة، SIDER وصولا الى لقاء قمة الأمريكتين بكيبك للمناقشة حول إنشاء أكبر منطقة حرة في العالم تمتد و انتهاءا 2000من الهند الى شيلي، فاحتمال تعرض كوريا الشمالية أزمة غذاء خلال عام عند خبر اعتزام عملاق التجهيز الإلكتروني السويدي (أر يكسون) إخلاء عشرة آلاف في المستقبل القريب اثر النتائج السيئة للشركة خلال الثلاثي الأول من 2000منصب شغل ثم هذه السنة، اختتمت طائفة الأخبار الدولية و الوطنية بأسعار العملات بالدينار الجزائري، فاختزال عدد كبير من الأخبار الوطنية و الدولية و إعطاء الأهم منها يفسر احتلالها للمرتبة) الأهمية من ناحية مدة الروبورتاجات و 87الأولى، بحيث انتزع ملف الأدوية في هذا العدد (المناقشة فالرؤية الجديدة للتنمية الاقتصادية تجاوزت حصرها في مجرد الزراعة، الصناعة ...الخ، فقطاع الأدوية أيضا كفيل بضمان مداخيل هامة، و تحقيق تنمية موازية ، و لعل الوعي بأهمية قطاع الأدوية و حيويته يفسر تهافت المستثمرين الأجانب و الوطنيين و المراهنة عليه كورقة رابحة مستقبلا، و هو ما تم تفصيله في نموذج لشراكة و الاستثمار في مليون وحدة 120قطاع الأدوية في الروبورتاج الأول فعلى سبيل المثال أنتج مجمع صيدال ليدخل الشراكة من بابه الواسع، بتوقيع 42 %بيع، فيما بلغت نسبة تغطيته للسوق الوطنية مليون دولار.120عدة عقود مع كبرى المخابر الدولية بحجم استثماري يقدر ب

و بعد رفع القيود على الاستثمار الخاص ، يعرض علينا الروبورتاج الثاني تجربة المخبر الذي انتقل من مخبر صغير في منطقة أولاد Ladpharmaالجزائري للصناعة الصيدلانية يعيش بالبليدة إلى استثمار ضخم، لدعم قطاع طوقته فاتورة استيراد الدواء المرتفعة.

نوعا من الأدوية، 48و مع ذلك يعاني اليوم هذا المخبر مشاكل لا حصر لها، حيث تنتج ملايين وحدة، لا 3 مليون وحدة، لكنها لا تنتج اليوم سوى 15طاقة إنتاجها سنويا تفوق و بصعوبة كبيرة، منها عدم ضبط الأسعار بالنسبة للمنتوج المحلي 10%تبيع منها إلا والمنتوج المستورد ، رغم ذلك حاول المخبر التصدير إلى السنغال لكنه توقف بعد ارتفاع حقوق التسجيل، مما يفرض ضرورة إيجاد الخلل الذي يعيق آليات الاستثمار المثمر وسط هيمنة سياسة الحاويات و غزو المنتوج المستورد للصيدليات.

فمدخل التنمية الناجحة هو الاعتماد على الذات ، ومن المؤكد فشل العملية التنموية إذا اعتمدت على جهود خارجية، فهذه الجهود تساهم فقط في تنمية المجتمع، إذا ما قننت و استوعبت ضمن إطار مرتكز بالأساس على تفعيل و استخدام القدرات الذاتية له و هذا ما يجعلنا نجزم بأن لا تنمية باستيراد فقط، و إنما بالاستيعاب و التطور من خلال الإبداع الذاتي.[92]

و لأن الحصة خصصت للحديث عن الاستثمار في قطاع الأدوية الذي صادف إجراء أثار ضجة كبيرة و مخاوف أكبر و يتعلق بقرار عدم تعويض بعض الأدوية، أنجز روبورتاج خاص بالموضوع، لا سيما بعد نشر صحيفة وطنية قائمة الأدوية غير المعوضة من ضمنها بعض الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، حيث انتقل مبلغ التعويضات للمواد الصيدلانية 17 إلى 1998، ليصل سنة 1996 مليون د.ج سنة 14 الى1988 مليون د.ج لسنة 500من مليار د.ج.

أهمية الموضوع تنبع من كون أية عملية تنمية محكومة بالفشل ما لم تكن على الإنسان ،و على كل ما يثير اهتماماته أو يطرح نقاط استفهام لديه.

المبحث الثالث: التحليل الكمي للأنواع الصحفية المستخدمة في حصة المؤشر

) يمثل الأنواع الصحفية المستعملة خلال عينة الدراسة18جدول رقم (

---

[92] علي الجرباوي، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

النوع الصحفي / العينة	المجموع	النسبة المئوية
التحقيق	8	% 7.14
الروبورتاج	29	% 25.89
التقرير	-	-
المقابلة	1	% 0,89
المائدة المستديرة	51	%45.53
الأخبار مختصرة	23	%20,53
المجموع	**112**	**%100**

) على 45.53 %) يبين اعتماد حصة المؤشر بنسبة كبيرة (18تحليل أرقام الجدول رقم (المائدة المستديرة كنوع صحفي لتوسيع دائرة النقاش و كمية المعلومات حول الموضوع المطروح.

) و تأتي الأخبار المختصرة كثالث 25.89%يليها الروبورتاج بتسع و عشرين تكرارا أي (20.53 %نوع صحفي بنسبة.

و بقيت المرتبة الأخيرة بنسبة هزيلة 7.14%فيما لم ينب التحقيق الصحفي سوى نسبة) للمقابلة.0.89%(

) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد الأول من حصة المؤشر19جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (1)	المجموع	النسبة المئوية
التحقيق	2	%14.28

الروبورتاج	1	%7.14
التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	5	%35.71
الأخبار مختصرة	6	%42.85
المجموع	**14**	**%100**

) تبين لنا اعتماد حصة المؤشر بالدرجة الأولى على الأخبار 19استنطاق أرقام الجدول رقم (المختصرة لإعطاء أكبر قدر من المعلومات حول مواضيع مختلفة لا يتسع مجال الحصة فيما اعتمد في مقام ثان على المائدة المستديرة 42.85 %للإطناب فيها، حيث بلغت نسبتها التي كانت تجمع حولها ضيوف ذوو صلة بالموضوع المثار.

بينما استخدم 14.28% و ظفرت التحقيقات بالمرتبة الثانية بنسة 35.71%حيث بلغت نسبتها أما بقية لأنواع الصحفية المتمثلة في المقابلة و 7.14% الروبورتاج مرة واحدة فقط بنسبة التقرير فقد غابا في هذا الجدول.

من حصة المؤشر(15)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 20جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (15)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التحقيق	2	%11.11
الروبورتاج	3	%16.66

التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	7	%38.88
الأخبار مختصرة	6	%33.33
المجموع	**18**	**%100**

) لتتصدر المائدة المستديرة قائمة 20بفارق غير كبير، انعكست المعطيات في الجدول رقم (% و تقترب منها الأخبار المختصرة بنسبة 38.88 %الأنواع الصحفية المستعملة بنسبة و كان الاعتماد على الروبورتاج في هذا العدد أكثر من التحقيق، حيث بلغت نسبته 33.33 .11.11% أما التحقيق فلم تتعد نسبته 16.16%

من حصة المؤشر(30)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 21جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (30)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التحقيق	4	%44.44
الروبورتاج	-	-
التقرير	-	-

المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	5	%55.55
الأخبار مختصرة	-	-
المجموع	**9**	**%100**

) تبين عدم توظيف الحصة 21باستثناء التحقيق و المائدة المستديرة، معطيات الجدول رقم (55.55 % لأنواع صحيفة أخرى، و تركيزها بالمقابل على المائدة المستديرة بنسبة 44.44%كنوع صحفي أساسي و التحقيق بنسبة.

من حصة المؤشر(45)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 22جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (45)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التحقيق	-	-
الروبورتاج	4	% 44.44
التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	5	%55.55

الأخبار مختصرة	-	-
المجموع	**9**	**%100**

) اعتماد الحصة في هذا العدد على نوعيين صحفيين، في 22نلاحظ من خلال الجدول رقم (و الذي فرضته طبيعة الحصة التي تعتمد على 55.55 %مقدمتهما المائدة المستديرة بنسبة و في أربع روبورتاجات تقصت مناقشة الموضوعات في الأستديو مع ضيوف مختصين ، الحصة واقع أربع مؤسسات صناعية، حيث بلغت نسبة الروبورتاج هنا كنوع صحفي أساسي% 44.44.

من حصة المؤشر(60)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 23جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (60)	**المجموع**	**النسبة المئوية**
التحقيق	-	-
الروبورتاج	5	%41.66
التقرير	-	-
المقابلة	1	%8.33
المائدة المستديرة	6	%50
الأخبار مختصرة	6	%50
المجموع	**12**	**%100**

) يتضح اعتماد الحصة في هذا العدد على ثلاثة أنواع 23من خلال نتائج الجدول رقم (و 41.66%الروبورتاج بنسبة 50 % صحفية المائدة المستديرة بشكل رئيسي ترجم بنسبة 8.33 %لأول مرة مقابلة لكن بشكل ضئيل.

من حصة المؤشر(63)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 24جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (63)	المجموع	النسبة المئوية
التحقيق	-	-
الروبورتاج	3	%42.85
التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	4	%57.14
الأخبار مختصرة	-	-
المجموع	**7**	**%100**

) أن حصة المؤشر اعتمدت على طرح موضوع السياسة 24يتضح من خلال الجدول رقم (و 57.14 %باستخدام المائدة المستديرة التي تعتبر نوعا صحفيا قارا في الحصة بنسبة 42.85 %الروبورتاج بنسبة.

من حصة المؤشر(64)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 25جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (64)	المجموع	النسبة المئوية
التحقيق	-	-
الروبورتاج	3	%42.85
التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	4	%57.14
الأخبار مختصرة	-	-
المجموع	**7**	**%100**

نفس معطيات الجدول السابق تتكرر في هذا الجدول و إن اختلف موضوع الحصة الذي % خصص هذه المرة للخوصصة، فقد تم التركيز على المائدة المستديرة أولا بنسبة 42.85 %ثم الروبورتاج بنسبة 57.14.

من حصة المؤشر(65)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 26جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (65)	المجموع	النسبة المئوية
التحقيق	-	-
الروبورتاج	3	%42.85
التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	4	%57.14
الأخبار مختصرة	-	-
المجموع	**7**	**%100**

و التي ما قيل عن بيانات الجدولين السابقين يقال عن الأرقام الواردة في هذا الجدول، تتماثل مع سابقاتها، حيث تم تشخيص ملف الاستثمار في الحصة من خلال نوعين صحفيين: 42.85 % و روبورتاج بنسة 57.14 %المائدة المستديرة بنسبة.

و نستخلص من هذه المعطيات أن الروبورتاج شكل النوع الصحفي الأساسي الذي وظفته الحصة مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى بالإضافة إلى المائدة المستديرة، لمناقشة الموضوع من كل جوانبه.

من حصة المؤشر(75)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 27جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (75)	المجموع	النسبة المئوية
التحقيق	-	-
الروبورتاج	4	%26.66
التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	6	%40
الأخبار مختصرة	5	%33.33
المجموع	**15**	**%100**

) يبين بوضوح تبوأ المائدة المستديرة صدارة 27قراءة النسب الواردة في الجدول رقم (متبوعة بالأخبار المختصرة بنسبة 40 %الأنواع الصحفية المستخدمة في هذا العدد بنسبة فيما غابت الأنواع الصحفية الأخرى.26.66 % و أخيرا الروبورتاج بنسبة 33.33%

من حصة المؤشر(87)) يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في العدد 28جدول رقم (

النوع الصحفي / العدد رقم (87)	المجموع	النسبة المئوية
التحقيق	-	-
الروبورتاج	3	%21.42
التقرير	-	-
المقابلة	-	-
المائدة المستديرة	5	%35.71
الأخبار مختصرة	6	%42.85
المجموع	**14**	**%100**

%في هذا الجدول تأتي الأخبار المختصرة في مقدمة الأنواع الصحفية المستعملة بنسبة حيث تم 21.42% و أخيرا الروبورتاج بنسبة 35.71 % تليها المائدة المستديرة بنسبة 42.85 استعماله في هذا العدد ثلاث مرات.

خاتمة التحليل الكمي:

النتيجة العامة المستخلصة عن مراجعة الجداول الخاصة باستخدام الأنواع الصحفية في كل عدد توضح ميل الكفة للمائدة المستديرة، فالروبورتاج ثم الأخبار المختصرة و التحقيق و أخيرا و للمرة الواحدة و الوحيدة ،فالمقابلة.

المبحث الرابع : التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في حصة المؤشر

بغرض الإحاطة بمختلف جزئيات الموضوع المقرر في كل عدد من الحصة، تم بناء التصور العام **للمؤشر** على أساس مائدة مستديرة للاستفاضة في النقاش مباشرة بعد عرض كل موضوع، و هو ما يفسر احتلال هذا النوع الصحفي المرتبة الأولى ضمن قافلة الأنواع الصحفية الأخرى.

وبما أن هدف الدراسة كما تقدم هو الوقوف على مدى إسهام حصة (المؤشر) في تحقيق التنمية الاقتصادية، كان ينتظر غلبة التحقيق الصحفي على الأنواع الصحفية الأخرى باعتباره يشرح و يفسر و يبحث في الأسباب و العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القضية أو المشكلة أو الفكرة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق[93] و بالتالي يصل إلى النتيجة عما إذا كانت الظاهرة في الاتجاه السلبي أو إيجابي للتنمية.

لكن ما حدث أن الروبورتاج كنوع صحفي تقدم على التحقيق، ففي كثير من الأحيان تمت معالجة مواضيع في قالب روبورتاج في الوقت الذي كان يحب خوضها في إطار التحقيق.

و استجابة مع الركن القار للحصة الخاص بالأخبار الاقتصادية، كان من الطبيعي أن تحتل هذه الأخيرة حيزا مقبولا، أما المقابلة التي لم يدرج صحفيو التلفزيون على استعمالها كنوع صحفي مستقل فكانت نسبتها جد ضعيفة، و غالبا ما كانت تنضوي تحت نطاق الأحاديث الصحفية و المتضمنة في التحقيقات أو الروبورتاجات و التي تشكل جزءا منها.

) من 01) الخاص بالأنواع الصحفية المستخدمة في العدد(19التحليل الكيفي للجدول رقم (حصة المؤشر

الصناعات التقليدية بما تثيره من أهمية حضارية و تاريخية و اقتصادية للجزائر تطرح نقطة استفهام كبيرة حول الوضع الذي آلت إليه، و من ثم عمدت الحصة إلى التحقيق بشأن هذا الموضوع، و أصلح قالب للوصول إلى إجابات شافية هو فن التحقيق الصحفي الذي يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه...ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع ثم يزاوج بينها للوصول الى الحل الذي يراه صالحا لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التي يطرحها التحقيق الصحفي.[94]

---

[93] عبد اللطيف حمزة، المدخل في فن التحرير الصحفي، ط1 ، القاهرة : دار الفكر العربي، 1956 ، ص 247 .

[94] فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية ، الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية، ، 1985 ، ص 93.

انطلاقا من إشكالية الصناعات التقليدية في الجزائر، قدم نموذج غرداية أين يمثل الإنتاج الحرفي أحد أفضل وسائل التعبير الجماعية، و التي كانت تشتهر بحرف عديدة، لكن الأصداء الأولى الملتقطة في هذا التحقيق أسفرت عن نتيجة مؤداها اندثار العديد من الحرف، فيما تحتضر أخرى في غرفة الإنعاش تنتظر من ينقذها.

في مرحلة ثانية تم جمع مادة الموضوع وفق ما تم تحديده سابقا في تعريف الخبر الصحفي، حيث قدمت نماذج عن حرفيين في مختلف المجالات: السراجة ـ الدباغة ـ صناعة الكرناف.....الخ.

وعلى قاعدة الاستجوابات مع حرفيي و مسئولي المنطقة في مجال الصناعات التقليدية خلص التحقيق الى نتيجة مرة هي تراجع المستمر و الموت البطيء للصناعات التقليدية بغرداية، مما جعل العديد

من الوحدات في مجال الصناعات التقليدية تغلق أبوابها مكرهة أو على وشك مثل تعاونية الفلاحة المتعددة النشاطات التي تختص في زريبية غرداية منذ سنة 1971 بعد ما كانت الزريبية الغرداوية تبلغ رسالة ثقافية بواسطة جملة من الرموز الخاصة و المحتويات الاجتماعية الثقافية، و التاريخية، و من خلالها تبرز المرأة كمستودع الثقافة تبلغها بواسطة نسج الزرابي.

المزاوجة بين هذه المعلومات و المعطيات أفض بالصحفية الى اقتباس ما أجمع عليه المفكرون من أنه ما من مؤسسة في بلدان العالم الثالث نجحت في التطور على قاعدة المعرفة و التكنولوجيات المثمرة من الغير فقط، فلعمل أشياء كبيرة و ذات قيمة لا يجب أن نكون فوق الرجال الحرفيين كما قال مونتسكيو و لكن معهم، و هي بذلك تطرح حلا لإنقاذ ما بقي من الصناعات التقليدية تؤمنها سياسة واضحة في هذا المجال.

و بسؤال محوري حول وضعية الصناعات التقليدية بولاية خنشلة استخدم التحقيق لمحاولة إيجاد إجابات شافية وفق التعريف الذي يقدم التحقيق الصحفي على أنه عبارة عن إشكالية مطروحة يحاول الصحفي الإجابة عن سؤال ما، يجمعه بمعلومات من المصدر.[95]

فمن بابار أو باب الأسد حسب التسمية الأمازيغية سافرت الزريبية الخنشلية الجزائرية إلى المحافل الدولية و انتزعت بكل جدارة أو سبة الشرف من لجان التحكيم الغربية و العربية ، نساء، شيوخ ،شباب.....أجمعوا كلهم على ضرورة الحفاظ على ارث الأجداد، ليخلص التحقيق الى ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي و اتقاده من الضياع، لأن التواصل بين الأجيال لن يكون ممكنا إلا بحفظ التراث الثقافي في صدور حية ترفض الانسلاخ من الهوية الجزائرية المتجذرة في عمق التاريخ.

ثقل ملف الصناعات التقليدية مع تعاقب السنين و ما يطرحه من تساؤلات فرعية بحاجة إلى إجابات فورية لا يتم إلا بالتحقيق الصحفي، و هو ما أفلحت فيه الحصة إلى حد ما ، بخلاف

---

[95] Michel Voirol, le guide de la redaction, Paris : edition CIPI , , 1997, P 49

و الذي لا يتطلب فيه 1998 1999 الروبورتاج الوحيد حول حملة الحرث و البذر لموسم الأمر أكثر من إعلام المشاهد بمعطيات عن الموسمين السابقين، تأثير تطبيق التقنيات الحديثة على المردود،.....الخ .

فالروبورتاج المصور هو الذي يقوم بإمداد الجمهور بأخبار عن أحداث بواسطة تسليط عدسة الكاميرا عليها، يقوم في أشكال إخبارية أخرى بغرض متخصص على الشاشة ليمدوا الجمهور بمعلومات و أخبار عن أنفسهم و مجالات تخصصاتهم، كما هو الحال في البيان و التصريح[96]

استجابة لانشغالات 42.85 % الأخبار الاقتصادية احتلت صدارة الأنواع الصحفية بنسبة المواطن و حقه في إعلام مستمر بكل ما يجري من أحداث، و لأن الخبر الصحفي يتميز بأن المعلومات هي العنصر الأساسي فيه و يتسم بقدر كبير من الآنية و الفاعلية و المقدرة على التأثير من خلال الوقائع ، استجابت أخبار المؤشر في هذا العدد للقاعدة بحيث تم عرض ستة أخبار اقتصادية آنية و تهم المواطن بدرجات متفاوتة : العجز الذي يعاني منه الصندوق انطلاق البرنامج الحكومي الخاص بعقود ما قبل التشغيل 1995الوطني للمتقاعدين منذ سنة و التقنيين الساميين التحضيرات لمؤتمر الشراكة الجزائرية ـ المخصص للجامعيين الخليجية تحليل الانشغالات الاقتصادية للجزائر في ضوء تصريحات رئيس الحكومة ـ ـالتحضير لعرض مشروع قانون المالية على المجلس الشعبي الوطني

لتحديد إجراءات لمساعدة الدول التي مستها 24و أخيرا دعوة وزير المالية أعضاء مجموعة الأزمة المالية.

بعد الأخبار الاقتصادية تأتي المائدة المستديرة التي جمعت كاتب الدولة للصناعات التقليدية، و صحفي متخصص في مجال الفلاحة.

فقد جاء في تقديم أول عدد من حصة **(المؤشر)** أن المواطن لديه حق في الإعلام ستحاول الحصة ضمانه بتعريفه بالحقائق الاقتصادية الوطنية من خلال تحقيقات ميدانية و روبورتاجات و استضافة مختصين في الاقتصاد و باحثين و مسئولي المؤسسات الوطنية و الوزراء و كتاب الدولة المختصين بالقطاعات الاقتصادية.

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (20) الخاص بالعدد (15) من حصة المؤشر:

[96] فليب غايار، تقنية الصحافة، ترجمة : فاتن الحسيني، بيروت :منشورات عويدات، ، 1973 ، ص 26.

) احتلال المائدة المستديرة صدارة الأنواع الصحفية 16لاحظنا في معطيات الجدول رقم (و مع ذلك فهي لا تعكس مستوى المناقشة الذي طبع بلاتوه حصة 38.88 %الأخرى ب المؤشر، بحيث لم يتعد دور المنشط مجرد الربط بين موضوع و آخر.

فعلى سبيل المثال اكتفى المنشط بعد عرض أول روبورتاج في زراعة الحوامض بمتيجة بالفقرة التالية

(و نحن نتمنى أن ترجع المياه التي تساقطت في بلادنا هذه الأيام و كذا الثلوج على المنطقة و على متيجة بالخير، أما الآن فنعود الى موضوع آخر يخص الاستثمار الصناعي بسيق)، سطحية التحليل هاته تعود في جزء منها الى غياب الضيوف المفترض حضورهم لمناقشة هذه المواضيع.

و بستة أخبار متنوعة هذه المرة بين الوطنية والدولية تم انتقاء أهم الأحداث بالنسبة للمواطن، دون شرح تداعياتها على الاقتصاد الوطني أو العالمي باستثناء أسعار البترول و المواد الأولية.

بعد الأخبار المختصرة، تم عرض ثلاث روبورتاجات يتعلق أولها بزراعة الحوامض بمتيجة قنطار في الهكتار الواحد، لينخفض الإنتاج في السنوات 500التي كانت تنتج أكثر من الأخيرة بسبب قلة الأمطار من جهة ، و قدم بساتين الحمضيات التي يتجاوز سنها المائة سنة من جهة أخرى، مما استدعى الدولة لإعانة الفلاح بغرض تجديد الأشجار المثمرة و خاصة الحوامض.

ومن حيث أن الروبورتاج المصور هو ذلك الروبورتاج الذي يتكون من النص المركب (التعليق) المكتوب من قبل معد الروبورتاج، و كذا الصورة و الوثائق الصوتية التي أعدت في مكان الحدث.[97]

هذا الروبورتاج كان مطابقا للمعايير المذكورة في التعريف من حيث إلمامه بالأطراف التي تخدم الموضوع، و هي ذات المعايير التي تم اعتمادها في إنجاز روبورتاج حول شركة (سونفادين) لتصنيع الفرينة و أغذية المواشي و الدجاج بمعسكر، بوصفها أحد أهم استثمارات القطاع الخاص، يقدم خدمات اقتصادية و اجتماعية هامة .

و لأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق بمعزل عن الأسواق الخارجية، وجب إعلام المواطن بكل كبيرة و صغيرة، لهذا تم إنجاز روبورتاج عن التحضيرات لمعرض الصناعة الجزائرية بدبي، حيث تم تقديم المعلومات الضرورية بأرقام و معطيات مضبوطة و رسمية، و على قاعدة الاستجواب مع وزير التجارة وقتذاك عن الحدث.

بداية الروبورتاج كانت بانطلاق أول باخرة من ميناء الجزائر تجاه ميناء دبي محملة بست و مؤسسة 44 طن من السلع من مختلف الشركات منها 160عشرين حاوية، و هو ما يعادل

---

[97]Arnold Hoffman, (Rédaction des genres journalistiques), Revue de l’organisation internationale des journalistes pragues , n° 2, 1984, P24 .

خاصة، المعرض بضخامته كما جاء في الروبورتاج فرصة للتعريف بالمنتوج الجزائري و تسويقه، و هو أيضا فرصة لرجال الأعمال الجزائريين للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الجزائر و التسهيلات القانونية الممنوحة.

التنمية المحلية بالحعافرة و السكن التطوري بتيارت موضوعين تم تحليلهما في تحقيقين صحفيين و هو اختيار صائب، نظرا لتشعب خيوط أزمة السكن التي لا يتسع المجال لإيجاد إجابات شافية لها في قالب الروبورتاج، و لا لمشاكل التنمية المحلية المتنامية ببلدية الجعافرة.

اتجه التحقيق نحو وضع اليد على المواطن الداء في هذه البلدية، من البطالة، إلى مشكل المياه، الطرقات، النقل، الصحة...الخ، ثم أبرز في مرحلة ثانية الإرادة في البقاء و التحدي لدى سكان المنطقة رغم وطأة الظروف من خلال نماذج المستثمرين.

و بذلك يكون التحقيق قد نجح إلى حد ما في إبراز مواطن الخلل بهذه البلدية، و رسم خطوط الخروج من دائرة التخلف التي تعيش فيها ، بأن أسمع صوت مواطنيها الى المعنيين سيما و و ذلك بتصديه لقضايا أن التحقيق الصحفي يلبي وظيفة الصحافة في التوجيه و الارشاد المجتمع و مشكلاته و بالبحث لها عن حلول.[98]

وفق قالب الهرم المعتدل المبني على العرض الموضوعي تم إعداد التحقيق الخاص بالسكن و مؤداها أن التطوري في ولاية تيارت، حيث تم طرح الإشكالية في مقدمة التحقيق استحكام حلقة أزمة السكن بولاية تيارت جعلت المسؤولين يتبنون مشروع السكن التطوري، و يقضي بتسليم قطعة أرض بني عليها بيت و مطبخ على أن يتكفل المستفيد بالبقية، لكن الحل سرعان ما تحول الى مشاكل خانقة.

أما جسم التحقيق فتضمن عرضا لجزئيات و زوايا المشكل بأكثر تفصيل استنادا على المقابلات و الأحاديث الصحفية مع المسؤولين عن المشروع و كذا المواطنين، حيث تعدا لولاية خمسة آلاف مسكن تطوري، في المناطق المعزولة و يبقى التساؤل كما جاء في التحقيق عما إذا كان الأمر مقصودا التوسيع حدود المدينة، أم لأن التشوهات تفرض دائما ماكياجا خاصا لإخفائها.

من جزئيات المشكلة التي طرحت في جسم التحقيق أيضا مسألة التفاوت في دفع المبالغ د.ج و منهم تحصل عليها بين 200.000المالية بين المواطنين، فمنهم من تحصل عليها بمبلغ و منهم من استحوذ عليها مجانا.15.000 و 10.000

و من خلال استجواب بعض المسؤولين تم اعتماد طريقة المواجهة مع المواطنين، مما أوقع أحد المسؤولين في موقف حرج لتجاهله لأدنى المعلومات حول هذه السكنات، كما أن التأخر و هي المدة التي حددها المسؤولون في عرض هذا التحقيق في التلفزيون لمدة ستة أشهر، للوفاء بوعودهم و حل المشاكل، لم تأت بجديد.

---

[98] فاروق أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

خاتمة التحقيق انتهت إلى التحسيس بأهمية المشكلة و الحلول الفورية التي تتطلبها ، في صيغة: هذه المدينة التي يوشك الفقر و التخلف أن يبتلعها تحتاج الى منقذ فهل من متطوع؟

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (21) الخاص بالعدد (30) من حصة المؤشر:

بفارق تكرار واحد فقط، تقدمت المائدة المستديرة عدد التحقيقات في الحصة، فمهما بلغت أهمية التحقيقات التي يتم إجراؤها في الحصة إلا أن ما يتبع ذلك من مناقشات و حلول على ألسنة المختصين يكتسي أهمية كبرى، مما يستوجب التدقيق في اختيار المشاركين في برامج الندوات بأن يكونوا من ذوي الخبرة و التخصص....

) الذي خصص لموضوع التنمية المحلية تم استضافة مديرة الأعمال 30في هذا العدد (اللامركزية و القرارات المحلية بوزارة الداخلية و كذا صحفيتين ممن أنجزتا التحقيقات.

و المتفق عليه أن الندوة تحتاج للعديد من الأشخاص لا يقل عن شخصين و لا ينبغي أن يزيد عن أربعة أشخاص ، و تحديد العدد على هذا النحو يحتمه في الحقيقة اعتبار هام هو إتاحة الفرصة للمشاركين أن يعبروا عن آرائهم و وجهات نظرهم، و إتاحة الفرصة للجمهور في و تشويش أفكاره بعدد كبير من أن يتابع الآراء المتباينة و يوازن بينها بدلا من إرباكه الأشخاص و الآراء المختلفة.

و لأن التحقيقات الخاصة بموضوع التنمية المحلية قد اختزلت مختلف تدخلات المسؤولين و المواطنين فان اختيار الضيق حسب رأينا كان عقلانيا، و لو أنه كان من الممكن تبني مبدأ المواجهة بين ممثلة الوزارة و رئيس إحدى البلديات مثلا حتى يكون الحوار أكثر حرارة.

الاتجاه الإيجابي في الحوار صنعه حضور صحفيتين في البلاتوه أحرجتا في بعض الأحيان الضيف بأسئلة مباشرة و تخدم الموضوع.

و في معرض الإجابة عن سؤال يتعلق بالتداخل بين صلاحيات المجلس البلدي و كيفية المجلس الولائي، أخذت الضيفة في تعداد مشاكل البلدية التي أبرزها التحقيق حلها، و لم تجب عن السؤال المحوري، و هنا كان حري بالمنشط التدخل لتنبيه الضيفة بلب السؤال لأن المنشط عادة فبرامج المائدة المستديرة مطالب بالحرص على عدم خروج و موضوعات ثانوية أو جانبيه أو المتحدث عن الموضوع الأصلي إلى قضايا إلى موضوعات أخرى ، على أن يتم ذلك بأسلوب لبق و مهذب.[99]

---

[99] كرم شلبي، الخبر الإذاعي: فنونه وخصائصه في الراديو و التلفزيون، ، ط 1،دار الشروق، 1985 ، ص 181.

في ذات النقطة، قامت الصحفية الضيفة في المائدة المستديرة بدور المنشط بأن شددت في نهاية الحصة على الضيفة بأن تجيبها على السؤال، و كان لها ذلك بإيجاز تحت ضغط عامل الوقت.

عموما كان النقاش حول موضوع التنمية في هذا العدد ثريا بالنظر الى مستوى الضيفة من جهة و الصحفيتين المحققتين اللتين عايشتا عن قرب مشاكل بعض البلديات.

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (22) الخاص بالعدد (45) من حصة المؤشر:

بحضور مديرين عامين لمؤسستي السيارات الصناعية و مؤسسة إنتاج مواد التنظيف و كذا صحفي محقق، تمت في إطار مائدة مستديرة.

مناقشة وضعية المؤسسات الضخمة في الجزائر، هاته التي ضعت مفخرة الجزائر في السبعينات ووجدت صعوبة للتأقلم مع المحيط الاقتصادي الجديد، فمن خلال أسئلة متعددة تناوب في طرحها المنشط الرئيسي و الصحفي المحقق تمت الاستفاضة في وضعية أربع مؤسسات تناولتها الروبورتاجات هي مركب الأسمنت، مؤسسة النسيج و الخيوط بمسكانة، المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية،و مؤسسة إنتاج مواد التنظيف، وفقا لما ورد في تعريف المائدة المستديرة بأنها حديث يتم مع الأشخاص المختصين في مجال السياسة و الاقتصاد و الثقافة و العلم و غيرها، و لا يشترط أن يكونوا أشخاصا بارزين أو معروفين لدى الجمهور، و تكون مهمة الصحفي شاقة اذ يتعين عليه أن لا يدير الحديث الصحفي بين متكلم و آخر فقط، بل أن يتابع باهتمام كبير كل ما يقال أثناء الحديث و عليه أن يستفسر عن المسائل غير الواقعية .[100]

إدارة الحوار المتعلق بموضوع المؤسسات الضخمة في هذا العدد تطابقت عموما مع الأصول الواردة في التعريف و لو أنها كانت منقوصة في بعض فقراتها من الجرأة الكافية لإثارة العواقب الاجتماعية الوخيمة التي أثارها تسريح العمال.

قاعدة الحوار في مثل هذه الحصة هي التحقيقات أو الروبورتاجات...، حيث تم عرض أربع روبورتاجات، فسواء تعلق الأمر بشركة المنظفات، مركب الأسمنت أو غيرها، فقد ارتكز العمل الصحفي على نقل الآراء و الأفكار و التعليقات و الصور و الأحداث الى

[100] المرجع نفسه، ص 184

و معبرة عن المؤسسة بالاستعانة الجمهور ....بغية الوصول إلى صياغة دقيقة كاملة بمختلف الفنون الصحفية الضرورية.

لكن الحديث عن مؤسسة النسيج و الخيوط بمسكانة كان شائكا و طرح نقاط استفهام كثيرة حول التسيير خاصة، و أصلح نوع صحفي هنا هو التحقيق في تصريحات العمال و بعض المسؤولين على السواء حتى يظهر الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (23) الخاص بالعدد (60) من حصة المؤشر:

دائما في سياق توسيع دائرة النقاش هذه المرة حول موضوع المناجم، كانت انطلاقة المائدة المستديرة من محاولة تحقيق التوازن في اختيار الضيوف الملائمين ذوي الصلة المباشرة بالموضوع: ممثل عن وزارة الطاقة و المناجم الأمين العام للفيدرالية الوطنية لعمال المناجم و توابعها و مدير الدراسات بالشركة القابضة للمناجم.

و يعتبر معيار اختيار الشخص المناسب مهما تماما كما تبرز أهمية صياغة الأسئلة بدقة متناهية و بصفة مباشرة بعيدا عن الإطناب أو الغموض لكن الملاحظ أن المنشط كثيرا ما و إيحاءا بالإجابة أحيانا كان يسبق طرح أسئلته بتعقيب قصير يتضمن رأيا شخصيا ألف عامل، و في 22مثل السؤال التالي الذي تم طرحه: لما نرى سيدي قطاع المناجم يشغل ألف عامل أي لم يتطور، سيدي، أولا عمال المناجم الذي 20إلى 18الستينات كان يشغل احتفلوا بعيد هم، فالعمل المنجم شاق جدا ، في منجم الونزة الكل يشتكي، ما هي الوضعية الحقيقية لمنجم الونزة اليوم ؟

عندما نتمعن في هذا السؤال نجده طويلا من جهة، و يتضمن حكما قيميا من جهة أخرى و بعيدا عن التحديد.

و في هذه الملاحظة الخاصة بعدم الدقة في طرح الأسئلة طبعت معظم مداخلات المنشط مختلف الحصص، أما اختيار الضيوف في ذاته فكان صائبا.

من جهة أخرى تم الوقوف على وضعية بعض المناجم في قالب الروبورتاج، المطعم بأحاديث صحفية مع عمال و مسؤولين، فيما اعتمد و لأول مرة كنوع صحفي منفصل على المقابلة في حديث عن وضعية المناجم بولاية تمنراست مع مدير الصناعة و المناجم، حيث تعرف المقابلات الإذاعية بأنها نوع من البرامج التي تقوم على استضافة شخص معين و محاورته من خلال مجموعة من الأسئلة التي توجه إليه، و ذلك للحصول على معلومات أو و ينبغي أن يراعي عند اجراء المقابلة الهدف من البرنامج آراء حول موضوع معين .[101]

[101] كرم شلبي ، المرجع نفسه ، ص 143.

الشخصية التي نجري معها الحوار الصحفي الذي يجري الحوار ـ موضوع الحوار و صياغة الأسئلة.

و المناجم عند محاولة إسقاط هذه العناصر على الحوار الذي أجري مع مدير الصناعة نجد أنه المسؤول الأول على القطاع و الأكثر تأهيلا للحديث عنه و إعلام المواطن بما يهمه (موضوع الحوار) أما (هدف البرنامج) و تحليل وضعية المناجم بتمنراست حاليا الأسئلة المطروحة فلم تتعد سؤالا طرح في البداية و جعل الضيف يسترسل في إجاباته دون حضور يذكر للصحفية.

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (24) الخاص بالعدد (63) من حصة المؤشر:

) للمائدة المستديرة، وتعريفها أنها حديث صحفي 63 الهيمنة في هذا العدد (57.14 %بـ يجريه المحرر مع مجموعة من الشخصيات أو المفكرين من اتجاهات فكرية و سياسية مختلفة يطرح عليهم مجموعة من الأسئلة،و يدلي كل واحد من الضيوف برأيه من خلال إجابته على مجموعة من الأسئلة سؤال بسؤال، و بعبارة أوضح بوجه السؤال الى المدعوين، و يجيب عنه كل واحد بطريقته الخاصة، ثم السؤال الثاني و الثالث و هكذا دواليك .[102] لكن ما حدث في هذا العدد الخاص بالسياحة و الذي استضاف ستة ضيوف رسميين إضافة إلى عدد كبير من الضيوف الآخرين ضمن الجمهور ممثلين لمختلف الولايات أنه تم تمييع الحديث عن السياحة أكثر من مناقشة الملف بجدية، و هذا ما يحلنا إلى تبني التعريف الذي يقول بأن عدد الضيوف الذي يقول بأن عدد الضيوف إذا زاد عن أربعة فانه لن يخدم موضوع الحوار و يشتت الذهن، و هذا ما حدث فعلا، حيث حاول المنشط إرضاء كل ثانية ونموذج ذلك إعطاء 14الضيوف و إعطائهم حيزا محتشما من الوقت لا يتعدى أحيانا كلمة للضيوف لتسجيل حضورهم فقط كقول المنشط (الأخ من بوسعادة باختصار من فضلك).

أما الروبورتاجات التي تضمنها هذا العدد عن تيسمسيلت ـ تمنراست ـ و بجاية فقد غلب على و عراقيل الاستثمار تعليقاتها طابع الوصف البعيد عن تحديد طاقات هذه الولايات السياحية بها، فكانت لغة أديبة جمالية أكثر منها صحفية

[102] المرجع نفسه، ص 185

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (25) الخاص بالعدد (64) من حصة المؤشر:

اقترن الحديث عن الخوصصة في الجزائر بنقاش ساخن و مثير على كل المستويات، و هو اختزاله في مائدة مستديرة ضمت ثلاثة ضيوف: مدير عام مؤسسة (64)ما حاول هذا العدد و أستاذ جامعي، الهدف الرئيسي رياض سطيف، الرئيس المدير العام لمؤسسة صيدال، الذي تضمنته أسئلة المنشط هو إماطة اللثام عن كثير من القضايا ذات الصلة بالخوصصة، و التي تثير نقاط استفهام كثيرة لدى المواطن، كأي نوع و أي منهج من الخوصصة نتبع ؟ و كيف السبيل للتخفيف من العواقب الاجتماعية لخوصصة المؤسسات؟ و التساؤل هنا حول غياب ممثل عن المجلس الخوصصة و كذا ممثل عن الحكومة و عن العمال لمناقشة أعمق و أجدى، و هذا الغياب شفع له بعض الشيء الروبورتاجات الثلاث التي أجريت حول الموضوع الخوصصة و تضمنت أحاديث مع مختلف الشخصيات لإثراء الموضوع (وزير إعادة الهيكلة الصناعية و المساهمة، خبراء اقتصاديون، ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، عمال ...)

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (26) الخاص بالعدد (65) من حصة المؤشر:

الخاص بأيام الاستثمار في ولاية تيزي وزو و في بلاتوه مباشرة من الولاية (65) في العدد المعنية تم إشراك مختلف الفاعلين في عملية الاستثمار، طرحت مشاكلهم، وجهات نظرهم، و مشاريعهم الاستثمارية التي تمنحها المؤهلات الطبيعية لتيزي وزو التي اختصرتها الروبورتاجات الثلاث، و قد تم إشراك الجمهوري في هذه المائدة المستديرة كطرف في الحوار.

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (27) الخاص بالعدد (75) من حصة المؤشر:

حساسية و حداثة الإشهار و الترويج في الجزائر عموما و على مستوى التلفزيون خاصة من المؤشر تأخذ حيزا كبيرا، منشطيها الرئيسيين (75)جعلت دائرة النقاش حول مائدة العدد و (سوكوتيد) السباقتين إلى : المدير التجاري للتلفزيون، ممثلين عن مؤسستي (فلاش) خوض تجربة الإشهار في التلفزيون إضافة إلى مدير المعهد الدولي للتسيير .

قراءة في مضمون هذا الحوار تفضي إلى ملاحظة مفادها حصر موضوع الإشهار على مستوى التلفزيون أكثر من غيره، مع أنه لم يتم تحديد موضوع الإشهار في التلفزيون بالذات عن غيره من الوسائل الإعلامية التي لها وزنها أيضا في مجال الترويج و الإشهار و التي غاب الحديث عنا من بداية الحصة الى نهايتها.و عندما نأتي لتحليل الأخبار الاقتصادية التي احتلت ثاني مرتبة كنوع صحفي بعد المائدة المستديرة، و عددها خمسة نجدها تنطبق مع ما ورد عن تعريف الخبر الصحفي كونه (حدث يقع في وقت معين، و يهم أو يؤثر في أكبر عدد من الناس على أن يقدم بطريقة مفهومة لهم .[103]

فالخبر المتعلق بصدور المرسومان الرئاسيان القاضيان برفع الأجر الوطني الأدنى، أكيد أنه (الجزائر- قشدة) يهم المواطن بقدر أكبر من الخبر الخاص بتتويج شركة الصناعة الغذائية بجائزة أوروبا هذا الخبر يهم بصفة أوسع محترفي القطاع الصناعي و بصفة أقل المواطن العادي.

أما الخبر المتعلق بانهيار أسعار النفط فأكيد أنه سيجلب إليه المتتبعين، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور الإنسان معزولا عن المجتمع أو العالم الذي يعيش فيه.

ولأن الأحداث التي تجري في أي مكان بالعالم لم تعد قاصرة في تأثيراتها على حدود المكان و الضر وف إلى الذي تجري فيه فقط، و إنما يمتد هذا التأثير نتيجة لعدد من العوامل الإنسان في أي مكان يكون فيه ، و في هذا السياق يبدو الخبر المتعلق بتباطؤ نمو الاقتصاد مهما ، لا سيما و نحن نتحدث عن عملاق 2000الأمريكي خلال الربع الأخير من عام الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك واستجابة لسنة اقتصادية جديدة هي البورصة التي أصبحت من أبجديات التعامل الاقتصادي أصبحت ضرورة و حتمية في الحصة لإعلام المواطن بحصة تداول الأوراق المالية بالبورصة و التي ستفيده في معاملاته حتما.

---

[103] المرجع نفسه، ص 16

و عن طريق المزج بين التعليق- الصور والأحاديث الصحفية تم عرض بدايات الإشهار في روبورتاج أول ، قيمة و مضه اشهارية في روبورتاج ثان و نموذجين لمؤسستين احترفتا (سوكوتيد). و الإشهار في التلفزيون الجزائري هما مؤسستي (فلآش)

التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في الجدول رقم (28) الخاص بالعدد (87) من حصة المؤشر:

) تتقدم الأخبار الاقتصادية بنسة 87في سياق الحديث عن سوق الأدوية بالجزائر (العدد المائدة المستديرة و الروبورتاج لانفصالها كركن قار في الحصة من جهة ولأهمية 42.85% إطلاع المواطن عليها من جهة أخرى، لأن الخبر هو الحادث الذي من شأنه التأثير في العلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو تغييرها على نحو ما[104] فخبر عن النقص الكبير في الأنسولين بولاية غليزان لا شك أنه يهم عدد كبير من الجمهور لاسيما مرضى السكري منهم و المعروف أن من بين عناصر قياس أهمية الخبر أن يكون مؤثرا في أكبر عدد من الجمهور، كما أن خبر تصدر المجموعة الصناعية (سيدار) البلدان العربية من حيث صادرات و إنتاج المنتجات الحديدية المسطحة يهم المجموعة الصناعية و يعد مفخرة الجزائر.

زعيما لإنشاء 34و لأن العولمة تكسر مختلف الحدود، يبدو لقاء الأمريكيتين في قمة جمعت أكبر منطقة حرة في العالم على درجة من الأهمية، أهمية تتناقص مع خبر ضعف المحصول الزراعي في كوريا الشمالية الذي كان يمكن التخلي عنه، لأن دلالته و تأثيراته بالنسبة للجمهور الجزائري لم نلتمسها بالقدر الكافي، وعلى خلاف دلك يتزايد الاهتمام بمتابعة أخبار عملاق التجهيز الإلكتروني السويدي (اريكسون) و كذا أخبار البورصة.

بعد الأخبار المختصرة، و لأول مرة تمت مناقشة ملف سوق الأدوية و تداعياته على المواطن، بحضور ضيوف من مخابر الأدوية، إدارة الضمان الاجتماعي، مؤسسة صيدال... و طرحت إنشغالات المواطنين فيما يخص تعويض الأدوية و ما أثارته قائمة الأدوية غير المعوضة من ضجة، موقع سوق الدواء في ظل العولمة، و مساهمته في صنع دواليب الاقتصاد من خلال مجموعة من الروبورتاجات التي كانت مطعمة بشهادات، شكاوى أحيانا و تخوفات من خلال المناقشة التي كانت في بعض فتراتها جريئة و صريحة.

---

[104] [104] المرجع نفسه، ص 17

التحليل الزمني لمضمون حصة المؤشر المبحث الخامس :

) يمثل المدة الزمنية لحصة المؤشر ضمن البث الإجمالي للتلفزيون29جدول رقم (

العينة	البث الإجمالي للتلفزيون	المدة الزمنية للمؤشر	النسبة
)01العدد (	ثا86400	ثا3222	% 3.72
)15العدد (	ثا86400	ثا2764	% 3.19
)30العدد (	ثا86400	ثا4630	% 5.35

)45العدد (	ثا86400	ثا4140	% 4.79
)60العدد (	ثا86400	ثا4315	% 4.99
)63العدد (	ثا86400	ثا3626	% 4.19
)64العدد (	ثا86400	ثا3720	% 4.30
)65العدد (	ثا86400	ثا3820	% 4.42
)75العدد (	ثا86400	ثا3740	% 4.32
)87العدد (	ثا86400	ثا3966	% 4.69
المجموع	**ثا86400**	**ثا943 37**	**% 4.39**

في سياق تحليل المدة الزمنية التي احتلتها حصة المؤشر ضمن البث الإجمالي للتلفزيون 17 ، مدة الحصة ساعة 5.35 %) المرتبة الأولى بنسبة 30 سا احتل العدد (24الذي يقدر ب) 60ثا و قد خصص لموضوع التنمية المحلية، أما المرتبة الثانية فقد احتلها العدد (10د و و 4.79 %) المرتبة الثالثة بمعدل 45، و غير بعيد عن هذه النسبة احتل العدد(4.99 %بنسبة) الخاص 87كان موضوعه المؤسسات الصناعية، فيما بلغت نسبة الحجم الساعي للعدد ( ) على 65 أما موضوع الاستثمار فقد أثير في العدد (4.69 % بسوق الدواء في الجزائر 4.42 % ثا ، أي بنسبة 40 د و3مدار ساعة.

4.30 % ، و نسبة 4.32 %) بمعدل زمني بلغ 75أربع مواضيع خاصة بالإشهار في العدد ( ) 63 خصص العدد (4.19 %)و بنسبة متقاربة 64لمعالجة ملف الخوصصة في العدد (و 3.72 %) المراتب الأخيرة ب 15) و (01لموضوع السياحة، ليحتل العدديين (على التوالي.3.19%

حيينما نتجاوز القراءة الكمية لهذه الأرقام نلاحظ مبدئيا تجاوز كل أعداد العينة للمدة المحددة دقيقة عشرة حصص تجاوزت بقليل أو أكثر ساعة من 52سلفا عند إنطلاق الحصة و هي الزمن.

) الخاص بالتنمية المحلية احتل الريادة من حيث الحجم الساعي الذي قدر بساعة 30 العدد (و هو ما يعكس مدى اهتمام الحصة بالمواضيع التي تهم من 5.35 %ثا أي نسبة 10 د و 17 قريب أو بعيد المواطن، لا سيما مشاكله اليومية، هذا المواطن، الذي طالما سخط على التلفزيون و نعته بالامصداقية

فأتت المؤشر بهذا الموضوع في طرح مطول و كأنها تقول هاأنا ذا أعايش مشاكلكم و أطرحها على السلطات.

(التنمية ثا 10 د 12في أربع مناطق تناولت المؤشر مشاكل التنمية المحلية في مدة أطولها ثا (التنمية المحلية بضاية بن ضحوة، غرداية) و 37 د 8المحلية بسيدي موسى) و أقصرها احتل النقاش حول هذه المواضيع الحيز الزمني الأكبر.

و يبقى التساؤل عن المجرى الذي أخذه النقاش و هل وظف هذا الحجم الزمني توظيفا إيجابيا؟

1. حضور صحفيتين محققتين بالبلاتوه رفع من مستوى النقاش مع ممثلة وزارة الداخلية لأنهما المستا عن قرب مشاكل بلديتي سيدي موسى و قنزات، فكان النقاش مثيرا و محرجا أحيانا.
2. بعض تدخلات المنشط كانت في غير محلها بحيث كان يميل إلى إرضاء الضيوف و عدم إحراجهم على حساب مصداقية الحصة.
3. عدم توازن النقاش الذي يتبع بث كل موضوع حيث بدا جليا الفرق بين مناقشة الموضوعين الأولين(التنمية المحلية بسيدي موسى و قنزات) و بين الموضوعين الأخريين
(التنمية المحلية بمعالمه و ضاية بن ضحوة) ليأخذ الموضوعيين الأولين نصيبا أوفر من النقاش الذي اختزل مع طرح النموذجين الأخريين، و يعود ذلك الى عدم التحكم في تقسيم الوقت و طرح الأسئلة المناسبة.
4. رغم هذه النقائص إلا أن النقاش حول موضوع التنمية المحلية يعتبر في حد ذاته مكسبا هاما للحصة.

- و في سياق رفع التهميش عن بعض القطاعات الحساسة التي لا يستخف بأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، استحوذ قطاع المناجم في العدد (60) على ثاني مرتبة من ناحية الحجم الزمني الذي قدر بساعة 11د و 55 ثا بنسبة 4.99 % .
- بستة مواضيع أطولها لا يتجاوز 6 د و 53 ثا تطرقت الحصة الى مختلف جوانب القطاعات لروبورتاجات المعروضة كانت بمثابة الخط الموجه للنقاش، فمثلا عقب الروبورتاج الأول الخاص بمنجم الونزة و الذي استغرق 4 د 43 ثا ، تمت مناقشة وضعية المناجم في 12 د 31 ثا، بتوسع و إسهاب من طرف المعنيين المباشرين.
- الحديث عن المؤسسات الضخمة في الجزائر كان على مدى ساعة 9 د، بنسبة % 4.79، ضمن البث الإجمالي للتلفزيون، و هو ما يعكس انشغال الطبقة الشغيلة خصوصا و المواطن عموما بمستقبل هذه المؤسسات تحت مظلة اقتصاد السوق، فهل تكفي ساعة أو أكثر للخوص في موضوع كهذا؟

مع ذلك حاولت الحصة تبني تقسيم موضوعي الأساس فيه المناقشة، حيث كانت تدخلات
الضيوف أحيانا تتجاوز دقيقتين.

- و لأن الحديث عن سوق الأدوية في حصة المؤشر جديد، كان من الطبيعي أن يأتي في المرتبة الرابعة من حيث المدة الزمنية التي قدرت ب 4.69 % أي ما يعادل ساعة 6 د 6 ثا و الملاحظ أنه كلما ازداد عدد الضيوف كلما تشعب النقاش و صعب التحكم فيه، و هو ما حدث في هذا العدد.

ثا، الروبورتاجات الأخرى إضافة 29 د 6ما عدا الأخبار الاقتصادية التي استغرقت ثا، و يبدو ذلك أمرا 52 د 37إلى مقدمة الحصة و خاتمتها، مثلت فترات النقاش منطقيا لأن الروبورتاجات ليست سوى قاعدة لتحليل أدق و أشمل.

- الأيام الدراسية حول الاستثمار في ولاية تيزي وزو كانت محور العدد (65) محتلة الترتيب الخامس في سياق البث الاجمالي للتلفزيون بـ 4.42%(ساعة 3 د 4 ثا) و مع

ذلك لم تكن هذه المدة كافية بالنظر إلى كثرة عدد الضيوف الذين تعذر على المنشط إعطائهم نصيبهم من التدخل في الحصة.

- بـ 4.32 % من مجموع البث الإجمالي للتلفزيون كان يمكن تمديد الحديث عن موضوع الإشهار و الترويج في حصتين نظرا لأهميته وحداثته نفس الملاحظة تنطبق على موضوع الخوصصة الذي تم تحليله في ساعة 2 د.
- عموما، فأهمية و حيوية كل موضوع من هذه المواضيع جعل من الصعب التقيد بالوقت المحدد للحصة (52 د)، و فرض في بعض الأحيان حصة إضافية للتوسع فيه كموضوع السياحة في العدد (63) الذي احتل نسبة 4.19 % من البث الإجمالي للتلفزيون

نتائج البحث:

مما تم عرضه في الفصول السابقة أمكننا ملاحظة النتائج التالية:

1. يلاحظ أن الحصص الاقتصادية التي أنتجها التلفزيون و التي بلغت خمسا و أربعين حصة فقط، بما فيها الحصص الفلاحية، تعتبر قليلة بالنسبة للمدة التي أنتجت فيها، أي منذ سنة 1968 و إلى غاية سنة 1999 باستثناء حصة **" المؤشر"**، و لا بد من الإشارة هنا إلى أن العديد من الأشرطة قد طالها التلف نتيجة الإهمال، فيما اختلف عدد توزيع هذه الحصص تبعا للفترات التي قدمت فيها و لم تكن النسبة واحدة.

2. في فترة السبعينات بلغ عدد الحصص الاقتصادية ثمانية عشرة حصة، متبوعة بفترة التسعينات بأربعة عشرة حصة، ثم فترة الثمانينات بتسع حصص، وأخيرا فترة الستينات بأربع حصص.

من الواضح أن هذا التفاوت في عدد الحصص الاقتصادية يعكس حسب التقسيم الزمني أهمية فترة السبعينات تاريخيا بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي شهد خلال هذه الفترة تحولات اجتماعية و اقتصادية هامة إثر تطبيق برامج الثورة الزراعية و عصر المخططات الإنمائية و سياسة الصناعات المصنعة...الخ

أما في فترة الثمانينات و إن قلت مثل هذه الحصص الاقتصادية، إلا أنها كانت تصب في نفس المنحى لتثمين التنمية الاقتصادية، مع التركيز على المعطى الذي ميز أواخر الثمانينات و هو الأزمة الاقتصادية.

في هذا السياق نلاحظ تقصيرا في شرح التأثيرات القريبة و البعيدة المدى للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني،
و قد لاحظنا أيضا انتعاشا في نوعية الحصص الاقتصادية بالنسبة لفترة التسعينات، و يعود ذلك إلى الثوب الاقتصادي الجديد الذي ميز المرحلة الانتقالية وقتذاك في فلك التعددية ، و إن كان التذبذب في البث و عدم الانتظام هي الصفة الغالبة لهذه الحصص خلال كل هذه الفترات باستثناء حصة **"المؤشر"** التي عمرت لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى حصة الواقع الاقتصادي.

3- كشفت الدراسة عن تركيز **المؤشر** على الأخيار الوطنية بقدر كبير ضمن ركنها القار (الأخبار الاقتصادية).

و إن كنا نقر بأهمية هذه الأخبار لإطلاع المشاهد على أهم المستجدات الاقتصادية، إلا أننا لاحظنا سطحية في طريقة العرض و تقديم هذه الأخبار التي لم تؤد في كثير من الأحيان الغرض المطلوب و هو التفسير الواضح.

4- كشفت الدراسة أيضا عن تركيز الحصة في ثاني مرتبة ضمن ركن الأخبار الاقتصادية على الأخبار الدولية،لوضع المشاهد في واجهة الأحداث الاقتصادية الدولية، باعتبار الجزائر لا تعيش بمنأى عما يحدث في العالم، بل أن بعض الأحداث الاقتصادية الدولية تصنع الحدث الاقتصادي في الجزائر، و هي النقطة الإيجابية في الحصة.
من جهة أخرى يلاحظ الانتقاء العشوائي لهذه الأخبار الدولية التي كانت غير ذات أهمية في بعض الأحيان.

5- تركيز حصة **"المؤشر"** على موضوع المناجم في عدد كامل، و هو أمر مهم برأينا نظرا لأهمية هذا القطاع الذي أهمل لفترة طويلة، و لم يتعد الحديث عنه مناسبات التأميم.

6- أسفرت الدراسة عن تخصيص **"المؤشر"** لعدة أعداد للحديث عن الاستثمار في الجزائر، و هو اختيار صائب وفق مقتضيات المرحلة الاقتصادية الجديدة حتى يستوعب الجمهور أبعاد عملية الاستثمار الذي دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية في بلادنا حديثا.

7- تركيز حصة "المؤشر" على موضوع التنمية المحلية في أكثر من مرة، لإبراز المشاكل العالقة في البلديات و الوقوف على المشاريع التنموية الناجحة أو المتوقفة و هو أمر مهم، باعتبار أن أهم عوامل نجاح الرسالة الإعلامية و بلوغها مرماها هي أن تصيب اهتمامات المشاهد من خلال إثارة المواضيع التي تهمه، كموضوع التنمية المحلية.

8- أتضح من خلال عينة الدراسة محاولة الحصة مواكبة التحولات الاقتصادية بالتركيز على مواضيع جديدة، كالإشهار.

و يعد هذا الموضوع ذا قدر كبير من الأهمية خاصة و أن أمام المشاهد الجزائري كم كبير و متنوع من البرامج الأجنبية المحاطة بالإشهار الذي راح يشكل إحدى الدعامات الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية عصرية، للمساهمة في تشكيل ثقافة إشهارية لدى المشاهد الجزائري.

9- عمدت حصة "المؤشر" إلى جس نبض المؤسسات الصناعية، بأن تجاوزت لهجة المدح المطلق لهذه المؤسسات، دون السقوط في لهجة الانتقاد المفرط لها، لكنها حاولت التوفيق بإبراز نموذج المؤسسات الناجحة من جهة، و نقل هواجس العمال و المسؤولين بخصوص بعض الإجراءات من جهة أخرى.

10- فيما يتعلق بالفصل التطبيقي أتضح اهتمام حصة "المؤشر" بقطاع السياحة، في دفع عجلة التنمية من خلال تنظيم أيام خاصة بها، بعدما عانى القطاع التهميش لفائدة قطاعات أخرى كالبترول و الصناعة.

11- اهتمت حصة "المؤشر" بموضوع الخوصصة لكن بقدر ضئيل، فحساسية الموضوع استدعت الحديث عنه في ثلاث روبورتاجات قصيرة لم تف الموضوع حقه،و لعل ذلك راجع إلى تبعية التلفزيون للسلطة التي تحاول دائما التخفيف من الانتقاد.

12- يلاحظ تقصير حصة "المؤشر"فيما يتعلق بقطاع الفلاحة، حيث كان يفترض تخصيص حيز أكبر للفلاحة بعد غياب حصة فلاحية قائمة بذاتها في التلفزيون الجزائري و بعد استفادة القطاع من إجراءات تنموية تحفيزية تحت صيغة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

13- لم تهتم حصة "المؤشر" بالصناعات التقليدية إلا قليلا، و لم تحاول إبراز أهميتها كحلقة مهمة في سلسلة التنمية الاقتصادية.

14- ما يلفت النظر أن الحصة لم تتحدث إلا مرة واحدة عن قطاع السكن، الذي يشكل أثقل ملف يؤرق المسؤولين في بلادنا.

15- كذلك لم يكن هناك اهتمام بموضوع تعويض الأدوية الذي لم يتم التطرق إليه سوى مرة واحدة .

16- أما في الفصل التطبيقي الثاني و فيما يتعلق بالأنواع الصحفية، فقد تبين أن الحصة اعتمدت ما يقارب النصف على نوع المائدة المستديرة، و هو اختيار صائب، و إن كان الغائب الأكبر في هذه المناقشات هو المواطن.
و جاء في الدرجة الثانية الروبورتاج كقاعدة أساسية و مادة للنقاش ، و قد لوحظ أن أغلب المواضيع عولجت في قالب روبورتاج و الأصلح لو تم معالجتها وفق نوع التحقيق الصحفي.

و جاءت في المرتبة الثالثة الأخبار المختصرة حيث احتلت حيزا هاما ضمن باقي الأنواع الصحفية،و يفسر ذلك اهتمام "المؤشر" بضمان أقصى حد من الإعلام للمشاهد.
في الدرجة الرابعة استعمال التحقيق الصحفي بنسبة قليلة علما أنه من أكثر الأنواع الصحفية مصداقية لشرح الموضوع من كافة جوانبه و الإجابة على مختلف الأسئلة.
و أخيرا استعملت المقابلة مرة واحدة، و يعود ذلك إلى أن الاستجوابات تدرج عادة ضمن الروبورتاجات و التحقيقات.

52 17- لم يكن هناك استقرار في المدة الزمنية للحصة حيث تجاوزت في غالب الأحيان دقيقة إلى ساعة فأكثر، و يعزى ذلك إلى الأهمية التي توليها الحصة للقضايا الاقتصادية المطروحة، التي اختلفت فيها مدة النقاش حسب طبيعة كل موضوع.
أما فيما يخص البث الإجمالي التلفزيون، فقد تأكد أيضا حسب نتائج الدراسة عقلانية المدة الزمنية لحصة "المؤشر" ضمن مجموع هذا البث، و هو ما ينم عن الأهمية التي كانت تولى للحصة كل أسبوع، و إن كان الموعد الأسبوعي يخلف أحيانا لسبب أو لآخر.

الخاتمة:

بعد الشروحات المتعددة تبين أنه رغم الميزانية و الإمكانيات الضخمة التي حظي بها التلفزيون و رغم عدد من البرامج الاقتصادية التي استحدثت وفق ما نصت عليه مواثيق الدولة لخدمة التنمية الاقتصادية، فإن هذه البرامج كانت ناقصة و تتميز بعدم الاستمرارية، حيث مثلت فترة السبعينات أغنى فترة من حيث عدد هذه البرامج، ليكون مآلها التضاؤل و عدم الانتظام.

و ما يمكن قوله أيضا هو أن عملية توظيف التلفزيون لخدمة التنمية اتسم بغياب سياسة إعلامية عملية مرتبطة باستراتيجية التنمية الاقتصادية و مختلف أهدافها، و طغى على بعضها طابع البرامج القصيرة، و التي عجزت في الغالب عن تمكين الجمهور من الانتفاع بخدمات التلفزيون.

من جهة أخرى، ساير التلفزيون الجزائري مختلف التوجهات التي ميزت كل مرحلة من التنمية الاقتصادية، فقد اتجه إلى مساندة تجربة التصنيع في المرحلة الأولى و اتجه في مرحلة لاحقة إلى الاهتمام بالقطاعات الأكثر تضررا من سنوات التصنيع المكثف و السريع، و أهم هذه القطاعات القطاع الزراعي.

هذا، و تركز اهتمام التلفزيون على الجوانب الإيجابية و الابتعاد في كثير من الأحيان عن الإشارة إلى السلبيات، هذه السلبيات التي أصبح التلفزيون أكثر جرأة بداية من التسعينات في التعامل معها، و إثارتها أحيانا أكثر من الإيجابيات لاسترجاع مصداقيته لدى الجمهور و المساعدة على وضع اليد على مساوئ هذا البرنامج أو المشروع الاقتصادي عن ذاك.

من خلال الدراسة لاحظنا أيضا عدم التوازن في التغطية الجغرافية لمختلف المناطق، فأية تنمية اقتصادية تبقى مبتورة ما لم تأخذ في الحسبان عامل التوازن الجغرافي، و هو ما تفطنت له الحصة في سنتها الرابعة و حاولت استدراك الأمر.

في الختام نخلص إلى التأكيد على أن الإعلام وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية، و لكن عدم إسهام الإعلام في خطط التنمية يؤدي إلى إخفاقات غير متوقعة، كما يعطل بالفعل إيقاع الحركة و التنفيذ لمشروعات التنمية الاقتصادية، و من هنا جاءت ضرورة الربط بين سياسات وسائل الإعلام و السياسات الأخرى المطبقة في المجال الاقتصادي، و هو النقص الذي مازلنا نعاني منه بحيث مازالت البرامج الاقتصادية في التلفزيون على غرار برامج أخرى تخضع للارتجالية أكثر من أية مقاييس أخرى، إضافة إلى عدم الانتظام،و لا أدل على ذلك من حصة **"المؤشر"** التي دامت أربع سنوات لتحل محلها حصة **"الواجهة"** التي تتوقف هي الأخرى وتغيب حصة اقتصادية قائمة بذاتها وتبقى التغيرات الطارئة في التلفزيون تتحكم في سيرورة وديمومة ونوعية ، و نحن نعلم أن برامج التلفزيون الاقتصادية أو غيرها تؤدي دورها المطلوب وفقا لخطة عمل محددة توضع و تنفذ بكل دقة، ولا يستثنى منها المشاهد، و من هنا تبرز ضرورة الاعتماد على البحوث و الدراسات و استطلاع الرأي ، تماما كما لا أثر للتكوين و الاختصاص في مجال الاقتصاد في التلفزيون، و هو ما يبرر النقص الفادح في الإعلام الاقتصادي الذي يشكل مادة خام للسياسات الاقتصادية بغية تكيفها وفق متطلبات المجتمع.

أخيرا تبقى الوسائل و الإمكانيات المادية أيضا و راء كل مشروع إعلامي ناجح، لهذا تبرز ضرورة مضاعفة الجهد و تنمية إمكانيات التلفزيون بمختلف أبعاده الرأسية و الأفقية و الكمية و النوعية، لإقامة برنامج تلفزيوني منتظم، أو عدة برامج اقتصادية محددة الأهداف و الرسائل، بتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية عن طريق إتاحة المزيد من الفرص أمام الجمهور، لكي يتحول من مجرد متلقي سلبي للرسائل الإعلامية إلى طرف فاعل في انتقال هذه الرسائل.

الـمـلاحـق

مـلحق رقـم (01):

دليل التعريفات الإجرائيـة

هذا دليل موضوعي أعد في إطار أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تحت عنوان " **دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية دراسة وصفية تحليلية لحصة المؤشـر** "

وقد اعتمدنا على أسلوب تحليل المضمون كأداة لتحليل العينة المعنية بالدراسة وهي مجموعة من أعداد حصة المؤشر على مدى ثلاث سنوات.
وتحتوي العينة الآتية على الفئات وعناصرها حددت بعد مشاهدة متعددة للعينة محل الدراسة ، ونرجو منكم :

- مشاهدة العينة التي بين أيديكم جيدا.
- قراءة شاملة لدليل التعريفات الإجرائية.
- مشاهدة جيدة للوثيقة في ضوء عناصر هذا الدليل مع وضع علامة (0) بين قوسين أمام التعريفات التي ترون أنها مطابقة للمفهوم الذي ورد في عينة الدراسة.
- إذا رأيتم أن أي تعريف لأي عنصر من عناصر دليل التعريفات الإجرائية لا يطابق مفهومه الوارد في العينة ، فالرجاء منكم وضع علامة (X) بين قوسين أمام هذا التعريف.
- إذا وجدتم التعريف يستدعي التعديل فالرجاء منكم وضع علامة (Z)أمامه.
- إذا رأيتم أن هناك إضافات ضرورية لهذه التعريفات، الرجاء منكم كتابتها في المكان المناسب أو في ورقة منفصلة.

وتقبلــوا منا جزيل الشكر

الطالبة : كريمة عباد

ملحق رقم (02):

دليل استمارة تحليل المضمــون:

I بيانات خاصة بالوثائق محل الدراسـة

- **اسم الحصة :** المـؤشر
- **العدد :** 10

II: بيانات كمية للفئات وعناصرها

1. فئة الموضوع :

- **التنمية المحلية** : ☐

ويقصد بها إثارة وضعية البلديات بالوقوف على أهم المشاريع التنموية المنجزة في مختلف المجالات وكذلك المشاكل التي تعاني منها هذه البلديات .

- **المؤسسات الصناعية** :☐

وهي المؤسسات التي خضعت لتغييرات جذرية في هيكلتها وفق مقتضيات اقتصاد السوق، وكان العامل من أول المتأثرين بهذه الإجراءات، فكيف تكيفت هذه المؤسسات مع الوضعية الاقتصادية الجديدة ؟.

- **الإشهار** : ☐

وهي الوضعية الاقتصادية الجديدة التي درجت المؤسسات الاقتصادية والإعلامية على تكثيف التعامل بها لترويج متوجاتها، فما هي أهمية الإشهار؟.

- الأخبار الوطنية : هي مجموع المستجدات الاقتصادية في مختلف القطاعات على مدار أسبوع لا يتسع المجال للتفصيل فيها في الحصة، فيتم إدراجها في ركن الأخبار الاقتصادية.

- **الأخبار الدولية** :☐

تخص كل جديد وذي أهمية على الساحة الاقتصادية الدولية.

- **السكن** :☐

هو القطاع الذي يشغل المواطن بسبب المشاكل الكثيرة التي يطرحها أمام اختلال التوازن بين العرض والطلب، فما هو موقع قطاع السكن في ضوء الإجراءات الأخيرة الرامية الى التخفيف من حدة الأزمة كصيغة البيع بالإيجار؟.

- **السياحة**:□

مثل المؤسسات الصناعية تأثر قطاع السياحة بالسياسة الاقتصادية الجديدة واستفاد من مجموعة الإجراءات لإعادة إنعاش وتقييم مواردنا السياحية بين الماضي والحاضر بين ضغط المشاكل وآمال الانفراج في حصة المؤشر.

- **المناجم**:□

استفاد قطاع المناجم من إجراءات الخوصصة بعض المناجم وإعادة إحياء القطاع بعد طول تهميش.

- **الخوصصة**:□

مصطلح جديد ميز المرحلة الاقتصادية الجديدة واستدعى النظر إليه من زاوية السلبيات والإيجابيات.

- **الزراعة**:□

ويقصد بها إبراز وضعية إنتاج الحوامض بمتيحة.

- **تعويض الأدوية** :□

لشرح الإجراءات المتعلقة بقائمة الأدوية المعوضة.

- **الصناعات التقليدية:**□

وتشمل مختلف الإنتاج الحرفي عبر ولايتي غرداية وخنشلة لقياس وضعية الصناعات التقليدية في إطار المنظومة الاقتصادية الجديدة.

- **الاستثمار**:□

وهو كافة القوانين والإجراءات المستحدثة لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين للاستثمار في مختلف القطاعات

2- **فئة الأنواع الصحفية** :

- **التحقيق** : وهو محاولة الإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بموضوع معين بشكل مفصل للوصول الى الإجابة على الإشكالية المطروحة والحلول الممكنة.

- **الروبورتاج** : لغرض واحد، استخدام الروبورتاج للإجابة على كافة المعطيات المتضمنة في إشكالية الموضوع المطروح.

- **المقابلة** : وهي الحوار الذي يجريه الصحفي مع شخصية من الشخصيات، قصد الحصول على أجوبة حول موضوع معين ، وقد يجري مع شخص واحد، وقد يدمج كعنصر مهم في الروبورتاجات والتحقيقات.

- **الأخبار المختصرة** : وهي مجموع الأحداث الوطنية أو الدولية التي يتم تقديمها للجمهور بغرض الإعلام والتفسير.

مـعامـل الـثـبـات:

متوسط الاتفاق بين المرمزين)(المعادلة : ن

متوسط الاتفاق بين المرمزين) ن – 1 (1 +

حيثُ : ن = 3 و التي تمثل عدد المرمزين .

أ + ب = 09 / 17 = 0.52

أ + ج = $\frac{08}{17}$ = 0.47

ب+ ج = $\frac{07}{17}$ = 0.41

- إذًا متـــوسـط الاتفـاق بيـن المـرمزيـــن =

مجموع المرمزين / 3 (عدد المرمزين) = $\frac{0.41 + 0.47 + 0.52}{3}$ = 0.46

معامل الثبات = $\frac{0.46 \times 3}{0.46\ (1-3\ ) + 1}$

= $\frac{1.38}{0.46 - 1.38 + 1}$ = $\frac{1.38}{0.92 + 1}$ = $\frac{1.38}{1.92}$ = 0.71

ملحق رقم (03):

جدول رقم (01) يبين تطور المديونية الخارجية بمليار الدولارات

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
16.40	18.40	18.50	15.74	10.60	4.63	3.00

1993	1992	1991	1989	1987	1985
25.76	26.81	28.20	27.10	24.41	18.30

المصدر: البنك الدولي

ملحق رقم (04):

جدول رقم (02) يبين تطور الإنتاج الداخلي الخام للفرد بالدولارات

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
2280	2300	1720	1400	1190	950	550

1993	1992	1991	1989	1987	1985
1780	1940	2030	2610	2880	2490

ملحق رقم (05):

جدول رقم (03) يبين تطور المد خول الخام للفرد بالدولارات

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
3060	2990	2770	2570	2500	2330	2010

1993	1992	1991	1989	1987	1985
2210	2330	2390	2660	2740	3260

ملحق رقم (06):

جدول رقم (04) يبين تطور الاستثمار الداخلي الخام للفرد بالدولارات

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
1290	1290	1290	1440	1230	1080	770

1993	1992	1991	1989	1987	1985
580	650	700	910	840	1270

ملحق رقم (07):

جدول رقم (05) يبين تطور الإنتاج الداخلي الخام بملايير الدولارات

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
84.81	44.37	33.28	26.43	21.04	15.59	7.74

1993	1992	1991	1989	1987	1985
49.76	47.87	45.72	54.94	64.48	57.98

ملحق رقم (08):

%جدول رقم (06) يبين مساهمة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام بـ

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
3.7	0.3 -	1.4	5.8	3.6	1.5 -	3.0

1993	1992	1991	1989	1987	1985
0.0	1.2	0.7 -	0.5	2.1 -	1.9

ملحق رقم (09):

%جدول رقم (07)يبين نسبة الاستثمار في الإنتاج الداخلي الخام بـ

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
37.6	37.0	42.5	52.1	46.8	45.2	4.03

1993	1992	1991	1989	1987	1985
29.2	30.8	31.8	29.0	30.0	33.2

ملحق رقم (10):

%جدول رقم (08) يبين نسبة الاستهلاك في الإنتاج الداخلي الخام بـ

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
45.4	45.65	45.6	48.5	51.1	51.1	51.4

1993	1992	1991	1989	1987	1985
54.4	51.6	47.9	53.8	49.5	47.9

ملحق رقم (11):

%جدول رقم (09) يبين نسبة الادخار في الإنتاج الداخلي الخام بـ

1983	1981	1979	1978	1977	1975	1973
39.7	40.7	40.8	37.5	35.6	36.0	34.0

1993	1992	1991	1989	1987	1985
28.3	32.3	37.4	29.3	31.9	36.4

ملحق رقم (12):

قبل إعادة الجدولة%جدول رقم(10) : يبين مؤشرات المديونية الخارجية بـ

1993	1992	1991	1990	1989	1987	1985	1983	1980	
251.8	240.7	22.3	193	248.6	242.9	130.6	116.3	130	**نسبة حجم المديونية**
86.13	76	74.4	59.4	69.2	53.8	35.8	33.8	27.0	**نسبة خدمة الديون**
51.8	56.0	61.7	52.9	55.1	39.3	32.4	34.2	47.1	**نسبة حجم المديونية/الإنتاج الداخلي الخام**

المصدر : البنك المركزي

ملحق رقم (13):

جدول رقم (11) : يبين توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية بملايير الدولارات

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1980	
0.337	0.375	0.335	0.936	0.494	0.544	0.485	1.211	1.4	**الطاقة**
0.264	0.405	0.603	0.585	0.395	0.405	0.832	0.700	1221	**المؤسسات العمومية**
3.094	1.774	3.554	1.963	3.155	2.564	1.955	0.773	0.408	**المصالح الاجتماعية**
1.443	2.169	0.670	0.587	0.031	0.83	0.272	0.153	0.148	**قطاعات أخرى : الفلاحة، الإعلام، التربية، الصناعة، التجارة و النقل.**

المصدر: البنك الدولي

ملحق رقم (14):

جدول رقم (12) : يبين توزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات في برنامج الإنعاش من 2001 إلى 2004

القطاع	الموارد المالية
الفلاحة	65 مليار دينار
الصيد والموارد الصيدية	9.5 مليار دينار
التنمية المحلية و الإنسانية	113 مليار دينار
الشغل و الحماية الاجتماعية	16 مليار دينار
أشال الهيئة الكبرى	210.5 مليار دينار
إنشاء حضيرة للأنترنيت بسيدي عبد الله (زرالدة)	10 مليار دينار
بعث الحياة في المناطق الجبلية و الريفية	67.6 مليار دينار
البيئة	6.1 مليار دينار
الطاقة	16.8 مليار دينار

إنشاء 20 ألف سكن في إطار البيع عن طريق الإيجار	35.6مليار دينار
التربية	27 مليار دينار
التعليم العالي	18.9 مليار دينار

المصدر: جريدة الخبر لـ 30 أفريل 2001

ملحق رقم (15):

جدول رقم (13) : يبين تطوير مناطق الجنوب في إطار برنامج الإنعاش من 2001 إلى 2004

القطاع	المبلغ المخصص
تحسين إطار المعيشة و تجديد العمران	1526 مليون دج
تغطية الاحتياجات من الطاقة	1704 مليون دج
تعبئة موارد الري	1013 مليون دج
دراسة الأثر	79 مليون دج
البيئة و حماية المحيط	664 مليون دج
تطوير الزراعة الصحراوية	450 مليون دج
شبكة الهياكل القاعدية و فك العزلة	935 مليون دج
حماية المعالم التاريخية و تثمينها	281 مليون دج
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	120 مليون دج

تحسين إطار استقبال نشاطات المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة	240 مليون دج

المصدر جريدة الخبر لـ 30 أفريل 2001

ملحق رقم (16):

جدول رقم (14) : يبين مؤشرات المديونية الخارجية بعد إعادة الجدولة سنة 1994

نسبة حجم المديونية على الصادرات	306.3
نسبة خدمة المديونية على الصادرات	47.97
نسبة حجم المديونية على الإنتاج الداخلي الخام	108.9

قـــائـمـة الـمـراجـــع

- **المراجع باللغة العربية :**

أ- **الكتب :**

1- إحدادن زهير : الصحافة المكتوبة في الجزائر .ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .بدون سنة .

2- إحسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي . دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت . 1986.

3- ألبرت هيستر : دليل الصحفي في العالم الثالث . ترجمة :كمال عبد الرؤوف .الدار الدولية للنشر والتوزيع .القاهرة .1988.

4- بليبل نور الدين : الإعلام وقضايا الساعة .مطبعة البعث .قسنطينة – الجزائر .1984.

5- الجرباوي علي : العالم العربي بين واقع التحدي وهدف التخطي .جامعة بنزرت . بدون سنة.

6- ديفيد ويفر ،كريستيان أوغان : من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس : نظرة عامة في الإعلام والتنمية .ترجمة : منى الطاهر. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .تونس .1985.

7- ذوقان عبيدات : البحث العلمي ،مفهومه ،أدواته ،وأساليبه .دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع .عمان .الطبعة الخامسة .1996.

8- روجير ويم : مناهج البحث الإعلامي .ترجمة : صالح أبو إصبع .دار الطباعة والنشر .دبي .1989.

9- زيدان عبد الباقي : قواعد البحث الإجتماعي .دار المعرف .1974.

10- سيد رحيم وأخرون : الإعلام وتحديات التنمية .ترجمة : محمد حسن .المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .تونس .1984.
11- سيد ياسين وأخرون : تحليل مضمون الفكر القومي العربي .مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت .1985 .
12- شاكر إبراهيم : الإعلام ودوره في التنمية .منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلام .1980.
13- شهيناز محمد طلعت: وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية .مكتبة الأنقلو مصرية القاهرة. الطبعة الثانية.1986.
14- طلال البابا : قظايا التخلف والتنمية في العالم الثالث – في المنهج – دار الطليعة للطباعة والنشر .بيروت .الطبعة الثانية .1983.
15- طيار عبد الكريم : أسس وضع برامج الإعلام التنموي : الإعلام ودوره في التنمية .المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل .العدد 02 .ماي 1988.
16- عزي عبد الرحمان : دراسات إعلامية .مركز الطباعة لجامعة الجزائر.الجزائر.1992.
17- عبد اللطيف حمزة : المدخل إلى فن التحرير الصحفي .دار الفكر العربي .القاهرة .الطبعة الأولى .1986.
18- عواطف عبد الرحمان : تحليل مضمون الدراسات الإعلامية .غير محدد مكان وسنة النشر.
19- فاروق أبو زيد: فن الكتابة الصحفية .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر.1985.
20- فليب غايار: تقنية الصحافة .ترجمة : فاتن الحسيني .منشورات عويدات .بيروت .1973.
21- كرم شلبي : الخبر الإذاعي ، فنونه وخصائصه في الراديو والتلفزيون .دار الشروق .الطبعة الأولى .1985.
22- محمد الأخضر بن حسين: دروس في الاقتصاد .المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر .دار شريفة للطباعة والنشر والتوزيع .الطبعة الأولى .1991.
23- محمد الرميحي : البعد الإنساني والقيم في الإعلام، ندوة الإعلام من أجل التنمية .الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت. المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية .الرياض .1984.
24- محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر. 1979.
25- محمد عبد الحميد: دراسات الجمهور في بحوث الإعلام .عالم الكتب .القاهرة .1993.
26- محمد علي محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي .دار المعارف الجامعية .الإسكندرية .1986.
27- محمد عودة : أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي . دار المعارف. القاهرة 1971
28- محمد نصر مهنا وعبد الله هدية: تجربة التنمية والتحديث في الجزائر، دراسة مقارنة . دار الثقافة الجديدة . القاهرة 1979 .
29- محمود حسن محي: العلاقات العامة ولإعلام في الدول النامية .المكتب الجامعي الحديث .1985.
30- محمود عبد المولى: العالم الثالث ونمو التخلف .الدار العربية للكتاب .تونس . الطبعة الثانية .1990.
31- المعهد العربي للثقافة العمالي وبحوث العمل في الجزائر .المديونية والأمن الغذائي في الوطن العربي .الطبعة الأولى .1991.
32- نوال محمد عمر : مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية .مكتبة الأنجلو مصرية .القاهرة.1986.

33- وجيه الشيخ : الإعلام والدعاية .مطبعة جامعة دمشق .دمشق .1987.
34- ولبر شرام: أجهزة الإعلام الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية .ترجمة : محمد فتحي .الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.القاهرة.1970.

المجلات والمقالات :ـب

- ألفت حسن أغا .الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثلث .تحليل لدور نماذج الاتصال الجماهيري والتنمية .مجلة السياسة الدولية .العدد 106 أكتوبر 1993.
- بجاوي محمد : الاقتصاد الجزائري إلى أين .جريدة اليوم .العدد 245 . 14 أوت 2001 .
- بوفرس محمد : أزمة التخلف الاقتصادي الجزائري .جريدة العالم السياسي .العدد 305 . من 16 إلى 22 أوت 1998.
- بكور عبد السلام : الجزائر مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في إطار العولمة .جريدة العالم السياسي . العدد251 . من22 إلى 28نوفمبر 1998.
- علايمي أحمد : مادا بقي للتلفزيونات الوطنية .جريدة الأحرار.العدد 79. 1998.
- عيادي خديجة : وأخيرا هل سيتم التطبيق الفعلي . جريدة العالم السياسي.العدد 161. من 22 إلى 28 سبتمبر 1997.
- م كريمة : الإعلام في خدمة الاحتكارات . جريدة العالم السياسي.العدد 167. من 23 إلى 29 نوفمبر 1996.
- مبتول عبد الرحمان: الإصلاحات والديمقراطية في الجزائر .جريدة الأحرار.العدد 430. 28 جويلية 1999.
- إستراتجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط في الجزائر.جريدة المساء . العدد 830 . 8 أوت 1996 .
- ألفونس ديب : الإعلام ورهانات الاقتصادية في العالم العربي . جريدة المستقبل الاقتصادي . العدد 1366 . 6 أوت 2002 .

ج - الأبحاث الجامعية :

- شطاح محمد : دور وسائل الإعلام في تنمية العالم الثالث . دراسة لتجربة الجزائري .الفترة مابين 1984-1988. أطروحة ماجستير .جامعة القاهرة . قسم علم الاجتماع 1990.

♦ المراجع باللغة الفرنسية

A- Livres :

- Belkacem Ahcène Djaballah, aspect du nouvel ordre international de l'information, études et documents, Edition OPU Alger 1980.

- Bernard Cubertafond, l'Algérie contemporaine Edition PUF Paris 1981

- Marc Ecrement, Indépendance politique et libération économique, un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985 Edition PUG Grenoble 1986

- Population, Société et développement en Algérie Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la planification, 1977

- Michel Voirol, le guide de la rédaction Edition IPI, Paris 1997

B –Revues:

- Benhassine Lakhdar, la crise économique et l'Entreprise industrielle algérienne, revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques n° xe 03 1994

- Bentaleb Kouider « la nature et l'efficience de la politique d'ajustement et du Fonds Monétaire International », « revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques »

- Hoffman Arnold « rédaction des genres journalistiques » , « revue de l'Organisation Internationale des Journalistes », Pragues WE 2 1984

C –Encyclopédie:

Encyclopédie du monde actuel, les médias, Edition Charles Favor, Paris, 1982

الفهرس

العنوان الصفحة

- كلمة الشكر .....
- الإهداء .....
- خطة الدراسة 01
- المقدمة 03
- **الإطار المنهجي**
- أهمية الدراسة وأهدافها 08
- إشكالية الدراسة 08
- منهج الدراسة وأدواته 09
- مفاهيم الدراسة 15
- الدراسات السابقة 25
- **الإطار النظري**
- تمهيد 28
- **الفصل الأول** : الإعلام والتنمية..... 32
- **المبحث الأول** : متطلبات ومهام الإعلام التنموي 32
- **المبحث الثاني** : دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية. 34
- **الفصل الثاني** : الإعلام وتجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر 38
- **المبحث الأول** : التنمية الاقتصادية في الجزائر 38
- **المبحث الثاني** : السياسات الإعلامية الاقتصادية في الجزائر..... 46
- **المبحث الثالث** : دور وسائل الإعلام الجزائرية في التنمية الاقتصادية..... 49
- **الإطار التطبيقي** :
- تمهيد 53
- **الفصل الأول** : التنمية الاقتصادية في حصة المؤشر 57
- **المبحث الأول** : التحليل الكمي للمواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر ..... 58 .
- **المبحث الثاني** : التحليل الكيفي للمواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر 69
- **المبحث الثالث** : التحليل الكمي للأنواع الصحفية المستخدمة في حصة المؤشر 82

- **المبحث الرابع** : التحليل الكيفي للأنواع الصحفية المستخدمة في حصة المؤشر 93
- **المبحث الخامس** : التحليل الزمني لمضمون حصة المؤشر..... 107
- **نتائج الدراسة** 110
- **الخاتمة**..... 114
- **الملاحق**..... 116
- **قائمة المراجع**..... 128

.